

يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطّدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



تشيع شهداء مخيم خان الشيخ ٢٠١١/٦/٦

الافتتاحية

وحدة الحركة الشعبية والجيش.. ضمان الاستقرار والإصلاح

◀ د. قدرى جميل

ما تزال الأزمة في البلاد لا تجد طريقها إلى الحل الحقيقي.. بل إن محاولات الخروج منها سياسياً تلاقي مقاومة شديدة في أوساط مختلفة، لها تأثير حتى هذه اللحظة، وهي موجودة في النظام، وكذلك في المجتمع.. وهذا التأثير لا علاقة له بحجمها بل بوزنها النوعي.. وهي قد استطاعت حتى هذه اللحظة عرقلة الحلول السياسية وسد الآفاق أمامها، لتوريط البلاد في مزيد من العنف في دوامة لا نهاية لها، اللهم إلا تحطيم الوحدة الوطنية في بادئ الأمر، وصولاً إلى تقسيم البلاد في نهاية الأمر بما ينسجم مع مخططات الفوضى الخلاقة الأمريكية-الصهيونية.

فمرسوم العفو العام وإعلان النية للبدء بالحوار الوطني في الأسبوع الماضي قد تبعته موجة عنف جديدة في حماة وإدلب أدت عملياً إلى تخفيض شديد للأثر الإيجابية للخطوات السياسية السابقة. إن القوى التي لا تريد الخروج الآمن من الأزمة الحالية، موجودة في النظام والمجتمع وهي تلقى دعماً مباشراً وغير مباشر من قوى الغرب الإمبريالي الذي يريد تشديد الحصار على سورية والمزيد من التدخل بشؤونها الداخلية.

ففي النظام والمجتمع يوجد قوى هامة مستفيدة من الفساد الكبير بسبب النهب الواسع الذي تمارسه، وهي ترى في الإصلاح الشامل خطراً ليس فقط على ثروتها الحالية والألحقة المفترضة، وإنما أيضاً على نفوذها وتأثيرها..

وأكثر ما تخافه هو الحساب على ما اقترفته أيديها بحق الشعب والدولة خلال سنوات كثيرة، وهي ترى أن ساعة الحساب تقرب بسرعة إذا ما انتصر برنامج الإصلاح الشامل والجذري، السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وبينت الوقائع بشكل لا يقبل الشك أن هذه القوى المرعوبة من التحولات الإيجابية الممكنة في البلاد موجودة في بعض أجهزة الأمن، التي استخدمت العنف بشكل دموي مقصود ومدروس، وموجودة في ميليشيات قوى الفساد الكبير المتحالفة عبر «الشبيحة» مع العناصر الفاسدة والمختربة في بعض القوى الأمنية، وموجودة أيضاً في المجموعات المسلحة التي تظهر هنا أو هناك وتحاول الاختفاء وراء الحركة الشعبية ذات المطالب المحقة والمشروعة، وعناصر هذه المجموعات هم بشكل عام عناصر إجرامية تاريخياً لهم علاقة بتجاوز القانون بكل الأشكال.. والمنطق السليم يقود إلى استنتاج أن كل هذه القوى هي شبكة واحدة تدافع عن المصالح نفسها ولو من مواقع مختلفة، والأيام والوقائع القادمة ستكشف علاقتها بالفساد الكبير، وبالخارج، الذي يريد إلغاء دور سورية الوطني في المنطقة في مواجهة المخططات الأمريكية-الصهيونية.

وهذه القوى المشبوهة تريد الوصول إلى الأهداف التالية:
- إجهاد الحركة الشعبية وحرفها عن مسارها الصحيح، بما أنها الضمانة الأساسية للوحدة الوطنية والإصلاح.

- إنهك الجيش السوري والإساءة إلى سمعته الوطنية وإبعاده قدر الإمكان عن تحقيق دوره الوظيفي الوطني-التاريخي في الدفاع عن البلاد وتحرير أراضيها.

- وأد مشروع الإصلاح الشامل والجذري إلى أمد طويل، وإضعاف وحتى كتم أفواه كل من يعمل له في المجتمع والدولة.

- إيصال البلاد إلى تخوم حرب أهلية، وحتى إدخالها إليها إذا تطلب الأمر ذلك، حماية لمصالحها الضيقة وبما يحقق في نهاية المطاف أهداف العدو الأساسي.

إن بعض النخب السياسية والاقتصادية الفاسدة في جهاز الدولة والمجتمع تتوافق مع مخططات الغرب الإمبريالي التي يتصاعد ضغطها سريعاً في الآونة الأخيرة، وهي قد انتقلت عملياً إلى مواقع الخيانة الوطنية.

إن وضع كهذا يتطلب لمواجهة أعمق تحالف، ودعماً متبادلاً بين الجيش الوطني السوري وقياداته الوطنية وبين الحركة الشعبية في البلاد، والتي تنهض سريعاً وتتعلم بشكل أسرع، وهي قادرة على التفريق بين الأخ والصديق، وبين العدو..

إن الحركة الشعبية السلمية والمتعددة الأشكال مدعوة اليوم إلى حماية ظهر الجيش ودعمه سياسياً ومعنوياً وإعلامياً.

كما أن الجيش الوطني مدعو اليوم إلى حماية الحركة الشعبية من القوى الطارئة عليها، والمتسترة بها، وكذلك من إجرام بعض أجهزة الأمن بحقها.

إن تحالفا كهذا موعود بالانتصار الأكيد على كل الجبهات الوطنية العامة والاقتصادية-الاجتماعية والسياسية، كل المهام الكبرى المنتهبة أمام البلاد في هذه اللحظات الأخيرة.

إن الشكل الملموس لهذا التحالف سيجد طريقه الملموس إلى الوجود لأن الحياة والضرورة تطلبانه، وهو يمثل المصلحة الوطنية العليا للوصول إلى إصلاحات شاملة وليست جزئية، استباقية وليست متأخرة، صادمة وجذرية وليست سطحية.. وفي ذلك توطيد لكرامة الوطن والمواطن.

سورية على مفترق طرق... ص ٨-١١

مطالب سحب بضعة آلاف من الجنود لا تلغي حقيقة احتلال أفغانستان

المادة الثامنة..

تصريح الأمين القطري المساعد في ٢٠١١/٥/٣٠، حول المادة الثامنة من الدستور واستبعاد تعديلها، والذي قال فيه: «إن هناك صندوق اقتراع وإلغاء المادة الثامنة يعني مسبقاً استحالة فوز أي حزب غير الحزب الحاكم بها». لا يدخل حتماً في منطقت الإصلاحات المفترضة، خصوصاً أنه جاء عشية صدور مرسوم العفو وإعلان الحوار الوطني، فترك ظلاله غير الإيجابية على هذه الخطوات الإيجابية، وخلق أجواء عدم ثقة بنوايا بعض القيادات السياسية تجاه الإصلاح الشامل، الجذري والمطلوب بشدة وبسرعة في البلاد.

أليس مفهوماً أن إجراء أية انتخابات في ظل وجود المادة الثامنة يعني مسبقاً استحالة فوز أي حزب غير الحزب الحاكم بها؟

أيهما أفضل، أن يفوز الحزب الحاكم بالانتخابات بالاستناد إلى قوة مادة دستورية تحميه، أم أن يفوز بها بقوته الحقيقية في المجتمع؟

والسؤال الأهم: هل بقاء هذه المادة مفيد فعلاً لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي له تاريخ معروف وتأثير واسع، أم أن بقاءها مضر له واقعياً؟

إن التجارب والتاريخ القريب يعلم أن حماية دور أي حزب بمادة دستورية يضعفه ولا يقويه، ففوز أي حزب تأتي من دوره الحقيقي في المجتمع، وليس من مادة دستورية تأتي بعضوية متضخمة تخلق وهما وتؤدي إلى الاسترخاء وزوال الدور الفعلي.



قيادته الأمنية من أجل أن يتخذ قراره بعدد الجنود الذين سيفقدون أفغانستان في بداية تموز القادم، وذلك في إطار مخطط تسليم المهام الأمنية للقوات الأفغانية الذي سينتهي بحلول العام ٢٠١٤.

وعقد أوباما اجتماعه الشهري بكيار مستشاريه لتقييم الوضع في أفغانستان، وخطط الانسحاب من هناك، وذكرت أسوشيتد برس أن أوباما اقترب من اتخاذ قرار بشأن كيفية سحب قواته من هناك.

وذكر المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني أن أوباما ناقش لمدة ساعتين مع كبار مستشاريه الأمنيين، الوضع في باكستان وأفغانستان.

يشار إلى أن انتشار مائة ألف جندي في أفغانستان يكلف الخزنة الأمريكية سنوياً ١١٠ مليارات دولار، طبقاً لتقديرات وكالة رويترز، في حين تضع مقدرات الشعب الأفغاني ومستقبل أبنائه بين مطرقة الاحتلال الأمريكي الأطلسي وسندان «طالبان».

طلب رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي كارل ليفين من الرئيس باراك أوباما سحب ١٥ ألف جندي أمريكي من أفغانستان على الأقل بحلول نهاية السنة الحالية.

وقال السيناتور الديمقراطي ليفين لصحفيين «إن هذا العدد سيجعل خطة أوباما لسحب القوات الأمريكية من أفغانستان معتبرة، وطالب بأن يكون الجنود العائدون إلى الولايات المتحدة من القوات القتالية وعناصر الدعم».

واعتبر أن الانسحاب «أمر جد هام للشعبين الأمريكي والأفغاني للتأكد من قدرة الأفغان على تحمل مسؤوليات إضافية من أجل تحمل أمنهم»، داعياً إلى «تجاوز عجز الجيش الأفغاني بدعمه في مجال الخدمات اللوجستية والاستخباراتية».

ويتوقع أن يضع هذا الاقتراح ليفين في مواجهة العضو الجمهوري في لجنته جون ماكين الذي سبق له المطالبة بألا يتجاوز عدد الجنود الذين سينسحبون من أفغانستان ٣٠٠٠.

وكان أوباما صرح بأنه في انتظار اقتراح من

مطالب الصناعيين... وحقوق العمال

◀ عادل ياسين

تعاني الصناعة الوطنية عموماً أزمة حقيقية في الإنتاج والتسويق، واستفحلت هذه المعاناة بسبب السياسات الليبرالية التي مازالت هي السياسة السائدة في الممارسة اليومية حتى هذه اللحظات الحرجة، ويجري التأكيد على التمسك بها بالرغم من الأضرار الواسعة التي أحدثتها وأصابها الإنتاج الوطني، حيث وضعته في شروط إنتاجية وتسويقية لا يحسد عليها بسبب فتح الأسواق على مصراعها أمام تدفق البضائع الأجنبية، وبسبب اتفاقية الشراكة العربية الكبرى التي ألغت الضرائب الجمركية على البضائع الواردة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، فقد استفاد من هذه الأوضاع أصحاب الأموال وتجار الأزمات فقط، الذين تورموا كالسرطان في الاقتصاد الوطني، وأصبحوا قادته وموجهيه باتجاه مصالحهم وتعزيز نفوذهم السياسي والاجتماعي، وبالمقابل ترك الإنتاج الوطني في القطاعين العام والخاص، يصارع بمواجهة تلك السياسات التي حاصرت وضيقت عليه الخناق لكي يلفظ أنفاسه الأخيرة، وبالتالي تحين اللحظة لإطلاق رصاصه الرحمة على ما تبقى منه على قيد الحياة.

لقد اتخذت خلال السنوات الفائتة إجراءات عدة لم تكن لمصلحة الإنتاج الوطني، ومن ضمنها إلغاء الدعم عن حوامل الطاقة، وفرض ضرائب جمركية على المواد الأولية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى ساهمت جميعاً في رفع تكاليف الإنتاج، ما أدى إلى عدم قدرة المنتجين، وخاصة في قطاع الغزل والنسيج، على منافسة البضائع الأجنبية في الأسواق المحلية، وحتى في الأسواق المجاورة التي كانت أسواقاً رئيسية للمنتجات السورية، كالأردن ولبنان ودول الخليج، حيث خسرها الآن بسبب الأسعار والتكاليف العالية التي يتكفلها المنتج الوطني.

إن الآثار الواضحة للعين المجردة لتلك السياسات الاقتصادية الكارثية التي أُنعت في السنوات السابقة، على الإنتاج الوطني، نلمسها الآن من خلال إغلاق الكثير من المنشآت والعمال أو تخفيض إنتاجها لتعمل بجزء من طاقتها الإنتاجية، وهذه لن تستمر طويلاً إذا لم تتمكن الحكومة الحالية من اتخاذ إجراءات سريعة لوقف هذا النزف الحاصل، ومساعدة هذه المنشآت على الاستمرار في إنتاجها، وهذه الإجراءات السريعة والمستهدفة اقترحها الصناعيون في لقاءهم مع رئيس مجلس الوزراء الحالي، حيث جاء الرد من رئاسة الوزراء على هذه الاقتراحات بتشكيل لجان من أجل: دراسة تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة وغير المصنعة محلياً.

- مراجعة دليل التسويات على المخالفات الجمركية بهدف خفض الغرامات المفروضة عليها.

- إعادة النظر برسم الرهن عند تقديم العقارات كضمانة للحصول على تسهيلات مصرفية وإعادة النظر بالرسوم التشريعي رقم ٦/ لعام ٢٠٠٤، المتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية.

- إعادة جدولة الديون المتعثرة على الصناعيين مع الإعفاء من الفوائد المترتبة عليهم.

دراسة التشريعات الضريبية وخاصة المتعلقة بضريبة الدخل للملكين على أساس الأرباح الحقيقية.

- تشكيل لجنة من الاختصاصيين والفنيين مهمتها دراسة قانون التأمينات الاجتماعية ورفع المقترحات اللازمة لتعديلها بما يتلاءم مع معطيات سوق العمل.

إن ما جاء من ردود على اقتراحات الصناعيين جميعها، هي بحكم المستقبل، ومرهونة بجدية اللجان المشكلة للدراسة واتخاذ القرارات على ضوئها، وتنفيذها بما يخدم حماية الصناعة والمنتج الوطني، التي بدورها ستحافظ على استمرار العمال في أماكن عملهم، حيث يتعرض العمال الآن لتسريحات واسعة بسبب إغلاق المنشآت الصناعية تحت حجة أن هناك أزمة في الإنتاج والتسويق، وأنه لا يمكن الاستمرار في تحمل الخسائر الناتجة عن متابعة الإنتاج دون تسويقه، فيكون الحل دائماً على حساب العمال، حيث هم الحلقة الأضعف في هذه المعادلة، فيجري تسريحهم دون النظر إلى ما سينتج عن ذلك من تفاقم لأزمة الفقر والبطالة المستوطنة في مجتمعنا منذ عقود، حيث لا أمل في حلها ضمن الأجل القريبة، وضمن الاستمرار في تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، واللافت للنظر في ردود رئاسة مجلس الوزراء أنها لم تنطرق إلى وضع العمال في المنشآت الصناعية، من حيث ربط ما يريد الصناعيون من مطالب باستمرار العمال في مواقعهم وتحسين ظروفهم المعيشية الأخذة بالتدهور، وذلك بزيادة أجورهم وتأمين حقوقهم الأخرى التي يجري الاعتداء عليها جهاراً.

إن الطبقة العاملة السورية ستشوق طريقها في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، وستخلق أدواتها الكفيلة التي ستحقق لها ذلك، وفي مقدمتها حقها بالإضراب والتظاهر السلمي الذي كفلها الدستور السوري.

حماية عمال الدولة من التعسف يقتضي:

نقل دعاوهم (فوراً) من القضاء الإداري إلى القضاء العادي

◀ الإحامي منير عبد الله

ويمكن أن يتم ذلك، إذا لاقى هذا الاقتراح قبولاً، بإصدار (مرسوم تشريعي) ما دام مجلس الشعب غير منعقد، وفق الصيغة التالية:

أ) توضع عبارة (القضاء العادي) بدلاً من عبارة (القضاء الإداري) في مطلع المادة/١٤٣/ من القانون رقم /٥٠/ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦.

ب) تحال جميع دعاوى عمال الدولة القائمة أمام محاكم (بداية العمل) أو (المحاكم الإدارية) في المحافظات إلى (محاكم البداية المدنية العمالية) فيها، كما تحال جميع الدعاوى العمالية القائمة أمام (المحكمة الإدارية العليا) إلى محاكم استئناف العمل في المحافظات.

ج) تعدل المادة /٢٠٥/ من قانون العمل رقم /١٧/ تاريخ ٢٠١٠/٣/٢٩ لتصبح كما يلي: (تحدث في مركز كل محافظة، بقرار من وزير العدل، محكمة بداية مدينة عمالية) مؤلفة من (قاض منفرد) واحد.

د) تعدل المادة /٢٠٦/ منه لتصبح كما يلي: تطبيق هذه المحكمة، ومحاكم استئناف العمل (الأصول المستعجلة)، ويلزم أطراف الدعوى بتقديم دفعهم مرة واحدة طبق المادة /١٤٤/ من قانون المحاكمات المدنية، تحت طائلة فصلها بحالتها الراهنة. كما يلزمون بتعيين (موظن مختار) لتبليغ كل ما يتعلق بها

كتبنا في عدد قاسيون /٥٠٤/ تاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ مادة طالبين إلغاء (القضاء الإداري) الاستثنائي، أسوة بالغاء (محكمة الأمن الاقتصادي) و(محكمة أمن الدولة). لأن (القضاء العادي) موجود وصالح وكاف للنظر في جميع أنواع الدعاوى.

لكننا ندرک أهمية هذا الموضوع وأنه يحتاج لدراسة عميقة متأنية. فإذا لقي اقتراحنا قبولاً يحتاج الأمر لوقت كاف لعرضه على مجلس الشعب والغاء المادة /١٣٨/ من الدستور وقانون مجلس الدولة.

غير أن (عمال الدولة) قد عانوا الويلات من تعسف القضاء الإداري حتى الآن. ولم يعودوا قادرين على احتمال المزيد منذ أن خضعوا له بموجب القانون رقم /١/ النافذ منذ ١٩٨٦/١/١٠. بعد أن كانوا خاضعين للقضاء العادي منذ الاستقلال، ولا يخفي أن القصد من (إخضاعهم للقضاء الإداري) كان (إخضاعهم للإدارة)، مع أن شعار القضاء والعدالة هو (ميزان ذو كفتين) تتعادل فيه الكفتان دون رجحان إحداهما وخضوع الثانية لها، ولا يمكن أن يطعن عمال الدولة إلا بإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة دعاوهم إلى (القضاء العادي) حالاً.

مصعد خاص لوزير النفط.. ممنوع الاقتراب واللمس خطر العقوبة

◀ ع. نمر

ما لا يتوقعه أي مواطن في هذا البلد يمكن حدوثه مع أي مسؤول، والموضوع الذي بين أيدينا يدعو للضحك والسخرية في الوقت ذاته، نقول هذا لأننا على ثقة أنه ما من عاقل يمكن أن يصدق ما قيل في قضية مصعد الوزير الخاص، فهل يعقل أن وزارة لديها أكثر من /٦٠٠/ عامل ما عدا عدد المراجعين اليومي للوزارة تستخدم مصعد واحداً لا يسع لأكثر من أربعة أشخاص، سواء في ساعة الذروة صباحاً عند بداية الدوام أو نهايته، أو عند حدوث أي طارئ، بينما يخصص المصعد الآخر للوزير فقط ويغلق بعدها مباشرة، والنكتة أن المصعد يظل مغلقاً حتى ولو لم يكن الوزير موجوداً في سورية، وهذا ما حصل حين كان في زيارة للعراق، وعلى الرغم من المطالبات المتكررة من الموظفين بالسماح لهم بالصعود على أقل تقدير خاصة أن مكتب الوزير في الطوابق السفلية بينما هناك عمال يضطرون للصعود على الأقدام لأكثر من سبع طوابق فإن الوزير لم يعط أي اهتمام، علماً أن المصعد تم تركيبه على أساس أن الأول لم يف بالفرض، وكلف المصعد الجديد الذي لم يتهن به العمال ما يقدر بـ ٢٦٥٦٠٠، نعم فقط مليونين و... في خدمة راحة الوزير لطابقين بعين الحساد.

وزير النفط يجتهد لكن بعكس التيار

أين الإصلاح من نقل الشركة السورية للنفط إلى دير الزور؟

◀ علي نمر

يبدو أن بعض المسؤولين وعلى الرغم من كل ما حصل ويحصل من أحداث مازالوا يعملون على قاعدة «قولوا ما شئتم وستفعل ما نريد» أي بعكس التوجهات التي طالب بها رئيس الجمهورية من الحكومة الجديدة إنشاء اجتماعه الأول بهم حين أكد أن عملية الإصلاح تتطلب الاقتراب من الناس ومشاركة ممثلهم من المنظمات الشعبية والنقابية والمهنية بكل شفافية قبل اتخاذ القرارات خاصة تلك التي يمكن أن تتعرض لمصائر الناس المعيشية والحياتية والاقتصادية والاجتماعية، لكن يبدو واضحاً أن وزير النفط والثروة المعدنية سفيان العلاو لم يكن لحظتها منتبهاً لهذه التوجيهات فجاءت اجتهاداته بعكس التيار المتجه للإصلاح تماماً.

والغريب في الأمر أن وزير النفط لم يبد أي ملاحظة أو اعتراض في الكتاب الذي جاءه بصفة «هام جدا وسري» بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ تحت الرقم ١/٧٢٥٥ من رئيس الحكومة عادل سفر وذلك بناء على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ نفسه والعمل على:

-اتخاذ الإجراءات المناسبة واقتراح الحلول التي من شأنها تخفيف الآثار الناجمة عن العقوبات الاقتصادية في مجال استيراد وتصدير النفط في حال تطبيقها على سورية.

-إجراء ما يلزم لنقل مقر الشركة السورية للنفط إلى محافظة دير الزور.

القضية التي أخذت منحى التصاعد من اللجان النقابية الست الموجودة في الشركة أوضحها علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط والثروة المعدنية بدمشق في كتاب وجهه إلى وزير النفط والثروة المعدنية معتمداً على الكتب والمذكرات التي رفعتها اللجان النقابية بخصوص موضوع الكتاب رقم ١/٧٢٥٥ تاريخ ٢٤/٥/٢٠١١ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء حول نقل الشركة السورية للنفط إلى محافظة دير الزور والتي رفضتها اللجان منذ البداية جملة وتفصيلاً.

مرعي في حديث له لـ «قاسيون» للوقوف على حبيثات الموضوع قال: إن «اعتراض مكتب النقابة بالإجماع جاء موافقاً لقرار اللجان النقابية التي أكدت أن تنفيذ قرار من هذا النوع سيولد حالة استياء كبيرة لدى العاملين وعائلاتهم في وقت تحتاج البلاد إلى المزيد من الهدوء والاستقرار والتماسك لتكون جميعاً الشعب والقيادة صفاً واحداً لمواجهة هذه الهجمة الشرسة التي تتعرض لها البلاد».

وتابع مرعي حديثه مدافعاً عن مصلحة وكرامة الوطن والمواطن

حتى نهاية المرحلة التنفيذية دون حاجة لوكالة جديدة تحت طائلة تبليغهم على لوحة الإعلانات لدى المحكمة.

ه) تعين عدة (محاكم بداية مدينة عمالية) في كل محافظة بحيث لا ترى أية محكمة منها أكثر من خمسمائة دعوى كل سنة. وتلزم هذه المحكمة ومحكمة الاستئناف العمالية بفصل الدعوى خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر على أن لا يزيد تأجيل الجلسات عن أسبوع واحد.

و) تحذف عبارة (أما إذا كان الطعن بدعوى عمالية، فيعتبر الطعن في هذه الحال موقفاً للتنفيذ ويفيد منه الخصوم. وتعاد الدعوى في حال نقض الحكم المطعون فيه إلى المحكمة التي أصدرته لاتباع حكم محكمة النقض) من آخر المادة /٢٥٠/ مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنية.

ز) يحق لكل من يدعي أنه (ظلم) في اي قرار قضائي مبرم أمام القضاء الإداري منذ ولاية رئيسه الحالي، أن يتقدم بدعوى (مخاصمة) أو (إعادة محاكمة) خلال عام كامل تعفى من أي تكليف مالي كان، ومن تقديم وكالة جديدة. وعلى وزارة العدل تنظيم وإعلان جداول كاملة عن الدعاوى المفعولة أمام القضاء الإداري سنة بسنة، طيلة الفترة المقصودة.

المشكلة التي لم تجد طريقها للحل نتيجة لعناد الوزير جعل العمال والموظفين يرفعون كتاباً إلى مكتب النقابة من أجل إيجاد حل لهم، مما حدا بمكتب النقابة برفع كتاب للوزير تحت الرقم /١٥٤/ تاريخ ٢٠١١/٦/٨ يشرح فيه بأن «العمال في تجمع الوزارة ومحروقات والمؤسسة العامة للجيولوجيا والسورية مخابر في مبني وزارة النفط بالعدوي يشكون بأن المصاعد في مبني الوزارة لا تفي بالفرض المطلوب صباحاً ومساءً كون المصعد الكبير لا يعمل إلا للطابق الثاني فقط حسب قولهم.

وإن عدداً كبيراً من العمال والموظفين لا يسمح لهم وضعهم الصحي من استخدام الأدراج كونهم مصابين بأمراض (القلب، السكري، مفاصل....) عدا الوقت الضائع صباحاً للوصول إلى الطوابق العليا، والعدد الكبير للإخوة العمال، ويتواجد العمال صباحاً في وقت واحد وآخر الدوام أيضاً لذا يرجى الموافقة والإيعاز لمن يلزم لتمكين العاملين في الوزارة من استخدام المصعد الكبير وحجز المصعد صباحاً ومساءً لمدة محددة».

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: حين كلف الوزير باستلام حقيبة وزارة النفط، هل سجل المصعد باسمه الشخصي؟ وهل عملية الإصلاح والاقتراب من مصلحة المواطن تقتضي إلى أن تكون راحة الوزير وحده فوق راحة /٦٠٠/ عامل قضاوا جل عمرهم في خدمة هذه الوزارة!.



قائلاً: «بما أن الشركة السورية للنفط أحدثت بمرسوم رئاسي أخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للوطن منذ أكثر من ٥٠ عاماً، فإن مكتب عمال النفط والثروة المعدنية ينطلق من حرصه على مصلحة وكرامة الوطن والمواطن التي هي الأساس في أية عملية إصلاح منبهين في الوقت ذاته بأن قرار رئيس مجلس الوزراء لم يؤخذ بالحسبان عدة نقاط لا بد من الرجوع إليها وهي: الاحتجاج على عملية النقل من العاملين في الشركة بالإضافة إلى أن الشركة السورية للنفط تضم أكثر من ١٤٠٠ عامل وعاملة من ذوي الكفاءات الفنية العالية والخبرات النفطية عبر سنوات طويلة في الشركة، وهؤلاء العمال في حال تم عملية النقل من المسؤول عن تسريحهم كونهم ذوي خبرة طويلة لا تتعوض وهذا لن يخدم مسيرة الإصلاح في سورية التي أصبحت ضرورة لا حاجة».

وأكد مرعي على ضرورة الاقتراب من المواطن وحل مشاكله بدلاً من اختلاق مشاكل نحن بغنى عنها في هذه المرحلة الحساسة حيث قال في ذلك: «إن توجيهات رئيس الجمهورية والقيادة السياسية حثت على الاقتراب من الناس ومشاركة ممثلي الجماهير وخاصة العمال في القرارات المتخذة من أي جهة كانت، لأن قرار النقل سينعكس سلباً على العاملين وذويهم من حيث

التعويضات والسكن والتعليم والمواصلات عدا عن أن جميع شركات عقود الخدمة موجودة في دمشق وحقول النفط التابعة لها في المنطقة الشمالية الشرقية وجميعها تتعامل مع حقولها وعملها على أكمل وجه».

وأبدى مرعي استغرابه الشديد من القرار في وقت هناك شركات عاملة في قطاع النفط وحقولها موجودة في ديرالزور كشركة ديرالزور والفرات وهي شركات مشتركة، متسائلاً: لماذا لا يتم نقلها إلى هناك بدلاً من نقل الشركة السورية التي تمارس عملها في مدينة دمشق منذ أكثر من خمسين عاماً».

وفي نهاية حديثه قال مرعي إنه ومن خلال جريدة «قاسيون» يؤكد مرة أخرى أن «هذا القرار ليس فيه أي مصلحة للشركة والعاملين والوطن» مشيراً إلى أن «عملية النقل سبترتب عليها نفقات مادية باهظة من حيث النقل وتأمين المقر البديل ومسكن للعاملين ومستودعات صخرية تحوي اللبابات الاسطوانية والعينات الفتاتية ليس من أي داع لها» منوهاً ومطالباً في الختام «بضرورة إعادة النظر بهذا القرار مع السلطة التنفيذية لأن في ذلك كل الفائدة للوطن والمواطن».

من يصنع شعارات الحركة الشعبية؟ ولماذا وصلت إلى ذروتها في وقت قياسي؟

◀ محمد هاني الحمصي

«الشعب يريد إسقاط النظام».. شعار غير عادي، ارتفع بشكل مفاجئ ومثير للجدل في الأسبوع الثالث من الحراك الاحتجاجي الجاري في سورية.. ليعم معظم المدن والمناطق الساخنة خلال أيام قليلة، مفسحاً المجال للأسئلة والتخمينات حول من يصنع الشعارات المرفوعة في الشارع؟ ومن الذي يحملها من مكان إلى مكان؟ هل هي عفوية تنتقل بالعدوى أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟ لا شك أن حركة الاحتجاجات التي انفجرت منذ أكثر من شهرين ونصف بدأت عفوية، ولكن هل بقيت كذلك؟ ولماذا ارتفع سقف مطالبها بسرعة خاطفة من المطالبة بالحرية إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير؟ للوقوف على بعض جوانب هذه الأسئلة جالت قاسيون في بعض بلدات الغوطة الشرقية وأجرت بعض اللقاءات..

أسباب تستدعي الاحتجاج حقاً

انضمت بعض المواقع في الغوطة الشرقية إلى موجة الاحتجاجات في الأسابيع الأولى لها، وكانت قد بدأت من دوما ثم انتقلت بالتدريج إلى قرى وبلدات أخرى شملت حرسا وعربين وسقبا وكفر بطنا وغيرها... والسؤال: لماذا انضم شباب الغوطة الشرقية إلى بقية المحتجين؟ ولماذا وجدت الشعارات القسوى مكاناً فسيحاً لها بينهم؟ هل إن بعضهم لا يفهمون بعمق معنى الشعارات التي يعرفونها وهي لديهم مجرد تقليد أعمى لما حدث في بعض البلدان العربية؟ هل يريدون الفوضى والتخريب والقتل والتدمير كما يتهمهم البعض وهم الذين لم يعتادوا على ذلك؟ هل خرجوا من أجل غايات ومطالب بسيطة محمقة ومشروعة كالحرية والكرامة والديمقراطية ثم جاء من أوعز لهم للمطالبة بما هو أكثر؟

طرحت قاسيون هذه الأسئلة على شرائح عمرية وتعليمية وثقافية وفكرية مختلفة في هذه المنطقة فكانت الأجوبة التالية:

سألنا المهندس (س. ر): لماذا يريد أبناء هذه المنطقة إسقاط النظام؟

فأجاب: «الشعب يريد حريته وكرامته لأنه محروم من هذه الحقوق الطبيعية التي يحتاج إليها كل شخص على وجه الأرض، ففي الدول الغربية تعمل الحكومات جهدها من أجل منح المواطن أعلى قدر ممكن من الحرية وتوسعده على الوصول إلى الديمقراطية، أما في سورية فيحصل عكس ذلك تماماً.. ناهيك عن تسلط الجهات الأمنية مما أدى إلى انعدام الأمن وليس انتشاره، وعلينا أن نعلم دوماً أن الحضارة ليست بالبناء والصناعة فقط، فهذه حضارة من طرف واحد، فالحضارة في نظري تكون بالكلمة الحرة والجريئة التي تقضي على الفساد، والذي أصبحت بلادنا تربة خصبة له في الأعوام الماضية. في حال سقوط النظام سيتغير كل شيء لأن الشعب هو من سيحكم نفسه بثقافته وشرائحه كافة وذلك بالكلمة الحرة والإرادة الصادقة.. هذا ما سيساعد على الإصلاح واستئصال الفساد تدريجياً».

أما الصحفي (ب. ي) فيقول: «إن مطالب الشعب ومطالبتي تتلخص في إقامة إصلاحات جذرية، ومشاركة الشعب بشكل فعلي وحقيقي في الحكم.. ولهذا يجب العمل على إصدار قانون حقيقي للأحزاب والتخلي عن سياسة الحزب الواحد، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في شتى المجالات».

سألناه: ولكنكم تطالبون بإسقاط النظام.. بينما تتحدث الآن عن الإصلاح؟ فأجاب: «إما الإصلاح الفوري، أو إسقاط النظام».

يقول الشاب (أ. س) وهو عامل في مجال الموبيليا: «إن المطالب التي يحتاج إليها الشعب أصبحت عديدة ومتنوعة.. ليست المسألة مسألة إصلاح فقط، بل هي أكبر من ذلك بكثير، فهناك غياب واضح للعدالة الاجتماعية، وهناك فساد في مختلف المديرات والمؤسسات العامة، وعلى الأخص في سلك الشرطة والأمن



والفساد.. كما أن الدولة أصبحت عاجزة عن تأمين فرص العمل للطلاب الجامعيين والخريجين الجدد من الجامعة.. هذا ما دفع معظم الشباب للخروج إلى الشارع والمطالبة بإسقاط النظام».

احتقان طويل ومتزايد

يقول الإعلامي (ف. ر): «الشعب لم يخرج من أجل مطالب معينة وواضحة، بل خرج بسبب الضغوط المتراكمة التي عانى منها طويلاً وما زال يعاني منها حتى الآن.. نحن رهائن الاستعباد والتسلط والتمجيد والتوحيد للحزب الواحد والحاكم وآله، حتى أصبحنا نطلق اسمه على معظم الأماكن والأشياء والإنجازات أن صح التعبير والأمثلة كثيرة.. (وما في داعي نعد).. إلى متى سنبقى نساك كالأغنام ومهمتنا التصفيق فقط؟»

إذا سقط النظام ستعاني بلدنا من اضطرابات داخلية لفترة محدودة وهذا أمر صحي، لأننا مقدمون على مرحلة جديدة في تاريخ سورية، ولكن سوف تزول هذه الاضطرابات مع مرور الوقت...»

يقول طالب الحقوق (أ.ب.): «إن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتعدد الأحزاب وما شابه.. إنما هي الأسباب البعيدة والعميقة لهذه الاحتجاجات، ولكن السبب القريب الذي رفع الناس من أجله مطلب إسقاط النظام هو إنكار المحضين لحقوقهم وسوء معاملتهم ورؤيتهم للدماء التي راحت تسيل في الشوارع.. ثم من الناحية القانونية: هل يجوز للدولة إطلاق الرصاص الحي على الناس بحجة أنهم يخالفون قانون التظاهر أو عدم الترخيص لهم؟ أما كان بإمكانها حقن الدماء وعدم حصول عمليات القتل، وإن اتهمنا الجماعات المسلحة وقتلنا إنها من تقوم بعمليات القتل فأين الأمن ليحمي الناس ممن يهدر دمه؟ أين الدولة؟ هل تعجز الدولة بكل أجهزتها عن إيقاف هذه الجماعات وكبح جماحها؟ المسؤول عن هذه الحالة من الالتباس والفوضى في الغوطة وفي كل المناطق في سورية هو النظام وأجهزته الفاسدة.. ومع ذلك هو لا يريد أن يسمع شعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، بل (الشعب يريد إسقاط الفوضى والتخريب والإرهاب!) فهل يعقل هذا؟»

الشيخ (س) يقول: «مما لا شك فيه أن هذا النظام الذي رسخ تقديس الفرد وتأييده، وحاول لسنوات عديدة ترسيخ الطائفية، لم يعد أحد يريد من شتى الطوائف! والآن، وفي أحلك الظروف، لا يزال يلعب على وتر الطائفية، ولكن دون جدوى، فالشعب السوري شعب أبعد ما يكون عن الطائفية وهو يريد دولة ديمقراطية الجميع فيها متساوون بالحقوق والواجبات.. النظام لا يعرف إلا لغة التخوين لكل من يعارضه.. لذلك فإن سقوطه سينقل

البلد إلى مرحلة ازدهار سوف تأخذنا إلى سورية الحديثة كواقع لا ككلام وشعارات بالية، فبلدنا تحت ظل هذا النظام أبعد ما تكون عن سورية الحديثة، حتى أن التخلف عندنا صار يمكن أن نتحدي به أي دولة متخلفة في العالم».

الشيخ (ع. ع): «نحن نظن بأن سقوط هذا النظام سيؤدي إلى إطلاق الحريات بشكل واقعي وليس بالكلام فقط، وأظن بأن البلد ستنقل إلى حال أفضل في حال وضع منهج لمحااسبة الفساد والرشوة، وبحيث يكون الجميع متساوون في المجتمع بغض النظر عن دين المواطنين، فلا إكراه في الدين، ونحن نسعى إلى دولة وطنية تحضن الجميع ويأخذ كل ذي حق حقه دون التعدي على حق الغير، وفرض المساواة، ومحاسبة كل من يتعرض للناس وإهانتهم، ونسعى للحفاظ على كرامة كل مواطن سوري فإننا نعرضنا للذل من أجهزة الأمن بما فيه الكفاية، حيث أننا كنا نخاف من شرطي في المخفر أو من شرطي سير مثلاً ونعرض منه للشمم والقدح بأقبح العبارات في أعراضنا ثم ندير وجهنا ونسكت.. ولكن إلى متى؟ وما قد انفجرنا وطلابنا بإسقاط النظام»..

بعيداً عن الاستتاجات النهائية

لا شك أن الحديث عن الحركة الاحتجاجية الشعبية وشعاراتها المختلفة تحتاج إلى الكثير من التحقيقات والبحث والتقصي للوقوف على جملة الحقائق التي أثرت في انطلاقها وتصاعدها وتطور شعاراتها، لكن مما خلصنا إليه مبدئياً، أن شكل تصاعدها كما نوعاً ما تزال فيه جوانب جدية غير واضحة، وإن كان الجميع يصر الآن أن استمرار نزيف الدم واعتماد الحل الأمني هو العامل الحاسم هنا، وهذا ينطبق على نوعية الشعارات التي تم رفعها بداية، والتي رفعت فيما بعد، فجميع من التقينا بهم تقريباً أكدوا أن لا جهة حزبية داخلية أو خارجية، تقف خلف نوعية الشعارات.. فقط قادة المظاهرات الميدانيون هم من يحاولون تحديد شعار كل مظاهرة، وهنا قد تظهر اجتهادات لحظية ارتجالية من آخرين غير متفق عليها وقد تطفئ على الشعارات الأخرى، لكن قفز الشعار من «الله.. سورية.. حرية وحب» إلى «الشعب يريد إسقاط النظام»، كان السبب الأول له هو طريقة التعاطي مع الاحتجاجات، أي قمعها بشدة وعدم الإنصات لمطالب المحتجين والتجيش الطائفي في الإعلام الرسمي.. وهذا أمر بحاجة لمناقشة وعدم التسليم بمصداقيته واقعيته، خصوصاً وأن عدداً كبيراً من الناشطين في الاحتجاجات تتقصهم الخبرة السياسية للتمييز بين ما هو طبيعي وعضوي وبين ما هو غير ذلك تماماً..

وللحديث بقية..

مطببات

إعلام لموظف الرقابة

◀ عبد الرزاق دياب

من أوصل هذا الرجل ليكون بكل هذا الفجور؟ ومن سمح لوقاحته أن تصطف على أوراق الجرائد كما لو أنها بحور شعر لا تتضب؟ ببساطة صار لهذا الضخم (كرت) يوزعه على الصحفيين، ورجال الأعمال، والفنادق الفاخرة، وذهب إلى أبعد من ذلك.. كال الشتا ثم لنا وللشعب باسم المديح الأزلي المنقر باسم زاوية رئيس التحرير تارة، وتحت عنوان المدير العام التنفيذي، وكل هذا باسم ثغرات الإعلام الذي لا يهمه سوى أن يمر العدد على الرقيب المتفرد دون أن يحرجه أو يمس حدوده.

الرجل الذي لا يجيد سوى جلب الجميلات، وأرسالهن إلى المطربين الصغار، ومدراء المؤسسات البائسة، وبعض الفاسدين، والذين يحملون بصورة ملونة في أية صحيفة دون أن يقرؤوها، أو حالم بمنصب كبير يظن أن أحد طرق الوصول إليه هو الإعلام مهما كان.

الإعلامي الذي يتواجد في كل الأمكنة، والموائد التي يبدع في ترتيبها رجال الأعمال بمعية أسماء إعلامية ناشطة في الإعلام الاقتصادي السوري، وحيث يمكن أن تتوقع أو لا تتوقع، وحيث يمكن الظفر بإعلان أو نصف صفحة ملونة، أو حتى نشر خبر مأجور، وأضف إلى ذلك ما يمكن تناوله من فطائر وعصائر في مكان من الدرجة الممتازة. الأماكن التي يفضلها الصحفي الضخم تعج بوجوه دائمة الحضور، والتي استطاعت على دوام هذا النمط من الدعوات أن تخلق نمطاً من المرتابين الذين يستلمون نص المؤتمر الصحفي أو إذا بذلوا جهداً يلجؤون إلى مراسل (سانا) الوحيد الذي سيكتب مادته في اليوم نفسه، وهؤلاء قد لا ينشرون خبر الوليمة أو المؤتمر في جرائدهم.

بالعودة إلى صاحبنا الذي يشكل حالة مستشرية وليست فردية، فقد استطاع باستطالاته الكثيرة أن يرأس دفعة واحدة أكثر من وسيلة إعلام، وذلك من صحيفة مستأجرة أو انتهت صلاحيتها وصولاً إلى موقع الكتروني ومن ثم الحلم بفضائية للرسائل والأغاني، وهذه قد تحتاج مذيعة واحدة تتقن حركات الإثارة وصوتاً بيحة أنثى ليل وسهر.

أما من (تقليعاته) المذهلة، والتي يمكن أن تسجل سابقة وسبقاً، فهي قدرته العجيبة على تحويل صورته إلى افتتاحيات، وتارة تكون على كامل الصفحة، ومرة بلباس الحج، وأخرى على هيئة الرجل الرسمي الذي يخاطب المؤسسات العليا في الدولة كناقد متمرس، ولكن الأدهى هو قدرته العجيبة على تحويل الهتافات إلى عناوين من الممكن أن تستثير الممدوح من غباها وانتهازيتها.

الإعلامي الكبير متعدد المواهب قادر ببساطة على الذهاب إلى أبعد من خيلاء أي طامح بالنشر، فلا حد لطالب الإعلان في أن ينشر له في الوسائل التي يديرها كافة، كما لا حد في عدد الصفحات والصور وتترع صورته على الغلاف في جوار رئيس حكومة أو وزير، وحتى مطرب بلدي من الدرجة العاشرة، وإذا زاد في الدفع من الكلمات، وإذا زاد في الغلاف من الصفحات يحصل على أي عدد يريد من الصفحات والمنشئيات الملونة والعريضة... وإذا كان محافظاً قد يصل الأمر إلى عقد اتفاق على نشر صورته في كل الصفحات الممكنة، وأهمها تلك التي يصفحه بها أو يحاوره في مكتبه، وهذه الصور من الممكن العمل عليها فيما بعد مع من هم دون المحافظ مكانة.

الإعلامي هذا.. نموذج يصلح لمرحلة ما قبل رغبتنا في قانون إعلام تستحقه هذي البلاد التي تعيش مخاضاً لا أحد يستطيع معرفة نتائجها، وعلى من يشكّلون اليوم لجنة إنتاج إعلام يحترمنا ويحترم تاريخ البلد أن ينتبهوا إلى نماذج من بينها هذا الرجل، نماذج اعتاشت طويلاً على فتات رجال الأعمال وفضلاتهم، على خديعة رسمت وجوهاً لا تفعل لخدمتنا أكثر من بحثنا عن مصور رشيق لحفلات إنجازاتها... نموذج من صحافة تكتب تحت سقف موظف الرقابة الوحيد في وزارة الإعلام.

هل تستطيع الحكومة الحالية حلها؟

في خوارزميات حكومة عطري كان السكن مسألة معقدة!

◀ أحمد محمد العمر

أطلقت الحكومة السابقة على حكومة عطري عام ٢٠٠٢ مشروع بناء السكن الشبابي الذي من المفروض أن يلبي متطلبات الكثير من الشباب، ويساهم في توطيد أواصر العلاقة بين المواطن والدولة، وتُعد مشكلة السكن الأبرز والأخطر التي تواجه الشباب، وذلك طبعاً بعد مطلب الحصول على عمل يكفل لهم حياة كريمة، فالعمل والسكن هما حقان أساسيان مشروعان في وطن يحترم مواطنيه.

جاءت هذه الخطوة كمشروع للحد من هذه ظاهرة السكن العشوائي، وخطوة نحو الأمام في الإصلاح الاجتماعي، وحيث أن مشكلة السكن تتبوأ مرتبة هامة على سلم الحاجيات البشرية، فهي تعتبر بالنسبة للشباب السوري حلماً بعيد المنال بامتلاك منزل يتمتع بمواصفات لا بأس بها، وتكلفة منخفضة يستطيع دفعها. ولكن المصيبة جاءت ضربة قاصمة للمواطنين في عام ٢٠٠٣ حينما بشرت سورية بحكومة عطري (حكومة اللبلة والسوق المفتوحة) التي عرفناها بتشرها للأفكار والسياسات والممارسات الساعية للقضاء على أحلام الملايين من الشباب السوري، وخصوصاً تحول البلاد نحو شرعنة الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة، وتفاقم الغلاء وصعوبة المعيشة، ورافق كل ذلك تدليس بالكلام الممسول والتسويق الواهم. فالشباب الذين انتظروا تحقيق بعض أحلامهم، حاولت حكومة عطري الوقوف بالمرصاد لهذه الأحلام، وإن استُكملت بعض تجمعات المشروع المطروح. فإنه لم يحقق فائدته ولم تستفد منه فئات الشباب ذوي الدخل المحدود، هذا إن وُجد الدخل أصلاً، بل تم توجيهه لمصلحة متنفذين تعلق مصلحتهم على مصلحة الوطن وأبناء الوطن الواحد، ليستولوا على هذه المساكن ثم يتحكموا

بأسعارها ويبيعها، ودفع سعرها لصندوق الدولة بالتسييط، ونذكر بأن الفائدة المحتمبة وقتها كانت مقررة بـ ٥% ولمدة ٢٥ عاماً.

اليوم يتوجه الكثير من الشباب السوريين إلى الحكومة الجديدة، التي لا يرجون أن تسير على نهج سابقتها، يناشدونها لحل مشكلة السكن للشريحة الأكبر والأوسع في المجتمع من ذوي الدخل المحدود، وبناء سكن اقتصادي يلبي حاجاتهم بعيداً



عن أماكن العشوائيات التي ازدادت في زمن حكومة الضرائب حين فرضت مبالغ طائلة للحصول على رخص بناء، وفرضت ضرائب يعجز الدخل عن تحملها وتسديدها، الأمر الذي أثر بدوره على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، وساهم في ازدياد هجرة المواطنين وتدفعهم كنازحين من الريف إلى المدن الكبرى، وتوسيع رقعة المساكن العشوائية، وغلاء العقارات بشكل فاحش ومجنون.

”

دراما رمضان القادم..

واقعية جداً!

◀ سلام نمر

منذ سنوات والمواطن العربي ينتظر الوجبة الرمضانية من الدراما العربية، ولاسيما السورية والمصرية، بصبر فارغ، وكان الصراع محتدماً دائماً بين السلسلات الرمضانية، وغالباً ما كانت النتيجة تحسم لمصلحة مسلسل (باب الحارة) السوري، رغم ما كان يعانيه هذا المسلسل من ضعف فني على مستويات مختلفة لسنا بصدد تصنيفها، إلا أن المؤشرات جميعها تدل على أن (باب الحارة) لن يكون له خبز في المرحلة القادمة، ومهما حاول القائلون عليه أو على غيره من السلسلات الدرامية، سوف لن يستطيعوا مجازاة الدراما الحقيقية في المسلسل الواقعي الذي اجتاح العالم العربي: «الشعب يريد إسقاط النظام»، والذي كان من تأليف وإخراج وبطولة الشباب في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية.

إنها ثورة الكومبارس التي بدأت رغم ضعف الإمكانيات المادية والفنية، وما سيعطي «الشعب يريد إسقاط النظام» الاستحواذ على أكبر نسبة مشاهدة في العالم العربي، هو تلك الأحداث الواقعية التي يتميز بها، فهي موجودة عبر البث الحي والمباشر من الساحات العربية، وفي كل زقاق وشارع، ورنكة زنكة، وفي كل دار. إنها القصة الحقيقية لأناس حقيقيين، ولم يحتاجوا إلى غرفة الملابس والديكور والمكياج، إنهم شباب امتلكوا كل خبرتهم من الشارع وأدبياته، فهم يعرفون متى يخرجون، ومتى يتفرقون، وكيف يجعلون من مطالبهم الحققة والمشروعة مطايا نحو المستحيل. بدليل التغيير الذي حصل على وقع هتافاتهم، والإصلاحات التي بدأت بفضل استمرارهم ومنابرتهم، إنهم حقاً أبطال حقيقيون لدراما حقيقية، لا يشبهون أبطال تلك الوجبات الرمضانية طوال السنوات الماضية، الذين كانوا يقولون شيئاً، ويفعلون شيئاً آخر تماماً، تحت ذريعة «الجمهور عايز كده»، لكن ما اتضح من خلال الشارع العربي، أنهم هم كانوا عايزين كده»، ومن خلف الكواليس من يمولهم لتحقيق «كده أو كده».

“

◀ علي نمر

في مادة سابقة أشرنا عبر «قاسيون» إلى الغرابة في القرار الذي أصدره وزير المالية السابق محمد الحسين، والذي حمل الرقم ٨٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥، حين تجاهل فيه الوزير بقصد أو غير قصد، ما يدور في بعض فروع المصرف التجاري من فضائح ورائحة فساد، والأدهى من ذلك أنه جاء بناء على اقتراح مدير المصرف التجاري السوري د. دريد درغام وكتب على حاشيته «مقتضيات المصلحة العامة»، وكان الهدف تعيين السيدة (س د) مديرة للفرع رقم ١٢.

اعتداء سافر على الأملاك العامة في البوكمال



◀ مراسل قاسيون - البوكمال

في ظل الفوضى والفئتان الذي تشهده البوكمال، مثل كل ساحات الوطن المستباحة، في ظل غياب للمحاسبة والقانون، وتاماماً مثلما كانوا قبل ذلك يستغلون القانون ويسخرونه لخدمة مآربهم الخاصة، استشرى الفاسدون والمتنفذون والسماسة في البلدية بالنهب والاعتداء على أملاك الدولة التي هي أملاك عامة للشعب، وحتى على الشوارع والحدائق، يتم ذلك جهاراً نهاراً، وعلى عينك يا تاجر» دون أن يحرك أحد ساكناً.

وفي الأيام الأخيرة اشتد الهجوم الشرس على شارع السبعين الذي يصل المنطقة الصناعية بسوق الأغنام، كما هو محدد وموجود في المخطط التنظيمي وتحديدأ من الجهة الجنوبية. وقد سبق ذلك محاولات عديدة جرى إفشالها من قبل المواطنين الشرفاء الذين كشفوها وعروها، واليوم يتم الاعتداء

وبالعامة قلنا في حينها: «بدل ما يكحلها عماها»، بحيث استغرب جميع العاملين في الفرع ذلك، حتى بدا لهم أن اكتشاف أي فاسد لا تتم محاسبته على الأخطاء والسرقات التي ارتكبتها وإنما تتم مكافأته على أخطائه وفساده.

وقد نوهنا سابقاً إلى ما تناوله أكثر من موقع الكتروني، فقضية الفساد التي كانت المديرة السابقة للفرع ٢/ للمصرف التجاري السوري طرفاً فيه سرعت الدنيا في وقتها، أما موضوع الفساد فكان التلاعب بتحويل ملايين الدولارات بشكل وهمي وبالتواطؤ مع بعض موظفي الفرع الذي كانت تديره وبعض المتعاملين مع الفرع.

وقلنا في عدد سابق من «قاسيون» إن الخطأ الذي ارتكبه المصرف ولمرتين متتاليتين وللمتعامل نفسه، وبمبلغ كبير يصل لأكثر من مليون دولار، يتطلب تشكيل لجنة من الإدارة والقضاء لمحاسبتها على مجموعة الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها طيلة استلامها الفرع، والتحقيق فيما إذا كان هناك تعاملات واتفاقات أخرى مع متعاملين آخرين على حساب خزينة الدولة.

لكن السؤال الأهم الذي طرحناه سابقاً ونعيده اليوم عسى أن يسمعنا الوزير الجديد ويتحرك بعد أن صدر قرار بإعفاء المديرة من مهمتها وهو: ماذا لم يبحث في سر العلاقة والشراكة بين

إدارة مدرسة مزرعة الكشكية...

تسلط وفوضى وإهمال

التسلطيةوالعشائرية. وبالإضافة لسلوكه اللاتربوي في المدرسة كمدبر لها، تبين أن ما يقوم به هذا المدير من استغلال عائلي كمدبر للنادي الرياضي في البلدة، حيث أعضاء مجلس الإدارة من أقاربه، ولا يوجد أي نشاط للنادي ولم يحدث أي اجتماع لهيئة النادي على مر السنين، حتى أن مسؤول التنظيم في اللجنة التنفيذية للاتحاد الرياضي بدير الزور حسين المزيد جاء لحضور مؤتمر النادي فلم يجد أحداً، والنقى برئيس مجلس المدينة الذي قال له: وهل هناك ناد في الكشكية؟ وعاد دون حتى حُفي حنين.

سبق أن تناولت «قاسيون» موضوع النادي والإهمال وهدر المال العام، بناء على شكوى من الأهالي لأغلب الجهات الرسمية والحزبية، مؤتقة بالصور والعرائض، ولم يحرك أحد ساكناً تجاهه، فإلى متى يستمر السكوت عن هذه الممارسات لهذا المدير؟ ولماذا لا يحاسب؟ وأين دور الرقابة الداخلية في مديرية التربية؟ ودور الهيئة المركزية للرقابة؟ ومحافظ دير الزور الذي قُدمت له الشكوى!؟.

لا شك أن انعكاسات هذه الممارسات على الطلاب وأولياء أمورهم وأهالي المنطقة عموماً تثير القلق، وتشكل بؤرة توتر اجتماعي في المنطقة، وخاصة في الظروف الحالية، لاسيما وأنها تعتبر تعدياً واضحاً على كرامة أبنائهم وكرامتهم كمواطنين.

برسم وزير الزراعة

إلى متى سيبقى هؤلاء الشباب خارج التغطية؟

وقائع إصلاح قضائي!

◀ المحامي محمد عصام زغول

استقبلني صباح البارحة على باب قصر العدل بدمشق موكل من خيرة موكلي وأعتاهم، صارخاً بوجهي: ما الذي حل بالدعوى التي سلمتها لأستاذك قبل ثمانية عشر عاماً خلت؟! وأين وصلتكم بها؟! قلت الصدق، والصدق أقول: هي في مراحلها المتوسطة! وما تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت والصبر والمال!

فسارع بالانتفاض- مع عهده بهدوثي- قائلاً: وإلى متى، وما الحل، وهل سيتابع أولادي من بعدي، وهل وهل...؟

أما سمعت- يا أستاذ- بمسيرة الإصلاح، وما علمت بتطوير القضاء، وما دريت بما يستجد على الساحة، اشتكى- يا أستاذ- على كل من يعرف، لا تترك لمفسد أن يعطل علينا دعاوى، ولا تبق موظفاً فاسداً في وجهك، ولا تذر مسيئاً يعطل علينا حقناً.

فجاورته.. وأنا وإياه ماشيان في جنبات القصر يصارخني وأسايره، حتى دخلنا إحدى الدواوين أقدم طلباً، وقفنا في الصف باحترام، والموظف يؤجل المتداعين بقوله، غداً.. بعد غد.. إلا فلاناً من الناس أعطاه طلبه في يده، بعد أن وضعت اليد في اليد ما يتوجب وضعه!

وأخر يصرخ بالمشاكي: روح بلط البحر! وثالث يأكل (سندويشته) الصباحية مع كوب الشاي غير عابئ بمن يقف أمام طاولته!

وكتب محكمة يقول لمن يتواجد في المحكمة: القاضي لا يأتي قبل الساعة الثانية عشرة! وموظفة تركت محكمتها ليتناقل المحامين الأضابير من قوس المحكمة (وكل واحد يدبر حاله)!

وقاضية اشتهرت بعد (علقتها) مع أحد المحامين بأنها لن تتعاون مع أي محام قبل أن تسترد حقها بالاعتذار من نقابة المحامين!

وديوان للمحامي العام الذي يعج بالمتداعين، وكأنهم في مؤسسة توزيع السكر والشاي، بحيث أنك لن ترى الطاولة التي يجلس عليها الموظف، يتناولون كالأكلة تتك على قصبعتها!

ومستودع يدخل الربو إلى صدرك قبل أن تجد فيه إضبارت، التي ربما قد أتلفت- بموافقة اللجنة- قبل أن تصدر التعليمات بتحويل كل ذلك إلى أقراص ليزرية في حواسيب قد لا يحسن الموظفون تذوق حلالة ملمسها!

وموظفون- قد هرموا- فلا تستخرج الكلمة من أفواههم إلا بجهد أصحاب الجلد والصنددة!

وقاعات محاكم يتصبب العرق من قضاتها فضلاً عن روادها، فلا هواء، ولا ربح مروحة عليلة كهربائية، فضلاً عن ذلك الشيطان المسمى بالمكيف أو بالعربي A/C!

أما حلالة الإيمان فتتجلى في محاكم ليس فيها في السنة- على طولها- إلا ثلاث جلسات، أو أربع على أحسن احتمال!

أما اللصيقة وبقية الطواع والرسوم.. فحدث ولا حرج، وإياك إياك أن تتسى طابعاً واحداً، فتتسى قضيتك ويضيع حقك معها!

ثم إذا أجببت الدخول إلى ديوان المحضرين- الذين يبلغون- ولا يشع في الدعوى، دون أن يحنو عليك بالتبليغ، فهيهات هيهات أن تخرج قبل أن يخوجوا جل جنبهاك من جيوبك المفرغة!

وما انتهت جولتنا إلا بحط الرحيل في قاعة المحامين، التي يستريحون فيها من عناء اليوم ليحتسوا كوب القهوة المترع بالهموم، هموم الموكلين وهموم الوطن، والتي لم يعد للمحامين من مكان فيها بعد تواجد معظمهم بكثرة، فقد تزايدت أعدادهم بعد قانون الرسوم القضائية وعزوف المتقاضين بمعظمهم من اللجوء إلى المحاكم لعجزهم!

فهل بعد هذا تلومني يا موكلي الكريم- والذي ورتك- من أستاذي، وربما أورتك لتلميذي، إن بقت الحال على ما هي عليه! ربما لن يبقى كذلك، إن كان لوزيرنا الجديد- حفظه الله- من حل لبعض ما ذكرت، وغيره كثير!

فهل يا ترى لديه حل؟؟؟

essamaldean@yahoo.com



عاشق الجاسم - مأمون الحسن - عايد سلوم - وردان وطرفة - عصام بناوي - غيث مسعود - موسى الضاهر - إياد طه - أمين اسعد - أمين سليطين - أمين إبراهيم..

«قاسيون، بدورها تضع الشكوى برسم وزير الزراعة الجديد مباشرةً عليه يستفهم من رئيس الحكومة الجديدة أصل المشكلة لإيجاد حل ينصف المراقبين الذين خدموا وطنهم على أكمل وجه، وكذلك ينصف كل ذي حق بما يخدم رصّ دعائم الوطن ويؤمن كرامة أبنائه».

نقل الشكوى بطرس أبو حامضة

إشارة إلى الدورات السابقة، مع العلم أنه يوجد قاعدة دستورية تنص على أنه (لا رجعية في القانون)، ما يؤكد أننا غير معينين بهذا القانون. نرجو والحال هذه إنصافنا أسوة بزملائنا من الدورة نفسها، والذين عينوا واستقروا، فلم نجد من ينصفنا سواكم.

ودمت عونا وسندا للمظلومين والكادحين في هذا الوطن. أسماء المراقبين البيطريين الذين لم يعينوا: هشام الأحمد - عمار مكشكش - حسام وردة - علاء أبو حامضة - ميخائيل المسيحي - ميلاد بنود - ايمن الحميد - عبد الكريم السموع -

كانوا معينين لديها قبل سوقهم إلى خدمة العلم، وتم إنهاء تعيينهم بسبب سوقهم إلى خدمة العلم، ولم يتم ذكرنا من مديرية الزراعة مع علمهم المسبق بوضعنا أننا لم نعين قبل سوقنا إلى خدمة العلم فأجاب السيد الوزير بالكتاب رقم ٢١٠٤/١/٨/ تاريخ ١٢/٨/٢٠٠٤ والمتضمن الموافقة على تعيين المراقبين البيطريين الذين أنهى تعيينهم بسبب سوقهم إلى خدمة العلم ونحن نفس وضعهم.

وعند المراجعات المتكررة لوزارة الزراعة، تسلمت الوزارة بالقانون رقم ٢/٣/٢٠٠٥ تاريخ ٩/٣/٢٠٠٥ والمادة الثامنة منه المتضمنة إنهاء العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٢٢/٢٢/ تاريخ ١٤/٩/١٩٤٩، دون

وصلت إلى «قاسيون» شكوى رقعها المراقبون البيطريون من حملة الشهادة الثانوية البيطرية لدورة حزيران ٢٠٠٠/.. هذا نصها:

«صدر قرار التعيين لدورتنا برقم ٢٩٨١/ تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠ وبموجب هذا القرار تم تعيين القسم الأعظم من هذه الدورة، ولم يتبق سوانا بحدود ١٩/ مراقب بيطري حيث كنا نؤذي خدمة العلم عند صدور هذا القرار على أن نعين بعدها لأن الدولة ملزمة بتعييننا بموجب القرار رقم ٢٢/ لعام ١٩٤٩ والقانون الاساسي للعاملين بالدولة رقم ١/ لعام ١٩٨٥.

ويعد أن انتهينا من خدمة العلم تقدمنا بطلب توظيف جماعي للسيد وزير الزراعة، فأوعز إلى مديرية زراعة الغاب بالكتاب رقم ٧٩٦/١/٨/ تاريخ ١٥/٣/٢٠٠٤ والمتضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعييننا أسوة بالمراقبين البيطريين خريجي الدورة ذاتها، وأضاف السيد الوزير أنهم من عداد المتزمنين بخدمة الدولة عملاً بأحكام المرسوم التشريعي المشار إليه، وقد تدرعت مديرية زراعة الغاب بحجة عدم توافر الشاغر والاعتماد، إلى أن صدر التعميم رقم ٢٧٩٤/ ١/٨ تاريخ ١١/٧/٢٠٠٧، والمتضمن عدم الالتزام بتعيين خريجي المدارس الثانوية مقابل إحلالهم من الالتزام بخدمة الدولة، ولم يشر إلى دورتنا التي لم يتبقى منها إلا عددنا المحدود.

وعند مراجعتنا المتكررة لوزارة الزراعة، راسلت الوزارة مديرية الزراعة بالكتاب رقم ١/٣/٢٠٠٤ بتاريخ ٩/٨/٢٠٠٤ والمتضمن موافقة الوزارة بأعداد المراقبين البيطريين خريجي دورة ١٩٩٩/٢٠٠٠ الذين لم يتعينوا بأية صفة، فأجابت مديرية الزراعة بالكتاب رقم ٤٢١٢/ تاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٤ والمتضمن أن لديها عدداً من المراقبين البيطريين خريجي دورة ١٩٩٩/٢٠٠٠

شارع الوادي في «حي الجورة» بدير الزور يستغيث

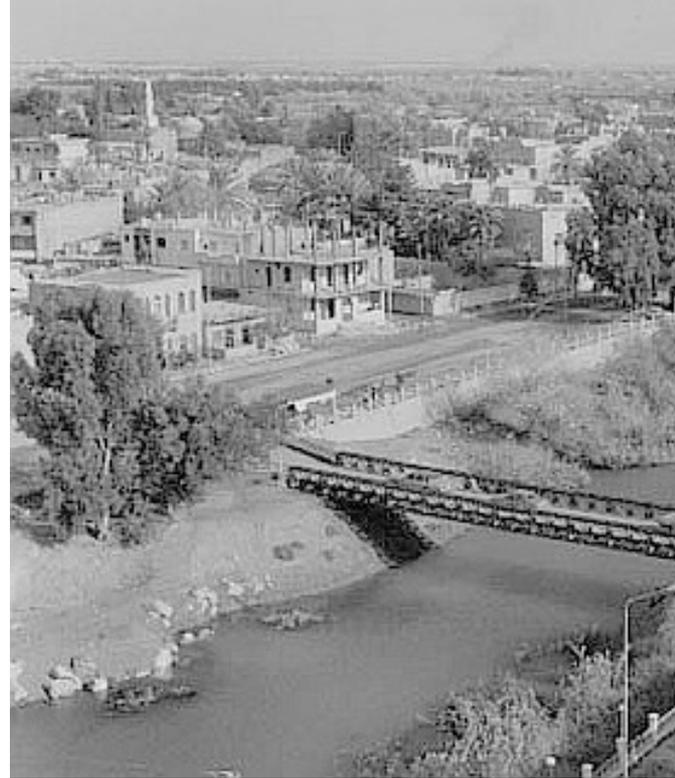
المسمى «شارع الوادي» وهو أهم شارع في الحي وطوله حوالي ٣ كم، حيث يبدأ من سوق تابع لاتحاد عمال دير الزور - استثمره أحد المدعومين من المتنفذين وحوله إلى مول - ووصولاً إلى آخره، وهو يحتوي على محلات وورش حدادة ونجارة وألمنيوم وإصلاح سيارات مع عدد كبير من المطاعم الشعبية ومحلات الخضار والفواكه والبقاليات وأفران الخبز.. ناهيك عن خمس صيدليات وعيادات للأطباء.. وهو لا يخدم الحي فقط، وإنما يخدم (حي القصور) القريب منه، وكذلك حي مساكن الدير العتيق، وفيه حركة سير كبيرة بما فيها ميكرو باصات النقل الداخلي ذهاباً وإياباً.. ومع ذلك فإن هذا الحي، وهذا الشارع بالذات، ينقصه فقط وببساطة أول معلم لإطلاق عليه اسم شارع: الترفيه!! أي في المفهوم الشعبي كل الأمور (زفت)، خصوصاً إذا عرفنا أنه لا وجود للإنارة المناسبة والأرصفة كما هو الحال في الشوارع القريبة من أماكن تواجد المسؤولين.. لذا لا عجب أن تكون نسبة عالية من شباب هذا الحي المهمشين مشاركين في التظاهرات والاحتجاجات وبأسلوب عنيف يتناسب مع حجم المعاناة والمعاملة التي تنتقص من كرامتهم ومن حقوقهم المشروعة التي يصير البعض على التعامي عنها، وكأنه يقول لهم: هذا أقصى ما سنقدمه لكم، واقبلوا ما شئتم..

أبعد ذلك هل يستغرب أحد لماذا وصلت البلاد إلى هذا المنعطف الخطير المفتوح على المجهول!!؟

ماجد الخاشع/دير الزور

إذا كانت المنطقة الشرقية ككل، وهي المنبع الأول لمعظم ثروات الوطن الاستراتيجية، مهمشة ومهملة طيلة العقود الماضية.. فدير الزور كجزء منها لا تقل تهميشاً وإهمالاً أيضاً رغم الوعود الكاذبة بالتنمية.. ومن المعروف أن الأحياء الشعبية البسيطة وأحزمة الفقر في كل المدن تكون هي الأكثر تهميشاً.. وحي الجورة في دير الزور هي اسم على مسمى فعلاً، ولو أن مجلس المدينة سماه حي الثورة لذر الرماد في العيون لكن دون أن ينجح بذلك لا من قريب ولا من بعيد.. حاله كحال المتغوليين من الفاسدين الذين حولوا كثيراً من المفاهيم والمسلمات لتكون بغير صورتها وماهيتها، حيث أصبحت الرشوة والسرقة فهولة وشطارة، والشرف غباء.. هذا الحي يقطنه عشرات الآلاف من الفقراء وأبناء الريف، وأغلبهم من الريف الغربي من المدينة، الذين هجروا أرضهم نتيجة السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الليبرالية وخاصة في السنوات الأخيرة، وفيه نسبة عالية من الشباب العاطلين عن العمل، وبالتالي فقد أصبح هذا الحي مرتعاً لكل موبقات البطالة (أم الرذائل) ومآسيتها واستغلال الفاسدين للمصائب، وآخرها إصابة عدد كبير من المواطنين بحالات تسمم.. وهو يعاني من الإهمال الشديد في جميع أنواع الخدمات الحكومية ناهيك عن استغلال تجار البناء والأراضي للحي وأهله في السكن العشوائي..

وعلى سبيل المثال لا الحصر نبين أن الشارع الرئيسي



مجانين عامودا وفن الكذب

◀ عامودا - حمد الله إبراهيم

من الطيور الجارحة جرواً، وطار به إلى السماء، وبدأ هذا الجرو الذي يطلق عواءً من الألم في السماء، فصمت الجميع وقالوا والله هذا معقول جداً، وعند العودة إلى البيت تحدث حسو مع شقيقه رمو بهدوء قائلاً: يا أخي كل منا لديه اختصاص والكذب ليس من اختصاصك بل من اختصاصي.

في هذه الأيام كثر عدد المناقنين والكذابين فالشخص الذي كان يعمل معظم أيام حياته (مخبراً) لدى الجهات الأمنية الخمس أو الست، نراه أكثر تطرفاً في المواقف وأكثر تطرفاً في الشعارات وأكثر صراحاً في المظاهرات، علماً أنه كان أكثر ترديداً للتهافتات وأكثر صراحاً أثناء المسيرات الطلابية الرسمية.

سبحان غير الأحوال من حال إلى حال، بينما الإنسان الذي يريد المحافظة على هذا الحراك الجماهيري والمحافظة على جماهير هذا الحراك بعيداً عن التطرف، وله في خدمة هذا الشعب أكثر من ربع قرن من النضال، نراه متهماً على الفيسبوك على أنه في اللائحة السوداء أو في قائمة العار أو انتهازي خائن. أثناء حديثنا عن ظاهرة انتشار فن الكذب والنفاق في هذه الفترة، علق أحدهم ومن لا يكذب في هذه الأيام مجيباً: المجانين وحدهم لا يكذبون أبداً.

فأصبح له مكانة مرموقة في المنطقة. وكان أكثر الناس معرفةً به شقيقه الكبير رمو الذي يحضر المضافة، ولكن يجد نفسه جالساً في آخر المضافة مع الرعيان والخدم بينما شقيقه حسو يجلس مع الأغا في صدر المضافة، وهو أول من يتقدم لتناول الطعام مع الضيوف، وأول من يساهم في طرح أفكاره لحل المشاكل.. وإذا وجدت المشاكل خارج المنطقة يذهب مع الوجهاء لحل تلك المشاكل كوجيه، بينما شقيقه رمو فكان متهماً بأنه أحمق لا يفهم شيئاً، وفي كثير من الأحيان يستخدمه الأغا كخادم له، وفي يوم من الأيام قرر رمو أن يؤلف كذبة تشبه كذبات أخيه الصغير ليصبح له مكانة في هذه القرية.

وذات مساء ادعى رمو بأن لديه قصة واقعية جرت معه البارحة، فبدأ الحاضرون يسخرون منه وفي النهاية قال له الأغا هات ما عندك يا رمو فبدأ يسرد قصة موزها أنه سمع صوت (نباح) الكلاب في السماء، فضحك الجميع عليه وعلى قصته وبدأوا يصفون به المجنون والكذاب وبالمناق... الخ.

وعندما وجد حسو شقيقه في مأزق حقيقي تدخل فوراً لإنقاذه وقال يا اخواني الأجزاء ما وجه العجب في سماع نباح الكلاب في السماء، ربما اصطاد طير

نحن في زمن الاختصاص، بل زمن اختصاص الاختصاص، فنقول فلان مختص بالفيزياء وذلك مختص بالأدب، وفلان اختصاصه الطب البشري والطبيب المختص بمرض القلب نجد من هو مختص بالقطرة أو بالجراحة القلبية أو بأمراض ضغط الدم...

قديماً لم يكن هناك اختصاص أو مختصون فالحلاق بالوقت نفسه هو طبيب أسنان ويمارس مهنة الطبيب أيضاً وغالباً ما يكون من وجهاء المنطقة. لسنا بصدد المقارنة بين القديم والحديث، ولسنا بصدد المختص واللا مختص، لكن سنتحدث عن المختص بفن الكذب، نعم المختص بالكذب على وجه الاختصاص، وربما نسأل: هل هناك من هو مختص بفن الكذب؟ أقول نعم.. كان حسو يذهب إلى مضافة المختار التي يجتمع فيها معظم رجال القرية مساءً، فيبدأ الأغا ورجاله يلحون على حسو كي يسرد لهم قصة من قصصه التي جرت معه، فيبدأ حسو يسردها، فيتعجب الجميع من هذه القصص ولم يشك أحد بأن هذه القصص من وحي الخيال، لأنه كان خبيراً بالكذب

الفساد يبتلع ٩٠٠ مليار ليرة من الناتج المحلي..



العام ٢٠٠٩، أما نسبة الرسوم الجمركية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فلم تتعد ٢٪، والأهم من كل هذا هو أن مساهمة الرسوم الجمركية كانت بحدود (٦ – ٩٪) من الموازنة العامة للدولة خلال هذه السنوات الأربع.. إذا ما أخذنا العام ٢٠٠٩ كمثال، نجد أن قيمة مستورداتنا وصلت إلى ٧١٤ مليار ليرة، بينما لم تتعدّ قيمة الرسوم الجمركية المحصلة خلال العام ذاته ٤٩ مليار ليرة، والفارق كبير بين الجانبين، وهو بحدود ٧٪ فقط، بينما تشير أرقام الجهاز الجمركي أن وسطي نسبة الرسوم الجمركية في سورية ١٣٪، وهذا يؤكد بشكل قاطع أن رقم التحصيل الجمركي يجب أن يصل إلى ما يزيد عن ١٠٠ مليار ليرة سورية سنوياً ..

١٥٠ مليار ليرة تهرب

وكدليل دامغ آخر على فساد الجهاز الجمركي، نجد أن الرسوم الجمركية المحصلة على السيارات السياحية لوحدها يبلغ ٢٥ مليار ليرة × ٧٠٪ تقسيم = ١٧,٥ = ١٠٠ مليار ليرة سورية، وهذا يعني بالتالي، أن الرسوم الجمركية التي يتم تقاضيها على السيارات السياحية منفردة لا تستحوذ سوى على ٢,٥٪ من قيمة المستوردات الإجمالية، بينما وصلت نسبتها إلى نحو ٣٦٪ من قيمة الرسوم الجمركية الإجمالية في العام ٢٠٠٩ .

إحدى الدراسات الرسمية إلى أن حصتها تصل إلى ٤٠٪ من حجم الفساد الكلي، وبشكل أساس في المناقصات الخارجية ذات المبالغ الضخمة، كعمود المناقصات في مجال الاستثمار الكهربائي مع الدول الأجنبية، والكومسيونات التي تتخلل مثل هذه المناقصات شراء المولدات وغيرها من المعدات الكهربائية من الدول الكبرى، وفي المقلب الآخر، نجد المناقصات الداخلية، التي تسرب إليها الفساد بدأ من مناقصات البلديات الصغيرة ذات الخمسين إلى مئة ألف ليرة، وصولاً لمناقصات ترميم المطارات والمرافئ، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في مؤسسات الدولة، والتي تصل قيمتها إلى مليارات الليرات السورية، وبالتالي فإن ضبط عملية هذه المناقصات سيوفر المليارات على خزينة الدولة.

وماذا عن الفساد الجمركي

ليس الفساد الجمركي بأقل أهمية من سابقه، فحصيله الرسوم الجمركية في سورية على امتداد السنوات الأربع السابقة تؤكد أن هذا الفساد غير قليل في قطاعنا الجمركي، فنسبة الرسوم الجمركية مقارنة بمستورداتنا الإجمالية كانت بحدود ٦٪ بحسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء، حيث كانت نسبتها في العام ٢٠٠٦ نحو ٥,٥٪، ووصلت هذه النسبة إلى ٦,٨٪ في

◀ **حسان . م**

ستحل مشكلة تأمين الموارد المالية كعقبة أساسية أمام الحكومة الجديدة التي ورثت تركة ثقيلة من تخفيض الإنفاق وتراجع الاستثمارات الحكومية، هذا إذا ما أرادت هذه الحكومة السير باتجاهات مختلفة عن سابقتها، عبر المراجعة الشاملة لسياساتها الاقتصادية - الاجتماعية التي اتبعت في السابق، فكما نجح الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة بإقناع الإدارة الاقتصادية أن مشكلة الموارد هي التي تتطلب السير بهذا الخط الاقتصادي، فإن السوريين يتخوفون اليوم من تكرار السيناريو ذاته!.. ولكن هل بالفعل نفتقد مثل هذه الموارد؟ أم أن هناك منابع متعددة للموارد لا يراد الحديث عنها لأنها تختلط برائحة وطعم الفساد؟!

٣٠٪ حصة الفساد

الحديث عن الفساد وضرورة اجتثاثه لما يوفره من موارد بات ضرورة ملحة، فالفساد يبتلع بالحد الأدنى ٢٠٪ من الناتج المحلي لسورية، والبالغ ٢٧٠٠ مليار ليرة سورية، أي أن الفساد ينهب سنوياً من الناتج المحلي ما يقارب ٥٤٠ مليار ليرة سورية، بينما تصل حصة هذا الفساد إلى نحو ١٠٥٠ مليار ليرة، أي ما يعادل ٤٠٪ من الناتج المحلي في الحد الأعلى، وفي كل الأحوال يبقى القول إن وسطي حصة الفساد تصل إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي، والبالغة قيمتها نحو ٩٠٠ مليار ليرة سورية، وفي كل الأحوال سواء اقتنع البعض بأن الفساد وحصته هي كما وصفها الحد الأدنى أو الأعلى، فإن هذا يعني أن قيمة الفاقد المالي الناتج عن الفساد ليس بالكتلة السهلة، خصوصاً إذا ما أكدنا على أن ٨٠٪ من قيمة هذا الفساد (الفساد الكبير) لا يعاد ضخه في الناتج المحلي، لتفنن البعض في تهريبه للخارج، أو لجوء البعض للاكتناز، وضعه «تحت البلاطات»، وهذا يعني خروجه من التداول السوقي في كل الأحوال، وبالتالي يؤدي لتراجع عدالة توزيع الثروة، وانحسارها بأيدي قلة من السوريين، وبالتالي تعد مهمة تحضيف نبع الفساد هذا من أولويات الحكومة الحالية، لأن ميزانية الفساد اليوم تضاهي إجمالي ما ترصده الدولة في ميزانياتها السنوية طوال السنوات السابقة ..

ينابيع الفساد

هل يمكن تشخيص هذا الفساد واقعياً؟ وما هي مكامن وجوده؟ هل سنبقى على تعاملنا معه كمصطلح هلامي لا تجسيد واقعي له عند مكافحته؟! بالطبع للفساد مطارحه ونيابيعه التي يتغذى منها، والتي من المفترض تدقيقها وحسابها بدقة، فالمناقصات بكل مكوناتها تعتبر أهم مكون من مكونات الفساد حيث تشير

المطلوب معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية للفساد

الرأسمالية التجارية - العقارية

أحببت خطط التنمية لعدائها لأحلام الوطن وآماله

◀ **نزار عادل**

في الوقت الذي تشكل فيه لجان للتحقيق في قضايا الفساد، والكسب غير المشروع، عادت فيه قضية مكافحة الفساد لتكون حديثاً في أوساط المواطنين السوريين والناس العاديين، وليس تأثر بجزء غير قليل من اهتمامهم الرئيسي، وهذا جعل من مناقشة الأفكار والآراء التي تتعلق بالدولة، والقطاع العام وضرورة إصلاحه، وإعادة رسم السياسات الاقتصادية، والتخطيط لها بما يخالف الخطة العاشرة، وكذلك الجهاز الإداري، والوظيفة والموظف وغيرها من المشاكل المستعصبة التي يعاني منها الاقتصاد السوري.. شأنًا عامًا.

المحاسبة مسألة هامشية

المحاسبة تبقى دائماً مسألة هامشية مهما كانت، إذا لم تؤدّ إلى استخلاص طرف أفضل وأدق لتسيير أمور الدولة والقطاع العام، وضبط العلاقات القائمة بينهما وبين القطاع العام، وإذا لم تؤدّ أيضاً إلى إعادة النظر بالسياسة الاقتصادية التي فرزت ظاهرة الفساد العام، لأن ظاهرة السمسرة والوساطة جزء لا يتجزأ من الرأسمالية التجارية -العقارية، بل أن ما نسميها بالرأسمالية التجارية هي في حد ذاتها سمسار أو وسيط بين المؤسسات الصناعية الغربية وبين سوقنا المحلية، ومن شأن هذه الرأسمالية دائماً أن تلجأ إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أغراضها، لذلك فإنها في سبيل تحقيق هذه الأغراض تنتهك القوانين، وتشجع على انتهاكها، وتخرب الضمائر والذمم، وتنتشر فلسفة التخريب الأخلاقي، وهذا جرّ العديد من الموظفين والمسؤولين من قطاعات العمل إلى منزلق الرشوة، وإلى منزلق الفساد، وتحول القطاع العام إلى خادم مطيع للقطاع الخاص.

الدولة، وتسبب أنظمتها ومؤسساتها، وإلى انتشار الفساد بصورة عامة.

أعتقد أن العلاج الوحيد يتمثل في إنشاء نظام أعلى وأقوى للرقابة الاقتصادية، من شأنه أن يستمر في أداء عمله وأن يمارس الإشراف على أجهزة الدولة والقطاع العام إشرافاً لا ينقطع، وتشعر جميع عناصر الوزارات والمؤسسات أن قوة الرقابة الاقتصادية والإدارية ليست قوة شكلية، إنما تستمد سلطتها الفعلية من السلطة السياسية.

الرقابة ليست جهازاً للتفتيش

ليست الرقابة جهازاً للتفتيش يقوم بأعماله الروتينية، فيراجع القيود، وينظم التقارير، ويلاحق الهامشيات معتمداً على صورة القانون دون روحه في الممارسة والرقابة، إن هذا النوع من الرقابة الرمزية موجود في كل دولة وموجود في كل مؤسسة، وهو موجود لدينا، وعلى الرغم من وجوده، فقد انتشر الفساد، لذلك لا بد للرقابة من جهاز أعلى للإشراف، وهذا لا يتحقق إلا إذا أصبحت الأجهزة الرقابية مسؤولة عن ملاحقة الشخصية الاعتبارية للمؤسسة أو الإدارة أو الوزارة ومحاسبتها على وضعها المالي والاقتصادي دون تدخلات من أية أجهزة أخرى، والانتقال بعدها إلى محاسبة العناصر البشرية المسؤولة بعد تحديد هذه المسؤولية، فالموظف أو الإداري يستطيع دائماً الهرب من المسؤولية بتميعها، وتبديد معالمها بين الآخرين، ولكن وضع قواعد ثابتة ومجدية لمحاسبة المؤسسات بصورة دورية يضع الجميع أمام مسؤوليات محددة.

المطلوب رقابة نوعية

نحن نعلم أن استمرار آلية الرقابة هو الذي يوفر الوقاية، ولكن الانتقال إلى مستوى أعلى للرقابة يؤدي إلى منفعة من جانبين، أولها توفير الوقاية

الأسواق والأزمة

بدأت أسعار العديد من السلع بالارتفاع بشكل ملحوظ في الأسبوعين الأخيرين بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الحدث الداخلي، وقد طالت هذه الارتفاعات السكر الواحد وصل الكيلو غرام الواحد منه إلى حدود الخمسين ليرة، والقهوة التي قفز الكيلو غرام الواحد منها نحو أربعين ليرة دفعة واحدة، مروراً بالعديد من أسعار الخضار والفاكهة الصيفية التي فاقت أسعارها هذا الموسم كل حدود، بما في ذلك أسعارها في جميع المواسم السابقة، حتى في أشدها قحطاً ومحلاً..

يقول أحد الواقعيين المتشائمين: إن هذه الارتفاعات ما هي إلا أول الرقص.. أما (الدبكة) الحقيقية فهي وشيكة جداً، فالأزمات الكبرى تشكل فرصة كبيرة، بل واستثنائية، للمحتكرين الذين تربوا وترعرعوا في كنف غلبة صوت وإرادة الفاسدين وغياب صوت وإرادة الشعب وممثليه وإعلامه الوطني، لكي يصلوا ويحولوا ويتحكموا بأرزاق الناس وحاجاتهم الأساسية.. الغلاء سيستعر.. والأسواق ستفتلت.. هذا ما أكده الواقعي المتشائم، مضيفاً أن لا سبيل إلى إيقاف الاندفاع نحو هذه الهاوية الخطيرة إلا بحل وطني صاعق وفوري وحاسم، يستأصل الفساد من جذوره، وينطلق بحزمة إصلاحات عميقة لمصلحة الجماهير والبلاد والوحدة الوطنية..

من ناحية، وضمان فعالية أجهزة الدولة وإداراتها من ناحية أخرى، وعلى هذا الأساس، تبدو أن مهمة الرقابة عسيرة ودقيقة ومعقدة، وتبدو أنها مضطرة في البلد الذي يشكو من الفساد والضعف والتسيب أن تتحول إلى رقابة نوعية تشمل الأمور التالية:
- تنفيذ المشروع الانمائي.
- البرامج الإدارية.
- البرامج الإنتاجية.
- سياسة الموارد .
- الإنفاق العام.
- عدم مخالفة القوانين النافذة.

إن جوهر الرقابة ومفهومها السياسي ليسا كامينين وراء مهام تقليدية روتينية، ولا في تجريدات، ومن المفيد جداً أن نتأكد بأن الرقابة ليست من البنية الفاسدة، أي ليست جزءاً من المشكلة التي تتولى معالجتها، لأنه في هذه الحال تبدو المشكلة وكأنها تدور في حلقة مفرغة ، الرقابة بقيادتها وعناصرها يجب أن تكون مميزة على الأقل بنسبة أرفع وأفضل ، ويجب أن تكون من العناصر التي تتمتع بالخبرة والكفاءة والمثانة الخلفية التي لا يرقى إليها الشك.

إن المفهوم الرقابي يجب أن يخضع لتغيير أساسي، وأن ينتقل من مفهوم المفتش إلى مفهوم المشرف نحن نستطيع أن نجد عدداً كبيراً من المفتشين، ولكننا لا نستطيع أن نجد إلا عدداً قليلاً من المشرفين. لا شك أنه من الطبيعي أن نلاحق المجرمين المرتكبين وتعاقبهم دون استثناء، لكن علينا أيضاً أن نعالج الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز ظاهرة الفساد، ولا يكفي لمعالجة وباء الكوليرا أن نغزل المصابين مثلاً، بل علينا أن نحاصر جراثيمها في البيئة، ونقضي عليها بجميع وسائل التطهير والنظافة والعزل والمداواة، وهذا هو الدرغ الواقي.

■ ■

المطلوب: مليوناً فرصة عمل في الخطة الحادية عشرة!

◀ د. نزار عبد الله

تمر سورية بحالة حرب على عدة جبهات، معلنة وغير معلنة، يهيبُ لها الغرب الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتشارك فيها الدول الاستعمارية التقليدية الفرنسية البريطانية، وتتصدى الألمانية بشكل ملعن بعد ما كانت تترثر حول «الصداقة العربية الألمانية التقليدية» من جهة، ومن جهة أخرى الرجعية العربية داخل البلاد وخارجها في قطر والسعودية ولبنان وغيرها، تطالب بفك التحالفات الإستراتيجية بين سورية وقوى حركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق من جهة، وبين سورية وقوى الممانعة مثل إيران من جهة أخرى.

مهمات ملحة

التحضير لاقتصاد الحرب ضرورة، ويكون ذلك بترشيد استخدام الموارد البشرية والاقتصادية، ويعني هذا تعظيم ميزانية الدولة، رفع مستوى المعيشة، تطوير البنية الفوقية من تعليم وتدريب وإدارة، والبنية التحتية من مواصلات وخطوط حديدية ومدن صناعية وغيرها، توفير الطاقة بأسعار مدعومة في متناول المواطنين كافة، وتوفير فرص عمل وفيرة لملايين العاملين، هذه المهمات ملحة جداً لا تحتتمل التأجيل، وينبغي رصد نسبة حوالي ٥% من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي، ليكون بوصلتنا في التخطيط والإنتاج والاستثمار، ومن الرشيد أن نخطط لأكثر من نصف قرن.

يجب رفع التصاعد الضريبي على الأرباح العالية

وصل التصاعد الضريبي لضريبة الدخل بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٥٤ في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٩١٪ على الدخل الذي يتجاوز ٢,٠ مليون دولار، ووصل من ١/١/١٩٥٠ حتى ٣١/٥/١٩٥٢ في ألمانيا إلى ٩٥٪ للدخل الذي تجاوز ٢٥,٠ مليون مارك، وذلك انطلاقاً من مبدأ كل شيء معركة بناء الدولة والاقتصاد، ووصلت حصة إيرادات ضرائب الدخل من إجمالي الإيرادات إلى ١٢,٨٪ بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩١٤، ووصلت في بريطانيا إلى ٦٨,٢٪ عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤، وفي فرنسا إلى ٤٧,٧٪ عام ١٩١٣، وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٦٧,٣٪ عام ١٩١٤ ـ ١٩١٥.

(المصدر: Handbuch Der Finanzwissenschaft zweiter Band W.Gerloff und F. Neumark-Tuebingen-B R D 1956,s.720)

أما في سورية، فقد وصل التصاعد الضريبي لضريبة الدخل إلى ٢٢,٤٪ عام ٢٠٠٧ وكانت قرابة ٢٥٪ عام ٢٠٠٤ من إجمالي الأرباح التقديرية، والتصاعد الضريبي ينبغي رفعه على الأرباح العالية والاستثمارات ورؤوس الأموال، كما فعلت وتعمل الدول التي تتعرض للتهديد بالحرب مثل سورية، بالإضافة إلى ضرورة شد الأحزمة بالنسبة للأثرياء فيما يتعلق بالسلع الكمالية.

التعتيم أحد أساليب الفساد

يعاني المهتمون بالسياسة المالية والباحثون الاقتصاديون في سورية من حجب المعلومات عنهم، فميزانية قطع الحسابات لا تنشر في المجموعات الإحصائية ولا تذكر إلا نادراً في وسائل الإعلام، فمصلحة من يخدم هذا التعتيم؟! هنالك تعليمات مشددة لوظفي المالية بعدم «إفشاء» أية معلومات تحت طائلة المسؤولية! لقد تم الإعلان عن كون الشفافية سمة للسياسة الاقتصادية، فلماذا التحيال، إذا لم يكن تسهيل التهرب الضريبي الذي يقدر البض حجمه بـ ٢٠ مليار ل.س سنوياً؟ ويقدر الآخرون بأن الرقم الحقيقي أضعاف هذا الرقم. التعتيم هو أحد أساليب التغطية على الفساد، فلماذا نجيزه؟ فقد بلغ عدد السكان في سورية ٢٣ مليون نسمة مطلع عام ٢٠١١، وبلغ عدد السكان البالغة أعمارهم بين ١٥ – ٦٥ سنة أكثر من ١٢ مليون نسمة، وعندما نأخذ في الاعتبار عدد الطلاب وعدد الذين يدفعون للعمل خارج البلد يتبقى ١٠ مليون نسمة، في حين أن قوة العمل تبلغ حوالي ٥ مليون نسمة، بتعبير آخر أن ٥٠٪ من القادرين على العمل لا يجدون عملاً. وهل هنالك قادر على العمل لا يرغب فيه؟!ينبغي توفير ٢ مليون فرصة عمل مستدام خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة، وأكثر منها خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة، وهذا ممكن عندما نستثمر حول ٧٠٠ مليار ل.س، ونحصل عليها عبر تطوير النظام الضريبي، فعنيد التصاعد الضريبي على الأرباح حتى ٦٣٪، وننفذه فعليا دون السماح بالتهرب الضريبي، ونعيد بناء الجدار الجمركي، فتعود صناعتنا لتقف على رجليها، ونحصل على عائدات طيبة من الرسوم الجمركية، ونصلح القطاع العام، وننقل جميع مصانعه



إلى المدن الصناعية القائمة، والتي ستشاد خلال هذه الخطة بعد أن نجدد وسائل الإنتاج فيه، ونفتح له وللقطاع الخاص الأسواق الخارجية في الدول النامية الأخرى، ومع الصين وروسيا والهند، ونتوقف عن استيراد السلع الاستهلاكية من الغرب الاستعماري، ونتجه في استيرادنا للسلع الاستثمارية من دول متطورة أخرى مثل روسيا والصين والهند وإيران وغيرها .

نتطور صناعتنا الوطنية

لنشتر الطائرات المدنية من روسيا مثلا، ونصرف النظر عن الطائرات الغربية التي يبيتزنا الغرب عبرها، فيمتنع عن بيعنا قطع غيار لطائرات اشتريناها منه منذ سنين طويلة. لتطور صناعتنا الوطنية فنصنع ما يمكن من خطوط حديدية وقاطرات بالتعاون مع بلدان عربية أخرى مثل مصر وغيرها، لنشيد شبكة من الخطوط الحديدية المكهربة والسريعة بطول ٣٠٠٠ كم ونستورد القاطرات والمستلزمات الإلكترونية من الصين والهند وروسيا مثلاً، ولتربط هذه الشبكة البلاد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وتربط جميع المدن القديمة والجديدة التي سنشيدها الصناعية والسكنية بها، عوضاً عن مشاريع الطرق السريعة التي حصر لها الفريق الاقتصادي المُقال ليتولى القطاع الخاص قطف ثمارها ثم يبيعها لرؤوس الأموال الأجنبية الغربية بالدرجة الأولى، لينتقص بذلك من سيادتنا على أرضنا، فالبنية التحتية هي أرضنا المقدسة التي لا يجوز أن نملكها لغيرنا، بل تظل تحت سيادة الدولة دوماً .

خطة لاييقاف استيراد المازوت

عندما نشيد شبكة الخطوط الحديدية السريعة حوالي ٤٠٠ – ٥٠٠ كم/ساعة، ندخل القرن الحادي والعشرين بقوة، ونحفز الأقطار العربية الأخرى لتحذو حذونا، هذا سيوفر التواصل الاجتماعي والاقتصادي ويحقق اللّحمة والتماسك ويخفض كلفة النقل والإنتاج، ويمكن للمرء مثلا أن يسكن في تدمر ويعمل في حلب أو دمشق أو اللاذقية، حيث تمدشي القطارات الحديثة على وسادة مغناطيسية فلا يهتز القطار أثناء سيره ولا يصدر ضجيجا، وعندما نحول جميع المركبات لتعمل على الغاز يتراجع الطلب على المازوت بشكل كبير، فلا نصبح بحاجة إلى استيراده، وتخفض كلفة النقل، لأن الغاز زهيد الثمن، ويصبح الهواء أكثر نظافة لأن الغاز أقل تلويثاً من المازوت بكثير، ومنذ عقود والأمم المتحدة تدفع دعماً لمن يتحول من المشتقات النفطية إلى الغاز، ولكن في سورية الأمر ممنوع، ولماذا؟! لا نعرف!

الأجور منخفضة جداً

مستوى الأجور منخفض جداً، والحد الأدنى للمعيشة قدر به ٢ ألف ل.س شهرياً منذ عدة سنوات، ويقدر في مطلع عام ٢٠١١ بـ ٥ ألف ل.س، مع العلم أن أعلى راتب في الدولة سقفه ٢٨ ألف ل.س بالنسبة للراتب الأساسي، فرفع الأجور بنسبة تزيد على ٢٠٪ منذ فترة وجيزة كانت خطوة على الطريق الصحيح، ينبغي أن تتلوها خطوات كل ستة أشهر مثلاً برفع الرواتب والأجور في

القطاع الخاص قبل العام، لأن غالبية قوة العمل تعمل في القطاع الخاص، وليس من الطبيعي أن يكون مستوى الأجور في بلدنا أخفض من مثيله في الأقطار المجاورة.

الطلب المحلي ضعيف بسبب تدني الأجور، وتبين لأصحاب القرار في الدول الرأسمالية منذ قرابة قرن أن رفع الأجور ضروري للدورة الاقتصادية كي يحصل الرأسماليون على أعظم الأرباح، وإذا لم يفعلوا ذلك فسيحل الكساد الاقتصادي. إذا فإن رفع مستوى الأجور له كلفة من ناحية، ويقابله ارتفاع في إنتاجية العمل تفوقه بكثير، مع تطبيق علوم الإدارة الاقتصادية على الواقع، وتحديث وسائل الإنتاج.

قوى الإنتاج مشلولة

تم شل قوى الإنتاج في القطاع عين العام والخاص بآليات مختلفة شتى، استشرى الفساد والخوات على المستثمرين، ووضعت العصي في دولاب الاستثمار والإنتاج في القطاع العام، ومنع من تجديد وسائل الإنتاج فيه، وحُصّص قسم منه تحت ذرائع ومسميات شتى، مثل الشراكة مع القطاع الخاص، والتي كانت زواجا بالإكراه، وحتى الخدمات الرياضية لم تسلم من النهب عبر تقديمها لقمة سائغة للمتعهدين، وأصبح مثلا رسم دخول المسبح ١٥٠ ل.س في مسبح قاسيون – مساكن برزة جبل، و٧٠٠ ل.س مسبح نادي بردى! أسعار تضاهي مثيلاتها في الدول الاستعمارية الغربية، ولا يستطيع المواطن العادي ارتيادها، علماً أن السباحة صحة نفسية وجسدية وليست خدمة كمالية مثلها مثل باقي أنواع الرياضة وقد تكون هي الرياضة المناسبة لكل الأعمار، فحوصر المواطن في كيفية إمضاء وقت فراغه، فماذا يفعل؟ يقضي الرشاد إلغاء جميع تلك التعهدات وأن يديرها الاتحاد الرياضي بسعر الكلفة وليكن ١٠ ل.س/ساعة، وأسعار المسابح في الدول الصناعية زهيدة جداً مقارنة بالدخل، وتتراوح بين ٢ – ٣ يورو فقط.

ينبغي دعم الصناعة

ينبغي دعم الصناعة في القطاع العام والخاص بتوفير المدن الصناعية المجهزة بجميع خدمات البنية التحتية المدعومة من كهرباء وماء وصرف صحي وربط مع شبكة الخطوط الحديدية.. الخ. وخدمات البنية الفوقية من إدارة ومصارف وتخليص جمركي وبريد ومستوصف وإطفائية... الخ. وتوزعها على جميع مساحة سورية على أراضي أملاك الدولة غير الصالحة للزراعة، وخارج الغابات والمناطق الأثرية.. الخ.

لنجعل المصانع تعمل ٤ وريديات كل منها تعمل ٦ ساعات في الإنتاج وساعتين في التأهيل والتدريب يوميا نستطيع بذلك تشغيل ٤ أضعاف اليد العاملة في المصنع نفسه فيما لو شغلنا هي القطاع الاقتصادي الواعد بتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال والفنيين والمختصين في فروع علمية شتى، يأتي بعده اقتصاد المعرفة، خاصة اقتصاد الثقافة. ليكون حجم الدعم كبيراً بحجم المشاكل الناشئة عن تشوه السوق بسبب الاحتكارات،

وغيرها من الأسباب حول ١٠٠٠ مليار ل.س خلال فترة الخطة لدعم الإنتاج والاستهلاك.

مشكلة بالسكن النظامي

يعاني الكثير من المواطنين الذين يحصلون على أجر، أو الذين يعملون عند الآخرين دون أجر، من مشكلة عدم الحصول على السكن الصحي النظامي، ويتوقع أن يبلغ عدد طالبي المساكن الجديدة حوالي ربع مليون مسكن ويزيد كل عام، فكل من ينوي الزواج يخطط للحصول على سكن مستقل، وقد بلغ عدد عقود الزواج ٠,٣٧ مليون عام ٢٠٠٧، وهذه الأعداد في ارتفاع مستمر مع الزمن مع الزيادة السكانية.

ينبغي التخطيط لفرص العمل والسكن والنقل في آن واحد، كأن نبني مدناً صناعية ومدناً سكنية رديفة، ونخطط لشبكة خطوط حديدية مكهربة عصرية. جميع ذلك موزع على كامل مساحة سورية الجغرافية. ومن الرشيد أن نبني ٢٥ مدينة جديدة صناعية و٢٥ مدينة سكنية رديفة. إذا انطلقنا من أن الحجم الأمثل للمدينة السكنية هو ٠,٢٥ مليون نسمة مثلاً، وأن الزيادة السكانية ستكون حوالي ٢,٥ مليون نسمة خلال فترة الخطة، نكون بذلك قد بنينا ١,٥ مليون مسكن جديد يضم ٧,٥ مليون نسمة، ووفرنا فرص عمل كثيرة بتشيد هذه المدن الجديدة الصناعية والسكنية، ونتابع ذلك في الخطط التالية، فنبني لكل مشتغل بيتاً .

موارد لتمويل التنمية

ثمة موارد عديدة لتمويل التنمية، مثل ضريبة الدخل على الأرباح والرسوم الجمركية وضريبة الإنفاق الكمالي مثل مواد الزينة والحلي والجواهر والكحول والدخان والأثاث الفاخر.. الخ ودون المساس بسلع الاستهلاك الشعبي، وضريبة سنوية على السيارات السياحية وأرباح القطاع العام التي تتعاظم مع إصلاحه الفعلي، ناهيك عن القروض الداخلية، وعند الضرورة فقط، قروصاً خارجية من دول صديقة، وبشروط مقبولة.

جدول الموارد لتمويل الخطة الخمسية الحادية عشرة

البند	الإيرادات مليار ل.س
ضريبة الدخل على أرباح القطاع العام والخاص	٣٥٠٠
الجمارك	٥٠٠
ضريبة الإنفاق الكمالي	٥٠٠
أرباح القطاع العام	٢٠٠٠
قروض داخلية	١٠٠٠
قروض خارجية	١٠٠٠
ضريبة على السيارات السياحية	٥٠٠

جدول توزيع الإنفاق الاستثماري في الخطة (مليار ل.س)

البحث العلمي	٢٠٠
الزراعة	١٠٠٠
الصناعة	١٥٠٠
النقل (خطوط حديدية + طائرات)	٢٠٠ + ٢٠٠
التعليم	٥٠٠
الثقافة	٥٠٠
التشييد ٢٥ مدينة سكنية + ٢٥ م.صناعية	١٠٠٠ + ١٥٠
الدعم	١٥٠٠

إن موارد سورية وفيرة جداً، وأهمها العنصر البشري النشط وسريع التعلم، لكن السياسة الاقتصادية تبعد مواردنا حتى الآن، لنتولّ ترشيد التخطيط والإنتاج والاستثمار، معتمدين على العقول العربية، واليد الفنية الماهرة، وقوة العمل العربية التي تضاهي غيرها، عندما نوفر لها التأهيل الملائم، وندفع لها الأجر العادل الذي يوفر لها ولأسرها الحياة الكريمة. ولنبتعد الخبراء الغربيين من حيث أتوا، ونعتمد على عقولنا وسواعدنا ومهاراتنا الذاتية.

إلى متى ستبقى الأيادي الخفية تتحكم بأسواقنا؟!!

سورية، بينما يباع في السوق السورية بـ ٩٠٠ ليرة سورية، والمفارقة ليست في السعر فقط، بل بالسعودية التي تستورد هذه اللحوم من سورية وتباع أرخص من سوقنا المحلية بنحو ثلاثة أضعاف، والسؤال الأهم، كيف يُقدم ٤٠٠ مرب حلي للأغنام ورقة إلى وزير الاقتصاد والتجارة يعدون فيها بتخفيض سعر كيلو لحم العواس إلى ٢٥٠ ليرة سورية إذا سمح لهم بإعادة تصدير الأغنام السورية إلى الدول الخليجية ولبنان بما يقارب نحو مليون رأس سنوياً؟! وهذا يعني أن هؤلاء المربين هم جزء من حلقة متحكمين مخفيين بأسعار الأغنام؟! وكيف سيخفضون أسعار لحوم الأغنام إذا سمح لهم التصدير بينما أسعار اللحوم في سوقنا المحلية ارتفعت رغم إيقاف التصدير منذ عدة شهور خلت؟!

إذا، القضية ليست بتكاليف هذه المواد الزراعية منها أو الحيوانية، ولا بما يضاف إليها من رسوم، ولا بتكلفتها الأساسية على المزارع السوري، ولا بالمستورد منها، لأن الأسعار هي في أغلب الأحيان أغلى من أسعار المواد المستوردة بأضعاف في الدول المستوردة لهذه المادة مثلنا، وهذا يؤكد أن هناك أياد خفية تتحكم بحركة السوق في بلدنا، وهي حلقة من التجار التي تعجز كل الإجراءات الرقابية، وكل التخفيضات التي تطال تكاليف الإنتاج عن المساس بحصتها ...

◀ **حسان م.**

أحجية الأسعار ما تزال عصية عن الحل، فكل المقدمات الصحيحة خلال الشهور الماضية التي افترضت انخفاض الأسعار جاءت بنتائج غير صحيحة، بل معاكسة للمعادلة المنطقية، حيث شهدت الأسعار في السوق المحلية ارتفاعاً وصلت نسبته إلى ١٠٪، وهذه المقدمات ليست ضريباً من الخيال، بل إن هناك مرسوماً جمهورياً صدر قبل أكثر من شهرين تم خلاله تخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي والرسوم الجمركية على المواد الغذائية الأساسية، ولكن الأسعار ارتفعت دون مبرر، رغم أن المنطق يفترض العكس، وبعد ذلك، صدر قرار حكومي بتخفيض أسعار المازوت بنسبة ٢٥٪ منذ أكثر من أسبوعين تقريباً، إلا أن المواطن السوري العادي لم ير إلا الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وغلاء في تكلفة المعيشة، على الرغم من العلاقة الطردية بين مدخلات ومخرجات محددات الأسعار التي تفترض العكس..

وبالانتقال إلى الإنتاج الحيواني، نجد أن عقدة أسعار لحم العواس العصية عن الانخفاض في السوق المحلية، تعد هي الأخرى إحدى الأنغاز التي تغيثها سوقنا المحلية، فكيف يمكن تفسير مبيع سعر كيلو لحم العواس في السوق السعودية بنحو ٣٥٠ ليرة

سورية على مفترق طرق..

ملاحظات أولية على مشروع قانون الانتخابات الجديد

◀ ستيركوه ميقرى

في إطار المناقشات الجارية الآن حول مشروع قانون الانتخابات الجديد المطروح للنقاش حالياً، لا بد من الإشارة إلى أن هذا القانون مطابق للقانون القديم ولا يختلف عنه إلا بنقطة واحدة فقط لا تأثير جدياً لها على محتوى القانون السابق وإنما على آلية تنفيذه، حين نص بوضوح على نقل الإشراف للعملية الانتخابية من السلطة التنفيذية إلى السلطة القضائية، هذا هو أهم ما جاء في مشروع القانون الجديد، وهو أمر إيجابي إن توفرت الإرادة الحقيقية للسلطة التنفيذية في تحقيق هذا الإشراف، كما هو معمول به في أغلب دول العالم، أضاف إلى ذلك أن القانون الجديد قسم محافظة حلب إلى دائرتين مدينته وريف، وبالتالي فإن القانون الجديد أعاد إلينا كل مساوئ القانون القديم، وللأسف بلباس مهترئ وبمحتوى واحد لكلا القانونين القديم والجديد، علماً أن الحديث كان يجري من المكلفين بإعداد مشروع القانون الجديد بأنه سيؤخذ بعين الاعتبار أفضل القوانين العالمية لاعتمادها في صياغة القانون الجديد.

مبدأ التصويت الفردي «الأكثرية» وسلبياته

يقح للبعض أن يتساءل عن مساوئ القانون القديم ولماذا يجري الإصرار لتغييره بقانون انتخاب عصري، على الرغم من أنه كان القانون المعتمد لكل الانتخابات السابقة منذ الاستقلال وحتى الآن.

للإجابة على هذا التساؤل نبين، أن القانون السابق قام على أساس تقسيم سورية إلى دوائر انتخابية بعدد المحافظات، وتجري الانتخابات على أساس فردي يفوز فيها من يحصل على أكثر الأصوات فالأقل أصواتاً من الأول وهكذا حتى المرشح الذي يكمل العدد المحدد من المرشحين في كل محافظة، بمعنى أن القانون الجديد حافظ على مبدأ «الأكثرية» فيفوز المرشحون الذين نالوا أصواتاً أكثر من غيرهم، ويرتبون حسب الأصوات التي نالوها، أي إنه لا يعتمد على ضرورة تقديم البرنامج السياسي في الانتخابات بل على الاختيار الشخصي، عبر تحالفات انتخابية قسرية بين أطراف لا تجمعهم سوى الرغبة المشتركة بالفوز في الانتخابات.

إن أي إصلاح ينظم الحياة السياسية ويسمح بتطور الحركة السياسية مع ضرورة إدماج الجماهير كي تشارك بدورها في هذه العملية الوطنية والتي ستسمح بتعزيز الوحدة الوطنية، لا بد له أن يستردك أخطاء الماضي ويتجاوزها لبناء المستقبل، وعليه من أجل تحقيق هذا الهدف السامي أن يقوم بعملية تقويم شامل للماضي وتلافي الأخطاء المرتكبة، وخصوصاً في إطار الانتخابات إلى مجلس الشعب والتي شابهها العديد من الشوائب من أهمها:

١- صحيح أن هنالك قوائم للمرشحين يخوضون الانتخابات على أساسها «قائمة الجبهة الوطنية التقدمية»، وقائمة «الاستقلون» المتممة للعدد المحدد لكل محافظة، ولكن بسبب أن غالبية الأحزاب لا تعرف واقعها ولا مشاكله ولا مزاج ومطالب جمهورها الحقيقية، مما أدى ويؤدي إلى حدوث انقسام بين برامجها المعلنة وبين ما تطلبه الجماهير منها، وهي في النهاية تعبر عن آراء فردية شخصية لكل مرشح.

٢- حدوث هوة بين النظرية والتطبيق أو ما بين القول والفعل أو قل بين السياسات المطروحة والممارسات العملية لها، وهذا أفقد الجمهور الثقة بالحركة السياسية عموماً وأدى إلى ابتعاده عنها وعزوفه عن المشاركة الحقيقية في العملية الانتخابية.

٣- أفقد هذا الشكل المنافسة الحقيقية الصحية والشريفة بين الأحزاب لاجتذاب الجمهور، من خلال بذل الجهد لتمثيله بشكل أفضل وتحقيق مطالبه على أرض الواقع، ولو تطلب الأمر خوض النضالات في مواجهة الإجراءات والقرارات التي تضره، فالكلام يبقى كلاماً بالنسبة للناس والمعايير بالنسبة لهم هو الفعل على الأرض الذي يصحح على الأقل هو المقياس الوحيد للجدية في التوجهات وأساليب النضال من أجل تحقيقها.

٤- إن تمتع قيادات الأحزاب على مستوياتها المختلفة بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها جهاز الدولة، جعل الجماهير تماهي بينها وبين جهاز الدولة الذي يحكم التراكمات التاريخية ليس محط ثقة كبيرة لديها، فوضوا من أن تكون الأحزاب ممثلة للمجتمع والجماهير أمام جهاز الدولة تحولت بالتدريج إلى محام لجهاز الدولة مبررة لسلوكه في السراء والضراء، بل إن ممثلي الحزب في مؤسسات الدولة بدلا من أن يكونوا ممثلي الحزب فيها أصبحوا ممثلي هذه المؤسسات داخل الحزب.

٥- إن جوهر الحياة السياسية يكمن في نهاية المطاف في قدرة الناس على اختيار ممثلهم عبر الهيئات التشريعية للتعبير عن مصالحهم، والمشكلة أن قانون الانتخابات المعمول به والمشروع الجديد للقانون أكل عليها الدهر وشرب تمنع فعلياً تطور الحركة السياسية حتى لو صدر قانون للأحزاب، مما يتطلب إصلاحاً جذرياً لها إذا وجدت الإرادة فعلاً لإصلاح الحركة السياسية في سورية.

٦- هناك مشكلة أخرى تتمثل في أن أحزاب الجبهة وبسبب انتقاء ممثليها إلى الهيئات التشريعية لم تعد بحاجة إلى بذل أي جهد يذكر للوصول إلى المواقع التي تحتلها بحكم قانون العطالة.

لذلك انخفضت لياقتها بالتدريج لتصل إلى مرحلة أصبحت فيها غير قادرة على الحركة وتحولت إلى عبء على نفسها وعلى غيرها.

مبدأ النسبية ومزاياه

ولكن ما هو الحل إذاً: اعتماداً على ما ذكر أعلاه؛ إنه دون أدنى شك اعتماد مبدأ النسبية في نجاح المرشحين للمجلس، وتكون حينئذ سورية دائرة انتخابية واحدة، إنه الخيار الوحيد الذي يؤمن المشاركة الصحيحة والصحية في العملية الانتخابية، ويكفل عدالة التمثيل حيث يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه، ويقوم الناخب بانتخاب القائمة بأكملها دون أن يكون له الحق في تعديل الأشخاص الموجودين بالقائمة، وعلى هذا يقوم الناخب بانتخاب مجموعة من الأفكار والسياسات أي يقوم بانتخاب برنامج انتخابي بغض النظر عن الأشخاص، مما يجعل الصراع الانتخابي بين الأحزاب صراع أفكار سياسية و برامج انتخابية، لا صراع أشخاص.

وفي النهاية يتم عد الأصوات التي حصل عليها كل حزب وتحسب له نسبة مئوية يشارك بها بنواب عن الدائرة وله مزايا كثيرة من أهمها:

أولاً: إن مبدأ النسبية سيبين الحجم الحقيقي للأحزاب والقوى السياسية في سورية، ولن يجعل حزباً عدد قياداته أكثر من عدد قواعده، يجمع ويتباهى بجماهيرية وهمية لا تعبر عن حقيقته وهزلاته، حتى ولو حاز على أكثر أجهزة الإعلام تقدماً مما يجعل المواطنين - الذين هم الناخبون - يصوتون للأحزاب والبرامج والأفكار وليس للأشخاص.

ثانياً: هو السبيل الأمثل كي تتكتل القوى والأحزاب المتشابهة في الأفكار والتوجهات تحت قائمة واحدة تتيح لها تجميع أكبر عدد من الأصوات.

ثالثاً: يتميز هذا المبدأ بإعطاء كل الأقليات الحق في أن يمثلهم واحد منهم، فإن نالت إحدى القوائم رضا وتصويت ١٠٪ من أصوات الناخبين مقابل من نال ٩٠٪ من الأصوات فإن من نال ١٠٪ يبقى ممثلاً بنسبة ما ناله من الأصوات على الأقل ولا تذهب هذه الأصوات هدراً.

رابعاً: إن هذا المبدأ يسمح ب بروز قوى واتلافات سياسية كبرى بدلاً من الأحزاب التقليدية، والتي شلت حركتها بنفسها أو بالرغم منها، لأنه عندما يتعدو الناس على التصويت للأحزاب وليس للأفراد، سنبداً وقتها كمواطنين في التعامل مع المسألة الحزبية بجدية، وليس باعتبارها عديمة الجدوى أو رجسا من عمل الشيطان ينبغي تجنبه بكل السبل.

خامساً: حتى نتحول إلى دولة برلمانية حقيقية مثل أي بلد متقدم، وبعد إصدار قانون الأحزاب فإن اعتماد مبدأ النسبية يساعدنا في القضاء على جذور الاستبداد في العقل السياسي السوري، لأنه سيعطي الأغلبية دائماً للحزب ولل فكرة وليس للأشخاص.

سادساً: إنه يشكل أفضل طريقة كي تأتلف كل قوى الثورة والأحزاب اليسارية التقدمية في قائمة واحدة، يسهل الترويج لها ضد أية قوى رجعية متخلفة، كما أنها ستضمن عزل التيارات المتطرفة التي تدعو إلى العنف في بسط أفكارها وفرضها على المجتمع السوري، ويحد من الاحتكاكات التي قد تحدث بين المرشحين وجماهيرهم من جهة وبين الآخرين من جهة أخرى، وحتى لو وجدت خلافات بين هذا الحزب أو ذاك فإن الخلافات الحزبية أقل حدة بكثير.

سابعاً: يضمن تمثيلاً للمرأة، بديلاً للفرض والجبر المتمثل في «الكوتة»، لأنه يمكننا من وضع المرشحات المتميزات في مكان متقدم في القائمة مما يضمن نجاحهن حتماً.



ثامناً: إن مبدأ النسبية يحد كثيراً مما هو جار في الانتخابات على أساس فردي، ونعني بها الرشوة وشراء الأصوات، حيث أن التصويت يجري للبرامج والأفكار وليس للأشخاص مما يساعد جدياً في غياب هذه الظاهرة.

تاسعاً: هذا المبدأ يفتح المجال الواسع للأحزاب التي تمثلت في البرلمان ولم تشارك في الحكومة لأن تشكل معارضة حقيقية، بحيث تستطيع أن تقوم بأعلى درجات مراقبة تنفيذ عمل الحكومة، الأمر الذي لا يفتح مبدأ التصويت للأفراد وكان غائباً عن عمل كل الدورات التشريعية السابقة كما رأينا على أرض الواقع.

مقترحات أخرى ضرورية

إذا أبقى المشرع السوري على مبدأ التصويت الفردي، فإننا حينئذ أمام قانون جديد قديم من حيث المحتوى، والتجديد هنا أصاب الشكل فقط، بمعنى أن المشرع أبقى على محتوى قانون وضع بعد الاستقلال ولم يتم تغييره رغم وجود مبررات للتغيير ورغم أن الفرصة كانت سانحة لذلك، وعلى كل حال لا بد من إبداء الملاحظات الثلاث التالية والتي يجب أن يجري النص عليها في متن القانون وهي:

١- لا يجوز أن يحدث في كل دائرة انتخابية أكثر من مئة مركز انتخابي حيث إن وجود أكثر من هذا العدد سيعطي الفرصة فقط لأجهزة الدولة وقوى المال من أجل تغطية هذه الصناديق بالوكلاء، وهذا يعني أن مرشحي الفئات الكادحة وذوي الدخل المحدود لن يتمكنوا من تغطية كل هذه الصناديق، وإن الإكتار من عدد الصناديق يعني التسهيل لقوى المال فقط بالنجاح على حساب الكادحين.

٢- إن قضايا تمويل العملية الانتخابية وخصوصاً الدعاية والإطعام والمواصلات وغيرها، يجب أن تتم عبر النظام المصري حصاراً، وضمن سقف محددة، حتى تستطيع اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية من تحديد أن هذا المرشح أو ذاك لم يتجاوز السقف المحدد له بالقانون، ولم يتم فعلاً بشراء الأصوات وهذا الأمر كان يتم سابقاً، لذلك يجب منع الصرف عبر الدفع النقدي الفوري وإنما عبر شيكات مصرفية فقط.

٣- في حال اعتماد مبدأ النسبية، فلا بد أيضاً من التفكير بالنسب التي يجب على كل حزب مشارك بالعملية الانتخابية أن ينالها من حجم كتلة المصوتين حتى يستطيع أن يتمثل بالبرلمان، وهي على سبيل المثال في روسيا نسبة ٥٪ من الأصوات وفي تركيا ١٠٪، وهذه القضية يجب ألا تغيب عن ذهن المشرع لمناقشتها ووضع أفضل النسب بما يتلاءم مع الواقع الحالي للأحزاب في سورية.

مصلحة البلاد والجماهير

إن إقرار قانون عصري لانتخابات مجلس الشعب بوصفه برلمان الشعب السوري، يستدعي الإقرار بمبدأ النسبية نظراً للإيجابيات التي يوفرها كما بينا، ليس لمجرى عملية الانتخابات ونتائجها وإشاعة الديمقراطية وتمكين الشعب من انتخاب ممثليه دون ضغوط ترهيبية كانت أم ترغيبية فقط، بل لأن إعادة الروح للحياة السياسية على الساحة السورية، تقتضي ذلك خصوصاً من أجل إعطاء دفعة قوية لدور سورية المانع والمواجه للمخططات الصهيونية أمريكية، اعتماداً على جماهير الشعب والتي وحدها القادرة على ردف الدور السوري بالقوة والمنعة والجبروت، بل وبكل الضرورات التي تمكن سورية من الاستمرار في الثبات على مواقفها الوطنية التي من خلالها فقط يمكن الحفاظ على كرامة الوطن وكرامة المواطن.

سورية على مفترق طرق..

ندوة حوارية في البوكمال.. سورية إلى أين؟

تزداد الأحداث السورية تعقيداً، وتصبح مهمة تقريب وجهات النظر والدراسة والفهم العميق لما يجري مهمة وطنية بامتياز، تساعد على تجنب الاحتمالات الخطيرة التي بدأت تلوح في الأفق وتنعكس ظلالتها على الحدث الجاري في أماكن متعددة. ضمن هذا السياق عقدت اللجنة الوطنية لوحدّة الشيوعيين السوريين في مدينة البوكمال وبمشاركة من الحزب الشيوعي السوري الموحد، ندوة حوارية أدارها الرفيق تحسين الجهجاه، ودعي إليها طيف واسع من الفعاليات الاجتماعية والسياسية ومن المهتمين بالشأن العام..

قدم مدير الحوار بالقول: «المقدمات الخاطئة تؤدي إلى نتائج خاطئة، والمقدمات الخاطئة تتمثل بالفساد المستشري في جهاز الدولة، وبالسياسة الاقتصادية الليبرالية التي اتسمت بسوء التخطيط وإهمال مصالح الأغلبية العظمى من الجماهير وجعلت الأوضاع تتفاقم إلى حد الانفجار، وهذا لا يعني أنه لا توجد قوى خارجية وأجندة خاصة ساهمت وما تزال بما حدث، فنحن نعتقد أن تدخل الخارج لم ينشأ اليوم بل نشأ منذ اللحظة الأولى للتحويلات الاقتصادية وربما قبل ذلك، بغرض إخضاع سورية للمخطط الأمريكي. الصهيوني. الحفاظ على موقف سورية الممانع وتطويره باتجاه المقاومة يحتاج إلى تدعيم الداخل السوري اقتصادياً بوقف النهب والفساد وإعادة توزيع الثروة لمصلحة الجماهير الشعبية الواسعة وديمقراطياً برفع سقف الحريات السياسية لتأخذ الجماهير دورها الحقيقي في عملية البناء وتوجيه السياسات بما يخدم مصالحها التي هي في النهاية مصلحة سورية..»

سيأتي الحوار على أربعة محاور هي:

- ١ هل ما حصل هو مؤامرة خارجية أم هناك أسباب داخلية.
- ٢ هل الإصلاح المعلن عنه يمكن أن يحل الأزمة الآن.
- ٣ سورية إلى أين.
- ٤ ماذا تعني الوحدة الوطنية وما هو سقفها.

إسماعيل العلي (الشيوعي السوري الموحد)

أولاً: محور سورية إلى أين؟ أنا أقول إلى المجهول!.. وذلك لأن الحكومة الحالية لم تنفذ بشكل عملي أي من القرارات المتخذة، كما أن توجهها غير واضح حتى اللحظة، وآتمنى أن تأخذ الحكومة الجديدة هذا بعين الاعتبار، قبل أن يفوت القطار..

أما عن أسباب ما يحدث فهو بالدرجة الأولى الفساد حسبما أعتقد، وخاصة الكبير منه، ثم المحسوبية لهذا أو ذلك الذين يتمتعون بامتيازات وحصانات ما أنزل الله بها من سلطان.

هذا باختصار داخلياً، أما خارجياً فالسبب واضح، حيث الموقف السوري الممانع للداعم للمقاومة، والواقف بوجه المشروع الأمريكي الصهيوني، والذي لا يمكن استمراره دون تحصينه داخلياً، عبر جملة من الإجراءات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ووفق معرفتي فإن الحل ما يزال ممكناً إذا ما نفذت المراسيم والقرارات بشكل فعلي، وأصبح المواطن يلمسها بكل حواسه، عبر محاسبة الفاسدين وخاصة الكبار منهم وعلى الملأ، كما لا يمكن أن يكون الحل أمنياً، الحل عبر الائتلات إلى مصالح الجماهير..

محمد مشوح (العهد الجديد):

سأتكلم عن محور الوحدة الوطنية.. بكل صراحة إن الجبهة الوطنية الموجودة الآن في سورية، لا تمثل سقف الوحدة الوطنية أبداً، وهنا أشير إلى نقطة مهمة، وهي أنه حتى إذا جرى الآن وفي ظل هذه الأحداث تفعيل دور الجبهة وأحزابها، فلن تستطيع أن تقوم بشيء، لأنها بالأساس كانت مهمشة ودورها مهمش.. تكرر مرات عديدة الحديث عن إعطاء الجبهة دورها الحقيقي، والكل متفقون على ضرورة ذلك، لكن على أرض الواقع بقيت كل تلك الأحاديث حبراً على ورق، ومنذ سنين طويلة كان يجب إعطاء الأحزاب والقوى السياسية خارج الجبهة دورها وحققها الطبيعي في الحياة السياسية، وإجراء حوار بناء مع هذه القوى.

وفي محور سورية إلى أين: أقول لكم إلى أزمة سياسية محلية وإقليمية، لكنها ستكون مؤقتة بشرط البدء الفوري بالحوار الوطني، وإصدار قانون الأحزاب والإعلام بأسرع ما يمكن، وإذا ما أوجدت الحكومة أساليب ناجحة حقيقية لا خلبيه في إيجاد أكبر عدد ممكن من فرص العمل للشباب، وحاربت الفساد علناً وعبر وسائل الإعلام عندها فقط سيقتنع الشارع وشباب الوطن بجدية الحكومة وصدقتها، لنصل في المحصلة إلى حالة ديمقراطية عبر صناديق الانتخابات، ولا مانع من وجود حالة معارضة وموالات، واعتراف بالطرف الآخر من خلال مجلس نيابي وكتلة وليس من خلال مجلس شعب.

أما عن التظاهر، أنا وبكل صراحة مع التظاهر السلمي وفق الأنظمة والقوانين والأن أصبح عندنا تشريع يجيز التظاهر. أخيراً، أريد التذكير بأنه في تاريخ الشعوب، لم تحل أية مشكلة وطنية عبر القنوات الأمنية والأجهزة الأمنية أو العنف و الإرهاب، ومع ذلك علينا أن لا ننسى أن هناك مجموعات لها أجندتها الخارجية، وهي تحاول العبث بأمن الوطن والمواطن، فلا بد من مجابتهها بالأسلوب نفسه الذي تعمل وفقه، حيث لهذه المجموعات أهداف واضحة للجميع: تقسيم الوطن، وضرب الوحدة الوطنية، وتمرير المشاريع الأمريكية الصهيونية.

المهندس الزراعي سليمان الرحمان، معتقل سابق لمدة ١٩/ عاماً:

يمكن الحل في الاستجابة السريعة لمطالب الجماهير، وأعني بذلك المعيشية والخدمية بالدرجة الأولى، وكذلك حرية الكلمة، والتعددية الحزبية، على مبدأ تداول السلطة بشكل ديمقراطي وحضاري، وإعطاء الحقوق للسجناء المفرج عنهم، وإعادة من هو موظف منهم إلى عمله، أو تعويضه بناء على قرار الجهات الأمنية ذات العلاقة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين الموجودين بشكل فعلي، ومحاربة رموز الفساد الكبرى ومحاسبتهم علناً، ومن الضروري أيضاً الحد من دور الأجهزة الأمنية على اعتبار أنها لن تحل المشكلة، إضافة إلى أنه لا يمكن أن تبنى المجتمعات المتحضرة بأساليب أمنية.

غنام الرحمان:

الفساد هو رأس الأفعى، وقد تفاقم بشكل كبير، وتوسع شاقولياً وأفقياً حتى أصبح وحشاً مرعباً يمتص دماء السوريين، هذا الفساد الذي قلنا عنه تكراراً ومراراً وعبر جريدتنا «قاسيون»، أنه يشكل جسر عبور للعدو الخارجي، وهذه هي نتائجه التي أصعبنا نراها بأم العين وبشكل ملموس: حيث ضيق الأفق الديمقراطي، وضعف الحراك السياسي بل وغيابه وتغييبه عنوة.. والحل إنما يمكن في اتخاذ الاتجاه المعاكس لكل ذلك وفوراً، وإجراء صدمة إيجابية للجماهير!.. عبر عدد من الإجراءات، وخاصة على الصعيد المعيشي والخدمي، وجعل المواطن يحس بمواطنيته، وبأنه إنسان كامل الحقوق ويحق له أن يعيش حياته الكريمة..

الدكتور وائل الخضر:

ما حصل ويحصل الآن، هو بنسبة ٥٠٪ يعود لأسباب داخلية، منها مثلاً الوضع الاقتصادي والسياسة الاقتصادية التي كانت متبعة من الفريق الاقتصادي طيلة ما يقارب ثماني سنوات، تردت خلالها الخدمات ولم يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وغابت المحاسبة.. وأمور أخرى ذكرها قبل قليل بعض الشباب، والـ ٥٠٪ المتبقية هي لأسباب خارجية تتمثل في المواقف السورية تجاه القضية الفلسطينية ومسألة الجولان واحتضان المقاومة، هذه السياسة لا ترضى العدو الخارجي، وواضح الدور القدر الذي يلعبه الإعلام العالمي المعادي، وبعض الفضائيات العربية، إضافة إلى ضياع حلقة الوصل بين المتظاهرين والسلطة، بمعنى آخر.. فإن المتظاهرين لم يعتادوا على التظاهر من قبل، والسلطة ببعض أركانها لم تحسن التعامل مع المتظاهرين..

الدكتور تمام عطو:

هناك تناقض بين الموقف القومي خارجياً، والموقف أو السياسة الداخلية المتبعة.. حيث نجد القمع سيقاً مسلطاً على رقاب الناس، والفساد الكبير يجعلنا نشعر أن هنالك ما فينا منظمة

حولت الوطن إلى خربة مهملة.. لننظر إلى مدينة تدمر التاريخية، فما قام به الأسلاف، يفوق ما تقوم به حكومتنا المتعاقبة العتيدة لجهة تقديم الخدمات وتنظيمها اقتصادياً، وهذا يندرج ضمن الأسباب الداخلية. هنالك عدد من الأشخاص تقاسمو الوطن وخيراته.. فلان مسيطر على استيراد السكر، والآخر على استيراد الحديد، والثالث على استيراد البن والرابع على استيراد الزيوت والسمون وغيرها من المواد.. هذا على سبيل المثال، أما الهدر الحاصل فمن يستطيع إقناعي أن الأرض المألحة في الأرياف يمكن أن تمد بها شبكات الصرف الصحي؟!، هذا ما قام به المحافظ السابق خالد الأحمد..

عبد الله الفهد (صوت الشعب):

الوطن أكبر من شارع يزف، وأكبر من أية حاجة خدمية. الأزمة موجودة، وعلينا أن نفكر كيف نخرج من هذه الأزمة بأقل الخسائر، وذلك من خلال الإصلاحات المعلن عنها وتنفيذ المراسيم كما جاءت دون أن يتم الالتفاف عليها، فمثلاً مرسوم تخفيض سعر المازوت تم الالتفاف عليه من خلال زيادة الضرائب على السيارات العاملة على المازوت، لذلك لم تنخفض الأسعار، وكذلك فإن الدعوة لحوار وطني حقيقي يجب أن توجه إلى كل القوى والشخصيات السياسية في الداخل والخارج، لا أن توجه إلى شيوخ العشائر فقط، كذلك لا بد من محاكمة الحكومة السابقة وكل من أساء، وأؤكد أن الحل لا يمكن أن يكون أمنياً، بل يجب أن يكون سياسياً، وآتمنى أن تتوسع الندوة أكثر من ذلك..

الحامي خطاب حنشول:

أعتقد أن المؤامرة وبالدرجة الأولى داخلية، وذلك من خلال سياسة اقتصادية انتهجها الفريق الاقتصادي السابق، جعلت المواطن يحتر في كيفية شرائه (تتكك) زيت أو كيلو رز صالح للاستهلاك البشري، وهذا ما أثر على المواطن السوري بشكل كبير، وفي محور سورية إلى أين، إن لم تكن الإصلاحات سريعة وجذرية على الصعيد الاقتصادي والمعاشي، فستكون الكارثة..

صهيب الدبس:

٩٠٪ من الأزمة داخلية، تحدث عنها من سبقني، و١٠٪ خارجية. أما خطوات الإصلاح المعلن عنها الآن، فهي غير قادرة على حل المشكلة، فالمشكلة تكمن في طريقة الحكم، والحل يجب أن يكون سياسياً قبل أن يكون اقتصادياً.

أسامة شريف الراوي (صيدي):

الإصلاحات المعلن عنها لم تلبّ ١٠٪ من طموحاتنا، لأن ما ينفذ منها هي هذه العشرة بالمائة، ولسوف يبقى ٩٠٪ حبراً على ورق.. أما سورية إلى أين، فألى المجهول، علماً أنني أستطيع القول أن الغالبية العظمى من الشعب السوري على



امتداد ساحة الوطن ترفض الاستقواء بالخارج مهما تعددت الأسباب..

المهندس محمد خير الدبس:

إن عشرات السنين المليئة بالاضطهاد والقمع وفقدان الكرامة، هي عوامل كبيرة جداً تؤدي إلى ما يحدث الآن، وإن الإصلاح المعلن عنه قد يفعل شيئاً إذا ما نفذ بشكل صحيح، أما مصير سورية، فإذا لم يحسن المسؤولون عن البلاد التعامل بروح المسؤولية، فسيفيق الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات، وفي الحديث عن الوحدة الوطنية، فيجب أولاً أن تتحقق كرامة الإنسان، وأن يمنح حرية الاعتقاد والتفكير، وأن لا يبقى الاعتماد على أراذل القوم كما في الفترة السابقة، فإذا كانوا يعتقدون أن زيادة الرواتب هو جزء من الإصلاح، فما هو عدد الموظفين في سورية؟، لنقل ٢/ مليون موظف.. فماذا عن باقي الشعب؟ وخاصة العاطلين عن العمل وكبار السن والأيتام والأرامل وما شابه؟؟

حاتم مولود السلطان (طالب جامعي):

نلاحظ جميعاً أن معاملة المسؤولين للمواطنين، قد اختلفت بشكل كبير عن معاملتهم في السابق، حتى معاملة الجهات الأمنية، وهذا بعد التظاهر طبعاً، فما هي الأسباب التي جعلتهم يعاملوننا بكل أشكال القمع وكتم الأفواه والقسوة والتكبر سابقاً؟ إذ هذا الشكل من التعامل يمكن اعتباره سبياً مهماً وأساسياً لما يحدث الآن، ناهيك عما تكلم عنه البقية قبل قليل..

عبد الله صالح (طالب):

إن جريان الدماء هنا وهناك مرفوض بكل أشكاله، لكن ما نلاحظه الآن هو ازدياد جريان الدماء، وبالتالي ستأخذ منه الدوائر الغربية حجة للتدخل في سورية، على غرار ما يجري الآن في ليبيا، وهذا يعني أن الحلول الأمنية غير مجدية، وقد تؤدي إلى كارثة وطنية، فالحل هو حل سياسي بالدرجة الأولى، ولا داعي للتسويق والمماطلة في إصدار قانون الأحزاب والصحافة والانتخابات وغيرها.

قيصر رباح (مصور شعاعي):

أؤكد على ما قيل، وأضيف أن التعريف الخاطئ للوطنية القائل: من يخالف النظام داخلياً كان أم خارجياً، هو غير وطني، ومن يوافق النظام هو الوطني.. هذا التعريف والتعامل على أساسه، هو أحد الأسباب الداخلية لما يحدث الآن، أما عن قانون الانتخابات، ومن خلال اطلاعي على مشروعه فلم يحصل أي تغيير جذري إلا في شيء واحد هو إشراف القضاء على الانتخابات.. ولكن من قال إن القضاء عندنا نزيه وشريف؟!، لقد عادت حليلة إلى عاداتها القديمة..

أحمد خماس (عامل):

إن ثلاثة أرباع الأسباب وراء ما يحصل الآن هي أسباب داخلية. سوف أتكلم عن البوكمال فقط.. فكم رئيس بلدية تعاقب على هذا الكرسي، في هذه الدورة تحديداً، الشريف منهم ترك الكرسي وذهب، وبقي الفاسد لم يذهب ولم يعترضه أحد، هذا فقط في دائرة واحدة من أهم الدوائر، أما القمع الأمني فأستطيع القول إنه لوحده يشكل الجزء الأعظم من الأسباب الداخلية للأزمة.

شجاع مصطفى المحيسن (رجل دين):

أقترح أن تتوسع هذه الندوة لتضم أكبر عدد من الناس، ومن كل الأطراف، يجب أن تزول الحواجز بيننا كمتدينين وبينكم كشيوعيين لخدمة الوطن..

في نهاية الندوة قرر الجميع عقد ندوة موسعة بداية الأسبوع القادم، وتم تشكيل لجنة ضمت عشرة مشاركين من الموجودين، حيث تم تحديد المكان فوراً.. ويبقى أن نقول إن ندوات شبيهة، هي البداية الحقيقية لحوار وطني فاعل، تتسع دائرته شيئاً فشيئاً، ويرسخ إمكانات الحل الوطني الأقل تكلفةً..

البوكمال - مكتب قاسيون



سورية على مفترق طرق..

نحو تحرير الجولان.. نحو سحق الفساد..

◀ مهند دليقان

يتصاعد خط الأحداث في سورية يوماً بعد آخر، ويأخذ منحىً تراجيدياً.. يعلو صوت السلاح، وتسيل الدماء مستديرة دماء جديدة، وندخل بسرعة كارثية في الحلقة المفرغة، حلقة السلاح والدماء. تضيق المنافذ، وتكاد تنغلق نهائياً، والأفق رمادي والضباب كثيف..

يلج على كل وطني سؤالٌ صعب: هل تبقى من حل سوى إسقاط النظام؟ أي نظام؟ وما هو النظام؟؟

يأخذ النظام السياسي في سورية شكلاً متضخماً، بحيث ينضوي في عداده أكثر من أربعة ملايين سوري، ولسنا هنا في إطار تفسير سبب ذلك التضخم وإنما في التعامل معه كعملى واضح، ذلك إذا تقيدنا بالتعريف الاصطلاحي للنظام السياسي الذي يضم إلى جانب السلطة التنفيذية الجيش والأمن واتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين والأشخاص المرتبطة معيشتهم عضواً بجهاز الدولة... وفي تحليل تركيب النظام علينا أن ندرك أن بقاءه متماسكاً حتى الآن يعني بالضبط أن أولئك الأربعة ملايين سوري لا يجدون مصلحة حقيقية لهم بإسقاط النظام، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر فإن قسماً لا بأس به من المجتمع لا يزال صامتاً ليس لأنه خائف وإنما لأنه غير مقتنع تماماً بأن الحل يتمثل بإسقاط النظام. فما هو الداعي وراء هذا الخبط؟ وما هو السر في غياب الفرز الحقيقي؟ هل لدى أحد شك بأن أربعة الملايين السوريين المحسوبين على النظام ليسوا راضين بما يحدث؟ وهل يتوهم أحد أنهم مستفيدون من الفساد المستشري في جهاز الدولة؟ هل مستفيد من الفساد جاري الموظف بالأمن ولا يمر أسبوع إلا ويأتي إلى بيتنا ليطلب بعض البن لضيف طارئ؟ بالطبع ليس مستفيداً لكنه ما يزال يعتبر نفسه جزءاً من النظام ومدافعاً عنه... لا شيء سوى لأن الفرز لم يوضع على سكتة الصحيحة، لأن الجزء الفاسد من النظام وإن كان صغيراً كميّاً إلا أنه ذو ذراع طويلة ظهرت فذارتها بالتعامل الأمني غير البرر في كثير من الأحيان، وظهرت قبل ذلك بتطبيق السياسات الليبرالية رغمًا عن أنف المجتمع السوري ورغمًا عن أنف جاري الذي يشغل بالأمن... وعلى الضفة المقابلة

فإن أغلبية الشخصيات التي تدعو لإسقاط النظام وتحديداً تلك التي في الخارج ليست مقبولة لدى المجتمع السوري لأن في ماضيها ما يكفي من عمالة واضحة ومستتره.. ومن هنا تتأكد مع سير الوقائع حقيقة أن هنالك جهتين تحاولان امتطاء الحركة الشعبية الوليدة: الفساد الكبير داخل جهاز الدولة، وبرجوازية الاستيراد والتصدير خارجه، والأكثر دهاءً أن ما يتضح اليوم هو أن لكليهما معلماً أمريكياً واحداً يقودهما إلى الفتك ببعضهما مستخدمين دماء الناس نحو تفتيت البلد وإسقاط مشروعها التحرري، كخطوة في إسقاط المنطقة كلها وسحبها إلى الفء الأمريكي-الصهيوني العفن، والمخطط إياه جار على قدم وساق ونذر الحرب الأهلية الطائفية تزداد وضوحاً، وتزداد المسؤولية التاريخية على كاهل الوطنيين في المجتمع وفي جهاز الدولة وتتناقص إمكانية الحل الوطني بسرعة هائلة، لذا فأين السبيل؟؟

ما الذي يوحد السوريين؟ ينبغي حرف دفة الصراع نحو ما يوجد الشعب السوري.. وأعتقد أن قضيتين أساسيتين

توحدانه هما: الجولان، وسحق الفساد.. تتطلب القضية الأولى صياغة موقف مقاوم حقيقي، إذ لم تعد الممانعة كافية لهذه المرحلة، ويمثل هذا الموقف بإطلاق المقاومة الشعبية المسلحة التي عبر الشبان الفلسطينيين والسوريون على أعتاب الجولان المحتل عن حاجتهم القصوى لها، بالمقدار ذاته الذي عبروا من خلاله عن إقدامهم وشجاعتهم التي لا يحيطها وصف، وعن وطنيتهم التي لا يمتلكها أحد، ولا يحق لأحد كائناً من كان أن يزاود عليهم فيها، وهؤلاء أنفسهم سيطلقون المقاومة شاء من شاء وأبى من أبى، لذا فعلى الوطنيين في النظام تبنيها ومساندتها وإلا عزلوا خارجها، وعلى الحركة الشعبية أن تضيف إلى مطالبها الأساسية مطلب تحرير الجولان وأن تتحرك باتجاهه، وعليها أن تعي أن هذه الجبهة ليست كما يتوهم كثيرون منفذاً يخلص النظام، إنما هي حل لسورية ينقذ المجتمع السوري وينقذ الوطنيين داخل النظام، ويلعب مشانق الفاسدين الكبار، ويظهر الدولة السورية منهم، الدولة التي ليست ملكاً لأي نظام وإنما هي دولة الشعب

السوري التي تركز جذورها الثقافية عميقاً في التاريخ، وعلى الحركة الشعبية ألا تكتفي بالتطلب بل أن تتحرك باتجاه تعميق هذا المطلب وتقديم كل ما يلزم لتحقيقه..

وفي شأن الفساد فإن على الوطنيين داخل النظام التحرك باتجاه ضربه من جذوره، وإن لم يجدوا في أنفسهم القوة اللازمة، فإن المجتمع سيساندهم وسيدعمهم وسيشد على يدهم ويلقي بدمائه الطاهرة بين أيديهم في معركة واضحة المعالم، معركة وطنية من طراز رفيع يقف فيها الوطنيين داخل جهاز الدولة وفي المجتمع في خندق واحد، ويقف في الخندق الآخر المشروع الصهيوني-الأمريكي متمثلاً بالفاسدين الكبار وبالعدو الصهيوني وأذياله في الداخل والخارج..

نحو سحق الفساد..

نحو تحرير الجولان..

نحو إنقاذ سورية!!

نعم لدور الجيش.. لا للأجهزة الأمنية والشبيحة والمجرمين

◀ بسام القاضي

باستثناء بعض من أعمى على عقولهم وقلوبهم من «المعارضة» و«الموالاة» والمجرمين أنفسهم، لم يعد أحد يستطيع إنكار أن الصراع اليوم لم يعد صراع «متظاهرين سلميين»، و«أجهزة أمنية متوحشة»، رغم بقاء بعض هذا وكثير من ذلك، بل هو صراع بين النظام كدولة، ومجموعات مجرمة بعناوين مختلفة بعضها أصولي. واليوم، يواجه الجيش السوري تلك المجموعات المسلحة المجرمة التي تريد تحويل سورية إلى جهنم خدمة لتصورات بعض أمراء الحرب، ولبعض الأصوليين الذين لا يشعرون من دم، يواجههم دفاعاً عن سورية شعبياً وتاريخياً، وليس نظاماً كما يشيع البعض. فما يراد لسورية أن تمضي إليه يعني، حرفياً، زوال سورية عن خارطة العالم، وتمزقها بين مغول لا ينتهون (...).

(...) وهذا لن يكون سوى جزء من لوحة الدم التي ستعصف بسورية من أقصاها إلى أقصاها. فحتى اليوم بات يوجد مئات آلاف قطع السلاح خارج «جداول» النظام (سواء بيد شبيحة النظام، أو الناس الخائفتين، أو المجرمين). وهذه الأسلحة باتت على مسافة خطوة واحدة من أن تبدأ إطلاق النار العشوائي، الذي يخدم مباشرة رموز الإجرام في المعارضة، ومثلهم في النظام، ويدمر هذا البلد نهائياً.

هذا ليس تديباً إنشائياً، فجردة سريعة لكل ما نعرفه جميعاً، ونشر خلال السنوات القليلة الماضية، وكل ما تأكد خلال الأزمة المستمرة من أكثر من ثلاثة أشهر، يؤكد قطعياً هذه النتيجة ما لم يتمكن الجيش السوري، الجيش وليس أي جهة أخرى، من حسم المعركة مع هؤلاء المجرمين جميعاً، انتصاراً سورية وشعبها.

ومن هنا، فإن دعم الجيش السوري اليوم في معركته ضد هؤلاء المجرمين، بات ضرورة قصوى، تمر بنقاط محددة ودقيقة:

– تأمين الغذاء والماء، وعدم السماح بتكرار بعض الحوادث حيث اضطر الجنود السوريون لشرب ماء أسن!

– تأمين الدعم الإعلامي الكامل للجيش، ليس بطريقة أمراء الحرب المجرمين في فضائية الدنيا، ولا مثيلاتها، بل بإعلام سوري واع ومسؤول ويعرف جيداً ما يفعل وكيف يفعل. ويتضمن ذلك نشر وقائع ما يتعرض له الجيش بطريقة إعلامية صحيحة، من فيديوهات أو توثيقات مختلفة. فهذا يدعم الجيش السوري وليس كما يقول بعض من يعيش إعلام القرن التاسع عشر، أنه

ينال من هيبتته!

– حماية الجيش من أي ضابط أو مسؤول منفلت من عقاله، وذلك عبر نشر تعليمات دقيقة وواضحة (مرفقة بصور توضيحية) عن كيفية استخدام السلاح ضد المسلحين، مع توفير أقصى حماية للمدنيين، وتفضيل حياة المدنيين دائماً على التخلص من المجرمين. – حماية الجيش، وسورية كلها، من بعض أجهزة الأمن التي تكاثرت الدلائل على أنها تلعب بقذارة ضد سورية شعبياً ونظاماً، وقد أربعها التوجه نحو إصلاحات جديدة، خاصة رفع حالة الطوارئ التي ستعني بسرعة إعادة هذه الأجهزة إلى مكانها الطبيعي، بعد أن استوحشت وتغولت منذ منتصف الثمانينات، عندما أطلقت أيديها لتعيث فساداً وقمعاً وموتاً في سورية..

ومن المؤكد الآن أنها حاولت استخدام الجيش كدرع مسلح في بعض الحالات، فبينما كان الجيش ملتزماً بأقصى ما يمكنه من إنسانية وجدية ومسؤولية حيث وضع، كانت قوات تابعة للمجرمين باسم تلك الأجهزة تحاول توريث الجيش بصراع مسلح مباشر عبر الاستفزازات من مختلف الأشكال، ضمنها إطلاق النار من خلف الجيش على المتظاهرين!

ولا يمكن حماية الجيش من ذلك إلا باتخاذ أقصى التدابير ضد كل عنصر مخابرات (خاصة من هذه الأجهزة) وكل ضابط يقوم بإطلاق النار أو الأمر بإطلاقه على أي من المتظاهرين أو المسعفين أو غيرهم، أو حتى يطلق النار على مسلحين بوجود الجيش ما لم يطلب الجيش نفسه مساعده.

– البدء فوراً بحملة واسعة النطاق، جديدة وحاسمة، لاعتقال ومحاسبة كل شخص ينتمي إلى «الشبيحة»، وعلى رأسهم قادتهم الذين يعيشون عنفاً وفساداً واستفزازاً في مدن عدة (خاصة اللاذقية)، وهو ما يشكل انتهاكاً صريحاً للسلم الأهلي وتهديداً له، ودفعا للناس قسراً إلى الرد على وحشيتهم وانحطاطهم. ولا مخرج من هذا الحال الذي اقترب من الانفجار الحقيقي، إلا باعتقال هؤلاء الزعماء وزبائنتهم فوراً، ومحاسبتهم علناً.

– البدء فوراً، وعلناً، بمحاسبة من ارتكب الجرائم ضد الناس باسم النظام أو باسم الحفاظ على الأمن، وجميعهم من أجهزة الأمن، وجميعهم ما زالوا يرتعون في فيللمهم وقصورهم، فيما تمر الأيام والشهور دون محاكمة علنية فورية. الأمر الذي يعطي كل سوري وسورية المبرر الكافي لنسف أي ثقة أن من يمارس الإجرام باسم النظام سوف يحاسب. ومن البديهي أن هذه النتيجة ستدفع الكثيرين للدفاع عن أنفسهم ما دامت الدولة غير قادرة على

القصاص لهم من مجرميها الخاصين، وبقصاص قانوني علني وعادل.

– البدء فوراً برفع دعاوى قضائية ضد أمراء الحرب ممن هم خارج سورية، بتهمة الدعوة إلى العنف والتخريب على الحرب الأهلية، كل منهم في البلد الذي يعيش فيه، فهم يلعبون أقدار الألعاب لتوريث الجيش في الانقسامات، ولتصوير معركته مع المجرمين المنفلتين على أنها مواجهة مع الشعب السوري الأعزل. وإذا كان من يشارك في هذه المواجهة يعرف حق المعرفة أنهم كاذبون، فإن الجنود الآخرين قد يفرقون فعلاً في تلك الدعاية التي تدعها ماكينة الإعلام العربية والأجنبية بقوة لا مثيل لها، وتجد مساندة لها في فشل إعلامي سوري مريع.

إن الجيش السوري يخوض اليوم معركة شرسة وضع فيها بين فكي كماشة. فمن جهة تتخادد الدولة والنظام عن تقديم ما يلزم له ليقوم بدوره، ومن جهة أخرى تحاربه وتورطه أجهزة من النظام نفسه تريد أن تظهر أنها لن تتخلى عن امتيازاتها برفع حالة الطوارئ، وأنها مستعدة لتفعل كل شيء من أجل امتيازاتها تلك، ضمناً تدمير البلد وإشعال حرب أهلية.

كما أنه يقع اليوم تحت ضغوط لا تطاق خاصة بسبب الإعلام السوري الفاشل، والذي يكاد يصل حد الإجرام الإعلامي بحق سورية كلها. وكذلك تحت ضغوط شديدة ممن كانوا معارضين ذات يوم، وتحولوا إلى أمراء حرب وخدامين لأجندات خارجية لا يهمهم دم ولا بلد، مقابل حصولهم على كرسي في السلطة الموعودة، يستغلون علاقاتهم في البلدان التي يعيشون فيها، وقدراتهم الإعلامية المميزة.

وما لم يقدم له كل الدعم الصحيح، والمناسب، بلا شرط ولا قيد، متضمناً هذا الدعم تأمين كل ما يلزم لكي يحمي المدنيين حتى أثناء الاشتباكات المباشرة، فإن هذا الجيش سيكون في موضع لا يحسد عليه، وقد تكون النتائج كارثية أكثر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى.

الجيش السوري ليس لعبة بيد المجرمين في النظام، ولا لعبة بيد المجرمين في «المعارضة» فأقل ما يجب أن يقدم له هو إيقاف هؤلاء المجرمين من الطرفين وسوقهم فوراً إلى محاكمات علنية تفضح حقيقة إجرامهم، وتحمي الجيش من الطعن في الخلف.

■ **مقاطع مطولة من مقالة للكاتب - المحرر**
www.bassam-alkadi.com/content/view/586/44

سورية على مفترق طرق..

الطريق إلى عين التينة والقنيطرة.. الطريق إلى الوطن الواحد الموحد

◀ آلان كرد

«حق العودة مقدس»... تحت هذا الشعار العظيم بكل دلالاته ومعانيه، أجرت لجان التنسيق الشبابية وعدد من المنظمات الفلسطينية التحضيرات اللازمة لمتابعة السير قدماً في الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، التي كانت قد انطلقت في الخامس عشر من الشهر الماضي في ذكرى النكبة عبر إحيائها بشكل لا سابق له، حيث احتشد حينها مئات آلاف الفلسطينيين والعرب على حدود الأراضي العربية المحتلة في جميع دول الطوق، واقتحموا الأسلاك الشائكة في الكثير من المواقع، وسقط العديد منهم شهداء وجرحى لإيصال رسالة مفادها أن زمن الهزائم والاستكانة والتخبط قد ولى، وأن زمن الانتصارات والتمسك بالحقوق قد بدأ ولن يتوقف أبداً.. وواكب هذه اللجان في تحضيراتها العديد من الشباب السوريين المتحمسين الذين أرادوا أن يجعلوا من الذكرى ٤٤ لنكسة حزيران ١٩٦٧ مناسبة إضافية لتعزيز هذا الاتجاه وتكريسه..

على هذا الأساس اجتمعت الإرادة الشعبية السورية - الفلسطينية لجعل يوم النكسة يوماً وطنياً عارماً فقررنا جميعاً محاولة الاحتشاد على حدود الجولان والعبور إلى الأراضي المحتلة.. وقد جمعوا في هذا الإطار عشرات آلاف التواقيع والمشاركات استعداداً لذلك، ونشطوا بشكل كثيف في مراكز تجمع النازحين من أبناء الجولان، وفي مخيمات اللجوء الفلسطينية في سورية.. كل ذلك رداً على كل من حاول تقييد القضية الوطنية والعبث بالوحدة الوطنية ومسح الجولان عن الذاكرة بحجة أن التوقيت غير مناسب، أو أن الظروف لا تسمح..

إلى «عين التينة» و«القنيطرة»

الطريق إلى عين التينة على تخوم مجدل شمس، والطريق إلى القنيطرة المهذمة على تخوم التلال المحتلة (تل العزيزيات، وتل أبو الندى) كانت منذ الصباح الباكر تقطعها الحواجز.. ففي الليلة الطويلة السابقة انتظر الجميع الموافقات الأمنية لإقامة هذا النشاط، ولكنها لم تأت.. بيد أن قسماً من المتحمسين لم ييأس وقرر المحاولة.. انطلقت بعض السرافيس نحو الهدف.. الجولان.. وعبرت بصعوبة.. بعدها عبر آخرون بسيارات عامة أو خاصة.. ثم آخرون.. ثم شاع الخبر.. متأخراً قليلاً، لكنه شاع، فتوافد الكثيرون إلى الحواجز يريدون العبور.. بعضهم دخل لأنه وجد طرقاً وذرائع للعبور، وبعضهم رجع خائباً، وبعضهم استطاع التسلل من طرق فرعية وعرة.. في العموم، فإن بعض الرمادي في لوحة الأفق لم تمنع بضعة آلاف من الشباب من الوصول إلى عين التينة.. وسرعان ما راوحوا يحاولون العبور إلى مجدل شمس كما فعلوا في الخامس عشر من أيار الماضي، رغم تضاعف المسافة هذه المرة بسبب الاستعدادات الصهيونية، ورغم قيام الكثير من هذه التوافل المقاومة بالسير على الأقدام طويلاً تقادياً للحواجز أو لانعدام المواصلات أحياناً.. كل ذلك ليس مهماً.. المهم استمرار النضال من أجل حقهم في العودة إلى فلسطينهم وجولانهم..

نزول المنحدر

إذاً، رغم كل الصعاب، وصل أوائل الشباب الفلسطينيين والسوريين إلى عين التينة صباحاً، وسارعوا بأعدادهم القليلة الفلسطينية إلى نزول المنحدر في تل الصيحات باتجاه شريط الأسلاك الشائكة المصطنعة، تلك الأشياء المقيتة التي تفصلهم عن مجدل شمس، وبدؤوا بقص الشريط لا مبالين بالتحذيرات التي كانت تطلقها وتوجهها إليهم الدوريات الصهيونية عبر مكبرات الصوت من الطرف الثاني لشريط الأسلاك الشائكة.. استمر الشباب بالمحاولة رافعين أعلاماً فلسطينية وسورية.. أول الواصلين إلى الشريط كانت امرأة في الأربعينات من عمرها يتبعها بعض الشباب اليافعون بصدورهم العارية..

تعالت صيحات المقاومين منبعتة من حناجرهم العطشى للماء والحرية: «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين»، «بالروح بالدم نفديك يا جولان»، «واحد واحد واحد فلسطيني سوري واحد».. ولم يكن يقطع ترديد هذه الشعارات الثورية الرائعة إلا قيام القناصين الصهاينة من مراصدهم أعلى الجبل المطل على عين التينة باصطياد الشباب الذين قاموا بقص الشريط والعبور إلى منطقة الفصل باتجاه مجدل شمس.. ليبدأ بعدها سقوط أوائل الشهداء والجرحى.. نعم، لقد امتزج في هذا اليوم المجيد الدم السوري بالدم الفلسطيني كما الأيام الخوالي.. لتعبر هذه الدماء المتحدة عن وحدة القضية والاتحاد في وجه العدو الواحد للأخوة والأشقاء: إسرائيل الصهيونية!

صفير سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر لم تهدأ منذ سقوط أول شهيد، وصبح يومها ذهاباً وإياباً من وإلى مشفى أباطة في القنيطرة ومشفى حضر قرب عين التينة.. نقالات حملت الشباب الفلسطينيين والسوريين وسواعد شبان رفعتهم إلى أعلى تل الصيحات بعيداً عن الشعارات الجوفاء.. حقاً لقد كان السوري والفلسطيني واحداً في هذا اليوم الذي له رمزية لا يفهمها كثيرون من تجار القضايا الكبرى..

شبان تحدوا الموت

واصل القناصون الإسرائيليون إмпطار المتظاهرين بالرصاص الذي لم يهدأ أزيزه، كما واصلت الدوريات المتمركزة قرب الشريط إмпطارهم بالغاز المسيل للدموع.. ورغم ذلك واصل هؤلاء الشباب الأبطال وقفة التحدي بالزحف والعبور إلى ما بعد الشريط والاعتصام، ممددين في حفرة تقيهم رصاص القناصة، فيما تجمع مئات الشباب أمام الشريط، ومئات آخرون على طول المنحدر يقومون برفع الشهداء والجرحى لإسعافهم فيما بعد.. سواعد هؤلاء الشباب رفعتهم إلى الأعلى بالاستعانة بكبل طويل تم ربطه من الأعلى إلى الأسفل، والذي استخدم أيضاً لمساعدة النازلين والطارئين من المنحدر.. أجل إنهم الشباب الذين حملوا الإعلام إلى ما بعد الشريط وغرزوها في التراب السليب، وسقطوا جميعاً شهداء وجرحى في سبيل هذه الرمزية السامية، أحدهم كان يحمل العلم السوري والفلسطيني.. أوصله إلى الخندق الفاصل وغرزه في الأرض كجذوره المغرورة منذ آلاف السنين قبل أن تصيبه رصاصة فنهض، ومسح دمه بالعلم وسقط شهيداً..

أطلقت دوريات الجيش الصهيوني الغاز المسيل للدموع على الشباب المتجمعين قرب الشريط، مما اضطرهم لأن يتراجعوا قليلاً تحت ضغط الإحساس بالاختناق.. وأصيب العشرات منهم بالاختناق فعلاً، فيما قام العشرات منهم بوضع قطع البصل والكولا على أنوفهم من أعني عليهم أو كادوا..

الوقفة الصامدة لأهالي مجدل شمس

منذ الصباح تجمع المئات من أهالي بلدة مجدل شمس المحتلة أمام الشريط الذي فصلهم عن وطنهم الأم سورية، وهم يشاهدون مآثر المقاومة البطولية على الطرف الآخر من الشريط حتى الساعة السادسة مساء.. كان تجمعهم هادئاً لفترة، ولكن فجأة في مساء ذلك اليوم، انهال عشرات من شبان مجدل شمس على الدوريات الإسرائيلية رشقاً بالمتفجرات الخلبية والحجارة وزجاجات المولوتوف، واشتبكوا مع قوات مكافحة الشغب الإسرائيلية التي منعتهم من الاقتراب من دوريات الجيش التي كانت تطلق الرصاص والغاز المسيل للدموع.. اقتحمت بعدها دوريات صهيونية بلدة مجدل شمس لقمع شبانها المقاومين، فنزل مشايخ البلدة الصامدة

إلى الشريط في وقفة تحدٍ، وتعالت زغاريد النساء من أعالي سطوح البيوت، وارتفع الدخان المنبعث من الإطارات التي أشعلها الشباب على الطرقات، وقام أحد الشباب بإرجاع وحدة كاملة من قوات مكافحة الشغب الإسرائيلية عندما أطلق عليهم أسهماً نارية أرعبتهم!! فانسحبوا إلى الشارع الآخر.. لقد انتفضت مجدل شمس، وارتفع العلم السوري في المظاهرة.. انه الحنين إلى الوطن الأم سورية!.

قنابل أطلقت للتسليحة!!

مع بداية غروب شمس ذلك اليوم، قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق قنابل ضوئية باتجاه تل الصيحات في عين التينة لتخويف من يقبع هناك من المقاومين.. إنها قنابل أطلقتها للتسليحة، وبين الحين والآخر كانت ثمة أصوات لرشاشات تطلق النار بغزارة في الهواء.. هذه الممارسات المضحكة رد عليها المتظاهرون بالهتافات وقهقهات ضحك أطلقت في الهواء ساخرة.. ولكن سخريه حزينة!! فالدم الذي سال كان غزيراً..

في مشفى أباطة الذي أسعف إليه جرحى المواجهات ثمة جريح وجد أن المشفى أمثلاً بالمصابين، فانسحب من أرجائه بهدوء.. سأله أحدهم عن السبب فأجاب دون ادعاء: عندما دخلت المشفى لم أجد متسعاً لي فخرجت خجلاً.. جريح آخر كان يدخل سيارة ويحملها بين أنامله.. أتاه خبر إصابة أخيه برصاصة في رقبته واستشهاده، فتابع التدخين قائلاً: اليوم في منزلنا عرس..

طريق العودة في الليل

سيراً على الأقدام لمن لم يجد وسيلة تنقله إلى منطقته.. أو من ركب السيارات والباصات على طول طريق العودة.. فاجأته لوحة رائعة.. كان أهالي قرى القنيطرة يرشون الأرز والورود على الأبطال العائدين والرايات لا تزال خفاقة.. شعارات وهتافات تنطلق وتدوي عندما يرون هذا الاستقبال لهم في كل قرية وبلدة يمررون بها، باصات تحمل العشرات وهم يرددون الأغاني.. أحد الباصات كان ركبها العائدون من مجدل شمس يغنون لسيمح شقير: «يا زهر الرمان أن وأناك أن تفتح عمجدل شمس تتصبح على الجولان».. ورغم التعب البادي على الوجوه، إلا أن الحماس كان يدب في نفوس الجميع بعد

يوم من أيام المقاومة البطلة ضد عصابات الجيش الإسرائيلي التي أفرغت ما في جعبتها من خوف ورصاص على الأبطال العزل..

في القنيطرة..

لم تختلف الأحداث في القنيطرة المهذمة كثيراً عنها في عين التينة، ولكن الفرق الأساسي تمثل في جغرافية المكان، حيث أخذ خط المواجهة شكل طريق ترابي ضيق، لا يزيد عرضه على الأمتار الثلاثة ويمتد طوله على حوالي المائة متر، ارتص فيه الشباب الفلسطينيون والسوريون وتدافعوا نحو الموت الذي انتظرهم في نهايته، حيث كانوا يدفعون شهيداً وعشرات الجرحى ثمناً لكل متر يتقدمونه، ولم تشهم الإصابات المتتالية عن الاستمرار بالتحدي، واستقدموا ثلاث حاويات ليستخدموها كدروع، وبمعدل كل ثلاثة إلى خمسة دقائق كان يرتقي شهيد أو ينزف مصاب.. وتستمر المعركة غير المتكافئة، وتتهطل قنابل الدخان المسيل للدموع بتواتر ثابت تقريباً.. الحدث الأكثر إذهالاً للموجودين كان انفجار لغم مدرعات على مقربة من الشباب، وهو اللغم الذي قيل إن جنديين إسرائيليين قد قتلوا به.. كان صوت انفجاره عظيماً وظن الموجودون حينها أن قصفاً مدفعياً استهدفهم! والأكثر اندهاشاً هو أن أحد الشباب في المقدمة وقف صارخاً: «ابقوا حيث أنتم».. ولم يتراجع خطوة واحدة، ولم يهتز له جفن، ما دفع بقية الشباب للمحافظة على مواقعهم وعدم التراجع عنها..

معركة غير متكافئة بكل المقاييس، تركت في نفوس من شهدوها غصة كبرى وحزناً عظيماً، ولكن الأثر الأبقى هو للغضب العارم الذي لن يطول به المدى حتى يجد لنفسه مسارب ينفس من خلالها.. لن يطول المدى بالشباب الفلسطيني السوري حتى يأخذوا زمام المبادرة دون أن تقطرهم الحواجز إلى الجبهة وفقاً لما تراه مناسباً، ودون أن تضعهم في ساحات محدودة وضمن شروط قاسية لم يختاروها بأنفسهم لكنهم قبلوها مرغمين، فليس لغيرهم أن يأخذ عنهم معركتهم هم، وهم فقط من سيطلق المقاومة الشعبية المسلحة، وهم ولا أحد غيرهم من سيجررون الأراضي المحتلة ويعيدون للشعوب كرامتها.. هم ولا أحد غيرهم..



التنظيم النقابي المصري إلى أين؟



◀ إبراهيم البدرابي - القاهرة

إحدى سمات المرحلة الراهنة في مصر أنها تموج بالصراع حول القضايا الكبرى، والجزئية المكونة لها. وهو صراع لا يدور بمعزل عن الصراع العالمي الأشمل، خاصة وأن اقليمنا أصبح يؤثره ومركزه. ينهض مشروع الشرق الأوسط الجديد المعلن دون مواربة، والذي هو الغاية والهدف الرئيسي لإرساء هيمنة الامبريالية والصهيونية، ينهض على تفتيت بلدان المنطقة. وفي هذا السياق يعتمدون أسلوب تفتيت كل مقومات التماسك الاجتماعي عبر الفتن والصراعات الدينية والمذهبية... الخ، وصولاً إلى تدمير الاقتصاد الوطني والثقافة الوطنية، وتخريب الحياة السياسية. ويذهبون إلى أعماق بعيدة بغير حدود. وهي أمور لعبت الطبقة المهيمنة في النظام القديم، والتي لا تزال هيمنتها قائمة حتى الآن دورها في دعم الهدف الصهيوي - امبريالي.

كان على أولويات هذه الطبقة العمل على صياغة البنية الطبقيّة للمجتمع المصري بما يكرس التكيف مع نظامها وتبعيته وخيانتها ونهبه الوحشي واعتماده على الحماية الاسرائيلية والأمريكية. وفي مقدمة هذه الأولويات تدمير الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، وحرمانها من منبرها السياسي المستقل.

جرت تطورات عديدة بالنسبة للتنظيم النقابي الذي بذلت من أجله الطبقة العاملة المصرية تضحيات هائلة على مدى قرن كامل، أهمها: الضغوط والترهيب والتشكيل الذي عانى منه النقابيون الشرفاء والمتمرسون للقضاء على استقلالية التنظيم وحرمانه من إدارة شؤونه بديمقراطية. وتم ذلك بتدخل شديد الشراسة من جهاز «مباحث أمن الدولة»، حيث كان يتم استبعاد أعداد كبيرة من النقابيين من الترشح للانتخابات النقابية. كما كان يتم استبعاد أعداد كبيرة أخرى عن طريق تزوير نتائج الانتخابات. وهو ما حول التنظيم النقابي في كل مستوياته إلى مرتع للعناصر البولييسية، وأفقدته أي فعالية، بل تحول إلى موقف العداء لمصالح الطبقة العاملة.

في هذا السياق ومنذ وقت مبكر تمت حثياً عملية صياغة لأرستقراطية نقابية بأساليب شتى، كان من أبرزها انشاء «بنك العمال» الذي كان يرأس مجلس ادارته رئيس اتحاد العمال، كما كان يشغل عدد من قادة الاتحاد عضوية مجلس الإدارة، إلى جانب امتيازات للقيادات

العليا والوسطى. وجاءت الخصخصة لتلعب دوراً كبيراً بما صاحبها من تصفيات واسعة وتسريح للعمالة في الوحدات المباعة بمن فيهم من نقابيين، إضافة إلى الإحالة للمعاش المبكر. وكان قانون العمل الموحد بمثابة ضربة قاصمة، إذ حرم العمال من الحماية. وللأسف فقد لعب نقابيون حكوميون وحتى يساريون دوراً كبيراً في تمريره، وفي ظل تفرس حرمان عمال القطاع الخاص واقعياً من تكوين النقابات. لقد أسفرت هذه التطورات وغيرها عن إفراغ التنظيم النقابي من جوهره ككيان يدافع عن حقوق العمال الاقتصادية. بل لم يقف الاتحاد أو اللجان النقابية بجانب أي اضراب خلال أوسع حركة اضرابية واحتجاجية تشهدها مصر خلال السنوات الثلاث الماضية إلا فيما ندر، وبطرق مخادعة واحتيالية، كان يعود العمال بعدها إلى الإضراب.

بالمقابل، وعلى الناحية الأخرى فقد سارت التطورات على الوجه الآتي:

بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي دعوة للتعددية النقابية انعكاساً لحالة اليأس وتدني الوعي بمخاطر تقسيم الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي. رغم أن هذه الدعوة قد عملت على أن تكتسي برداء «ثوروي برجوازي صغير»، بدلاً عن النضال الجدي والصبور والمتواصل بين العمال لاستعادة التنظيم النقابي موحداً، والنضال من أجل استقلاليته وديمقراطيته، وصد الهجمات عنه. وللأسف فإن حاملي هذه الدعوة الخطرة كانوا يساريين يفترض فيهم الحرص على وحدة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي.

مع الموجة العارمة لكارثة التمويل الأجنبي «الصهيوي - امبريالي» تحت شعارات المجتمع

المدني وحقوق الإنسان التي أقبل عليها بحماس شديد منذ البداية يساريون (شيوعيون وناصريون). فقد سارع البعض من بقايا «المرحلة اليهودية» في الحركة الشيوعية المصرية إلى مد اختراق التمويل الأجنبي إلى الطبقة العاملة بتأسيس العديد من المراكز العمالية الممولة أجنبياً بسخاء. حيث أصاب العمال القائمون عليها قدرماً من الثراء، وأصاب بعضهم ثراء أحدثت نقلة طبقية هائلة لهم، وتكونت حولهم مجموعات من المنتفعين والمروجين للأجندات الأجنبية. وعلى رأس هذه الأجندات كارثة «التعددية النقابية»، وذلك بحجة سيطرة الأمن على التنظيم النقابي.

مع قيام نقابة موظفي الضرائب العقارية اعتبرها مؤسسها أول نقابة مستقلة، إلا أنه لم يفهم الفرق بين الاستقلالية وانقسام الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي. بل اعتبر أنها نواة لاتحاد عمال موازي ومستقل.

وسرعان ما بدأت اتصالات منظمات نقابية تابعة «للاتحاد الحر» في أمريكا الشمالية وأوروبا بأصحاب المراكز وهذه النقابة المستقلة، وجهت لهم الدعوات لتلقي جوائز وأوسمة ولحضور مؤتمرات يتم تكريمهم فيها. وهو الأسلوب نفسه الذي سبق اتباعه مع أصحاب مراكز حقوق الانسان والمجتمع المدني الذين كرمتهم الادارة الأمريكية واستقبلهم الكونجرس. كما أنه نفس الأسلوب الذي أتبع مع بعض قيادات جماعة شباب ٦ ابريل الذين تواصلت معهم الادارة الأمريكية وقبلوا التمويل الأجنبي بما تسبب في خروج عدد من القيادات المؤسسة الملتزمة وطنياً والرافضة للتمويل امبريالي.

مع تفجر ثورة ٢٥ يناير تعالت أصوات أصحاب الدعوة للتعددية النقابية، وتواصلت الدعاية المكثفة لإقامة اتحاد أو اتحادات عمالية موازية.

وتأسست بالفعل عدد من النقابات وفق هذا المفهوم. وبرزت دعوة جماعة الاخوان المسلمين لإقامة اتحاد عمال إسلامي، وبالفعل أسس الاخوان أكثر من نقابة إسلامية.

تعزز هذا الاتجاه نتيجة مباركة وزير القوى العاملة في الحكومة اليمينية الحالية لقيام هذه النقابات. بل وأعد مشروع قانون لما أسماه «الحرية النقابية» الذي يفتح الباب أمام تفتيت الحركة النقابية وينهض على أساس هيمنة من يسمون «رجال الأعمال» عليها.

وهكذا فإن المعضلة الماثلة تكمن في أنه لا يمكن الدفاع عن اتحاد العمال الغارق في الفساد والتبعية للنظام القديم بتكوينه الراهن، والذي يقبع رئيسته في السجن بسبب ضلوعه في الترتيب «لموقعة الجمل»، كما أن وزيرة القوى العاملة السابقة حاملة الشهادة الإعدادية وخريجة الاتحاد المذكور والتي حصلت على المنصب الوزاري بسبب قيامها بتقبيل يد «سوزان مبارك» تم التحقيق معها في نفس القضية، وأفرج عنها بكفالة على ذمة القضية. كما ينبغي للحفاظ على وحدة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي ضرورة التصدي بحسم لإفشال مساعي تفتيتها، التي تقف خلفها قوى صهيوي- امبريالية مستخدمة التمويل السخي للقائمين على هذه الدعوة.

في هذا الصدد يتطور رأيان لمواجهة التفتيت: يقوم الأول على دعوة الطبقة العاملة لممارسة ضغوط وتحركات ومظاهرات مليونية ومستمرة لمطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يمتلك صلاحية التشريع لإصدار قانون جديد للنقابات العمالية يضمن وحدتها واستقلاليته وديمقراطيتها وتطهيرها من الفساد. يصاغ مشروعه بواسطة قادة الاضرابات العمالية الذين برزوا خلال السنوات الماضية، ويشاركهم في صياغة المشروع عدد من القانونيين والسياسيين المنحازين للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي المستقل والموحد والديمقراطي، وتجري الانتخابات على أساسه.

الرأي الثاني ينهض على أمل أن يقوم العمال في الانتخابات النقابية القادمة بالإطاحة بعناصر التنظيم النقابي، حيث يصعب اصدار قانون جديد في غياب مجلس الشعب. المرحلة القادمة سوف تشهد عملية صراعية واسعة النطاق بين خطين. خط التفتيت الذي يسوق إلى الجحيم والذي يعتبر أحد مكونات تفتيت الوطن وتمرير المشاريع الصهيوي- امبريالية في المنطقة. وخط التوحيد على أساس الاستقلالية والديمقراطية الذي يحفظ للطبقة العاملة وجودها، وهو أحد مكونات التصدي لمشروع الأعداء وانقاذ الوطن.

■ ■

كوريا الديمقراطية تختبر صاروخاً جديداً

ذكرت تقارير إعلامية أن كوريا الديمقراطية أطلقت مؤخراً صاروخاً قصير المدى في البحر الأصفر، في أول عملية إطلاق لصواريخ من هذا النوع منذ ١٩ شهراً.

ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء عن مسؤول استخباراتي كوري جنوبي قوله إنه تم إطلاق صاروخ من نوع «كي-أن ٦» من الساحل الغربي لكوريا الديمقراطية.

ورجح المسؤول الاستخباراتي بأن تسعى بيونغيانغ إلى زيادة مدى هذه الصواريخ، مشيراً إلى أن عملية الإطلاق التي تمت كانت تهدف إلى تحسين قدرة الصاروخ.

كما نقلت صحيفة «جونغ أنغ ألبو» الكورية الجنوبية عن مسؤول حكومي رفيع المستوى طلب عدم ذكر اسمه، قوله إنه تم إطلاق صواريخ عدة دون تحديد عددها، مضيفاً أن مدى الصواريخ يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ كلم.

وبحسب المصدر فإن الصواريخ التي أطلقت يعتقد أنها من نوع «كي-أن ٢» التي تم تحديدها إلى صواريخ أرض-جو من نوع «كي-أن ٦».

يذكر أن الاختبارات السابقة التي أجرتها كوريا الديمقراطية لصواريخ قصيرة المدى كانت في عام ٢٠٠٩ عندما اختبرت صواريخ أرض-أرض من نوع «كي-أن ٢».

وجاءت أنباء عملية الإطلاق الصاروخي في وقت تشهد فيه العلاقات بين الكوريين توتراً عقب إغراق سفينة حربية كورية جنوبية العام الماضي، نفت بيونغيانغ المسؤولية عنها، بينما قصف كوريا الديمقراطية جزيرة على الحدود بين الجارتين، حيث أسفر الحادثان عن مقتل ٥٠ مواطناً من كوريا الجنوبية.

وكانت بيونغيانغ قد استبعدت مؤخراً إجراء محادثات مع سيؤول، وهددت جارتها بشن هجمات عسكرية ضدها، إزاء كل الاستفزازات الكورية الجنوبية والأمريكية بحق النظر الشمالي من شبه الجزيرة الكورية.

● المصدر: وكالات

تفعيل قانون يجرم التظاهر بمصر

أكدت الحكومة المصرية الأريعاء ٢٠١١/٦/٨ على تفعيل قانون «يجرم الاعتصامات والإضرابات التي من شأنها تعطيل العمل»، والذي أقره المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في نيسان الماضي.

وينص القانون على عقوبة بالحبس وغرامة تصل إلى نصف مليون جنية مصري ضد كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بعمل وقفه أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة، أو إحدى السلطات العامة، أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة من أداء أعمالها.

وقال بيان صادر عن مجلس الوزراء حسبما ذكرت وكالة «يونايتد برس انترناشونال» أنه «حرصاً على تحقيق الاستقرار لمجلس الوزراء يؤكد على تفعيل مواد قانون العقوبات التي تجرم الإضراب عن العمل وتعطيل عجلة الإنتاج».

وأشار البيان إلى أن «بعض الاعتصامات والمظاهرات الفتوية أدت إلى تعطيل الإنتاج وتراجع الاستثمارات وتوقف عجلة العمل في العديد من المصالح الحكومية». وأضاف أن تفعيل القانون جاء «حتى لا يتعرض اقتصاد البلاد لمزيد من المخاطر، وحرصاً منه على تحقيق استقرار الأوضاع في البلاد»، وأكدت الحكومة أنها «لن تتوانى عن التصدي لأية محاولات من أية جهة أو فئة تستهدف تعطيل القانون أو الإضرار بالاقتصاد الوطني، وخصوصاً في تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد».

وأعلن عدد من القوى السياسية، بينهم تنظيمات شكلها شباب الثورة، والنقابات

الطغمة المالية.. أفقدت الشرائح المتوسطة دورها ومكانتها

◀ جبران الجابر

لقد لفتت وقائع الثورتين التونسية والمصرية النظر بعمق إلى الدور الذي لعبته شخصيات ومجموعات تنتمي إلى مختلف الشرائح الوسطى، وألح ذلك التساؤل على أذهان السياسيين والمفكرين ومختلف الأحزاب، وتمركز ذلك الإلحاح على ضرورة تقديم تفسير لدور طلائع من شرائح الطبقة الوسطى أسهمت بفعالية في قيادة الثورة. ومن نافلة القول إن الأمر لا يجد إجابة كاملة في الضرر الاقتصادي والمعاشي الذي لحق بالشرائح المتوسطة، التي ظلت بعيدة عن الفقر والعوز، واستمرت في تأمين مستوى معاشي لا يندثر بالجوع والفقر، وإن تقلص دورها الاستهلاكي وتراجعت قدراتها الشرائحية وعجزت شرائح منها عن تأمين المستوى الخدماتي الذي عاشته سابقاً.

إن التمايزات في الطبقة الوسطى وشرائحها، حيث تزايدت الواردات المالية لشرائح منها بفعل تموضعها في هيكل الفساد وإشغالها حلقات وسيطة في سلم التراتب الوظيفي ورغم ذلك فإن طابع دور تلك الشرائح ظل وطنياً ومؤيداً للثورة بفعالية.

وهكذا فإن التفسير الاقتصادي لا يشكل سندا عميقاً ووحيداً للبرهنة على الدور الذي اضطلعت به الطلائع المنتهية إلى الشرائح الاجتماعية الوسطى. لقد كانت الشرائح المتوسطة بعيدة عن حافة الهاوية حيث تمكن الحكام من جعل الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وحرفيين وأصحاب ورش ومتاجر صغيرة، تمكن الحكام، من جعل تلك الجماهير تعيش سنوات على حافة الهاوية بحيث لا تتدفع الجماهير إلى الهاوية وتظل مشغولة في الركض وراء رغيف الخبز ولا تجد وقتاً أو مساحة في الفكر لإشغالها بصورة دائمة وجدية بالقضايا الوطنية، وتحول دون تأمين ظروف تساعد على ممارسة الفعل السياسي، ناهيك عن دور الأجهزة الأمنية والهياكل النقابية المشلولة.

أما الشرائح المتوسطة في وضعها الاقتصادي ومستواها المعاشي فإنها كانت تجد متسعاً لتطوير معارفها وأعمال الفكر في قضايا الوطن والسياسات الداخلية والخارجية.



الأمنية وإمساکها القرار الذي كان فعلياً من طبيعة عمل الشرائح المتوسطة والتي اعتادت على التأثير الفاعل من خارج الإدارات، أو بحكم عملها في إدارات الدولة. إن واقعها المتوسط جعلها في ظروف قوانين الطوارئ قوة مهمة وغير فاعلة ولا دور مؤثراً لها، وقد أفقدها ذلك دورها الاجتماعي الذي تكون على قاعدة علاقتها في الأوساط الشعبية التي كانت تجد فيها مساعداً لحل الكثير من مشاكلها الآنية والتي تحولت إلى الإهمال تحت تأثير العقلية الأمنية التي كانت تمارس بشكل مفضوح إهمال قضايا الجماهير الشعبية والتلاعب بها وإخراج المسائل عن مساراتها القانونية والتدخل في كل صغيرة وكبيرة.

إن الشرائح المتوسطة شكلت في تور المجتمع البرجوازي الصناعي الزراعي قوة للقوانين التي تخدم ذلك النظام، وهي قوة في وضع القوانين وقوة في تطبيقها وقد تآكل ذلك الدور بفعل مصالح الطغمة المالية الفاسدة وتزايد دور الأجهزة الأمنية.

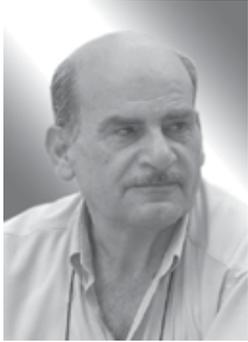
وخلاصة الأمر تكمن في أن تفاعلات وتداعيات العلاقات الرأسمالية الطفيلية أفقدت الشرائح المتوسطة دورها وقيمتها كرامتها الوطنية والذاتية وأضرت بمصالحها الاقتصادية والمعاشية.

■ ■

أن التوتيه الضروري هو أن محفزات دور طلائع من الشرائح المتوسطة طورت قدراتها المعرفية وذهبت طلائعها إلى فعل إيجابي على الصعيد السياسي، وحفز ذلك دور الطغمة المالية الأوليفارشية التي أضعفت دور وهيبة الشرائح المتوسطة على المستوى الاجتماعي وحالت دون ممارسة دورها الوظيفي الفاعل باعتبارها حلقة متوسطة في مواقع السلم الوظيفي، ناهيك عن أن الفرز في صفوف تلك الشرائح كان محدود النتائج، سواء في العمل الوظيفي أو خارجه. صحيح أن أفراداً من تلك الشرائح انتهوا إلى وضع في صلب عداد الطغمة الأوليفارشية، لكن الغالبية الساجفة وجدت نفسها قنوات للفساد ومراكزه ومفاصله الأساسية وذلك شأن من كانوا في دوائر الدولة ودواوينها، أما من كانوا من تلك الشرائح المتوسطة يمارسون أعمالهم (الحررة) فقد وجدت غالبيتهم أن الفساد المستشري تزايدت تأثيراته وتداعياته على قيمهم ومكانتهم واحترامهم اجتماعياً وزاد الطين بلة الدور غير المحدود بلطبجية النظام الأمني.

إن الشرائح المتوسطة كونت لنفسها قيمة اجتماعية ووظيفية هامة، فهي ملنقى التيارات الصاعدة من الجماهير الشعبية والتيارات الهابطة من المفاصل الوظيفية، وقد انهار ذلك الدور بفعل ما قامت به الأجهزة

دروس يومي «النكبة والنكسة»



◀ حمزة منذر

يجري الحديث كثيراً الآن عن الثورات العربية وتمتلى الشاشات التلفزيونية و وسائل الإعلام المسموع والمقروء بالتحليلات والتصنيفات المتعددة حول ما يجري في بلدان عربية عدة. ويحتدم النقاش حول طبيعة الحراك الشعبي في هذا البلد أو ذاك بين المبالغة والتقزيم بحسب رؤية وانتماء كل المشاركين بهذا النقاش سواء أكانوا أفراداً أم أعضاء في أحزاب سياسية مختلفة.

إن الحراك الشعبي وعودة الجماهير إلى الشارع هما ظاهرتان موضوعيتان في عالمنا العربي الآن، والعنصر الغالب فيهما الأجيال الشابة التي ضاقت ذرعاً بالقوى السياسية الحاكمة وغير الحاكمة والتي انقطع الإرسال والاستقبال بينها وبين من تدعي تمثيلهم اجتماعياً.

من هنا كثر الحديث عن حق حول عدم ارتهان الحراك الشعبي إلى قيادة سياسية محددة ولكن لا يستطيع أحد أن يطعن في التوجه الوطني والاجتماعي للملايين التي خرجت إلى الشوارع، ولا يعيب الحراك الشعبي السلمي أن هناك قوى طبقية داخلية وخارجية معادية حاولت وبمختلف الأساليب ركب موجة الحراك و تاريضه وتحويله مجدداً لخدمة مصالحها التي تتناقض جذرياً مع مصالح الجماهير.

بعد الذي حدث في يومي «النكبة والنكسة» لابد من عودة الحديث عن الثورة الفلسطينية الأصيلة كونها الأساس في المواجهة بين حركة التحرر الوطني العربية وبين القوى الاستعمارية ورأس حريتها الحركة الصهيونية العالمية منذ الربع الأول من القرن العشرين وحتى الآن. ولاشك أن المقاومة الفلسطينية الشعبية منذ «وعد بلفور» وضد المشروع الصهيوني المدعوم من الإمبريالية العالمية، كانت الأساس في التاريخ الكفاحي لكل شعوب المنطقة.

ومن هنا يمكن تفسير حجم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والصهيونية العالمية لتجفيف منابع الثورة الفلسطينية ومحاولات عزلها وإبعاد تأثيرها عن الشعوب العربية، وكان لهما ذلك بعد رحيل عبد الناصر ومجيء نظامي السادات ومبارك وصولاً إلى ارتهان النظام الرسمي العربي لمشينة التحالف الأمريكي الصهيوني وتنفيذ مخططاته في المنطقة!

لكن الشعب الفلسطيني لم يستسلم، وعلى الرغم من حالة المواجهة المزروجة التي خاضها مع قوى الاحتلال الصهيوني ومع قوى الاستسلام العربي بما في ذلك بعض القوى الفلسطينية التي ذهبت في طريق المساومات والمبادرات والمفاوضات، والتفريط بالحقوق الوطنية، استطاع هذا الشعب أن يفسر انتفاضتين شعبيتين غير مسبوقتين في التاريخ الفلسطيني في عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠، قوامهما الأساسي من جماهير الشباب، والتي بدت أكثر تمسكاً وحرصاً على استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وعندما اشتد الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني بقيت جماهير الانتفاضتين وأكثر من عشرة آلاف أسير فلسطيني في زنازين الاحتلال أكثر وفاء وتمسكاً بخيار المقاومة حتى زوال الاحتلال وفرض حق العودة لأكثر من خمسة ملايين لاجئ إلى وطنهم فلسطين.

ومن هنا تأتي أهمية دروس ذكرى يومي «النكبة والنكسة» في هذا العام، في مارون الراس وعين التينة والقنيطرة، يكفي شرفاً لكل من شارك في فعاليات يومي ١٥ أيار و٥ حزيران وعلى رأس كل هؤلاء الشهداء والجرحى، أن كل أشكال المفاوضات مع العدو الصهيوني لم تزحج الكيان الصهيوني قيد أنملة عن احتلال الأرض مثلما أخافته جماهير الشعب وهي تتجه نحو حدود الأرض المحتلة. وهذا يؤكد أن خيار المقاومة الشعبية هو الذي سيحرر الأرض ويعيد الكرامة الوطنية المفقودة جراء دوام الاحتلال.

لقد أسقط الشباب الفلسطيني- السوري نظرية مؤسس الكيان الصهيوني دافيد بن غوريون «إن الكبار سيموتون والصغار ينسون»، كما أن جيش الاحتلال الذي يعمل ليل نهار لاستعادة هيئته المفقودة بعد الصمود الأسطوري للمقاومة في لبنان عام ٢٠٠٦ والمقاومة الفلسطينية مع بداية ٢٠٠٩ أصيب بحالة ذهول من شجاعة الشباب السوري- الفلسطيني الأعزل من السلاح في ذكرى النكبة والنكسة.. ولعل الذي يخيف الدوائر الإمبريالية والصهيونية أكثر من أي شيء آخر هو أن تتوفر للشباب السوري والفلسطيني ليس فقط السلاح المطلوب للكفاح الشعبي المسلح، بل الدعم والحماية الضروريين شعبياً ورسمياً في سورية ولبنان وفلسطين.

من هنا لا يمكن القول بما حدث يوم تشييع الشهداء في مخيم فلسطين بدمشق، لأن ما حدث لن يستفيد منه إلا العدو الصهيوني، في حين تتحول الوحدة الوطنية الفلسطينية إلى أهم مطالب الجماهير الفلسطينية في الداخل والشوات.

h.monther@kassiou.org

موسكو: القذافي فقد شرعيته



الحكومة الليبية، موسى إبراهيم، فإن الخطيب أجرى «محادثة إيجابية» مع المسؤولين الليبيين، وبحث الوضع «على الأرض».

وأضاف إبراهيم «نريد أن تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، نريد إعطاء بعد دولي لخريطة طريق الاتحاد الأفريقي».

وتقترح تلك الخريطة وفقاً لإطلاق النار وحواراً وطنياً من أجل انتقال ديمقراطي، لكن الثوار رفضوها لأنها لا تتضمن تنحي معمر القذافي.

أما الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز- الذي يرأس لجنة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي المكلفة إيجاد تسوية تفاوضية للنزاع الليبي- إن القذافي لم يعد بإمكانه قيادة ليبيا، وإن عليه أن يتنحى عن الحكم «دون المزيد من الأضرار».

وأضاف في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية أن رحيل القذافي بات ضرورياً، وأنه لا بد من التفاوض من أجل حل سياسي للأزمة في ليبيا، مؤكداً أن قصف الناتو لآليات ومقار قوات القذافي لن يحل المشكلة.

وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما أكد في وقت سابق في واشنطن إن «القذافي راحل إن عاجلاً أو آجلاً»، وإن الضغوط الدولية ستزداد على القذافي حتى يتنحى عن الحكم.

وأضاف في مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال زيارتها الولايات المتحدة أنهما اتفقا على ضرورة تنحي القذافي.

وكانت دول الاتحاد الأفريقي دعت إلى وقف هجمات الناتو على قوات القذافي، وإفساح المجال لتفاوض يفضي إلى حل سياسي.

وجددت حكومة القذافي الثلاثاء التزامها بمبادرة الاتحاد الأفريقي وقررت في اجتماع أن تطلب من أعضاء مجلس الأمن عقد جلسة طارئة لمراجعة تنفيذ القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ بخصوص ليبيا، واللذين يتهمن نظام القذافي قوات الناتو بخرقهما.

وقررت الحكومة تكليف وزارة العدل برفع قضايا «ضد حلف الناتو وعدوانه على الشعب الليبي وضد كل من تسبب وساهم في هذا العدوان»!!

● **المصدر: وكالات**

إيجاد مخرج من هذه الأزمة، ولن تنفع الوصفاة الأجنبية أبداً. لقد قيم قذاف الدم جهود الوساطة التي تبذلها موسكو إيجابياً».

وأكد المسؤول الروسي إن بلاده «لها وضع فريد في ليبيا الآن، فنحن لم نقطع العلاقات مع طرابلس وأقمنا علاقات مع بنغازي»، كما أنها تريد أن تكون جسراً بين الجانبين.

وكان مارغيلوف وصل الثلاثاء إلى العاصمة المصرية بعد زيارته لبنغازي حيث التقى مع قيادة المجلس الوطني الانتقالي الليبي. وأكد مارغيلوف بعد مغادرة بنغازي أن الجهود الروسية للوساطة في تسوية النزاع الليبي مطلوبة، كما لم يستبعد إمكانية قيامه بزيارة طرابلس. وأعرب عن استعداده للتوجه إلى العاصمة الليبية في حال الضرورة، مضيفاً أنه يجب أن يرفع تقريراً إلى الرئيس الروسي، وفيما بعد ستقرر وجهته من القاهرة بين طرابلس أو موسكو.

إضافة لذلك طلبت المعارضة الليبية مساعدتها في رفع القيود عن الأموال الليبية المجمدة في المصارف الأجنبية. كما أشار إلى أن المجلس الوطني الانتقالي يسعى للحصول على هذه الأموال. وحسب ما نشرته وسائل الإعلام الغربية يبلغ حجم الأموال الليبية المجمدة حوالي ٣٠ مليار دولار إضافة إلى أموال القذافي الشخصية المجمدة في الاتحاد الأوربي وسويسرا واليابان.

وأشار مارغيلوف إلى أن المجلس طلب تقديم مساعدات وقروض للحصول على الوقود والزيوت والمواد الغذائية.

وقال المسؤول الروسي إن المجلس الوطني الانتقالي المعارض دعا موسكو إلى فتح ممثلية إعلامية في بنغازي، موضحاً أنه اتصل بموسكو وأبلغ الرئيس ديمتري ميدفيديف بمقترح المجلس الوطني الانتقالي حول فتح مقر لبعثة إعلامية أو لبعثة اتصالات، على اعتبار أن قراراً كهذا في روسيا هو من صلاحيات الرئيس.

في هذه الأثناء أجرى الموفد الخاص للأمم المتحدة عبد الإله الخطيب محادثات مع مسؤولين ليبيين في العاصمة طرابلس، ووفقاً للمتحدث باسم

قال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى أفريقيا، ميخائيل مارغيلوف، إن العقيد معمر القذافي فقد شرعيته، وأن روسيا ستدعم حرية الشعب الليبي واستقلاله، مشدداً من ناحية ثانية أنه لا وجود لاحتمال تقسيم ليبيا حتى نظرياً.

وأوضح «لم يطرح موضوع تقسيم ليبيا لا في دوفيل خلال لقاء الثماني الكبار ولا في بنغازي خلال محادثاتي مع ممثلي المجلس الوطني الانتقالي، ولا مع أحمد قذاف الدم، إن هذا الموضوع لم يبحث حتى نظرياً».

وحسب ما نشرته وسائل الإعلام فإن أحمد قذاف الدم قد هرب من ليبيا إلى مصر في ٢٥ شباط الماضي احتجاجاً على القسوة التي تعاملت بها السلطة الليبية مع مظاهرات الاحتجاج، ونشر وسائل الإعلام إلى أن قذاف الدم من المقربين جداً للعقيد القذافي وكان يكلف بمهام مختلفة.

وكانت المعارضة الليبية اتهمت قذاف الدم في نهاية نيسان بأنه يجمع مرتزقة للقذافي، ولكنه دعا في أواسط أيار «قبيلته» للانضمام إلى المعارضة الليبية.

وقال مارغيلوف «بالنسبة لنا من المهم مقارنة المواقف التي أطلعت عليها في بنغازي بالمواقف التي أعلنها أحمد قذاف الدم باعتباره الشخص الذي يحق له الكلام باسم تلك الجهة من طرابلس التي تفكر استراتيجياً بمستقبل ليبيا».

وحول مستقبل معمر القذافي قال «كل الخيارات موجودة أمام مستقبل الزعيم الليبي. وحسب رأي المجلس الوطني الانتقالي أنه خلال أسبوعين مادام لم يصدر قرار من المحكمة الجنائية الدولية فإن الباب مفتوح لمختلف الخيارات حول مستقبل القذافي، وإن الخيار الوحيد المغلق هو استمراره في قيادة الدولة».

وحسب المبعوث الروسي يتضح «أن الجانبين يدركان جيداً أن الأوضاع الليبية الحالية لا يمكن أن تحل عسكرياً، ولابد اليوم من الحديث عن إعادة بناء البلاد». وأضاف «بإمكان الليبيين فقط

البيرو: «إلى اليسار دن»..!

على قطاع المناجم وتوزيع النمو الكبير بشكل أفضل (٨.٧٪ في ٢٠١٠) خصوصاً لصالح ولايات الانديز النائية حيب تبلغ نسبة الفقر ٦٠٪.

ويجسد فوز أومالا عودة اليسار إلى الرئاسة من الباب العريض بعد ٣٦ سنة على النظام العسكري للجنرال خوان فيلاسكو الفارادو (١٩٦٨-١٩٧٥).

ولم يعد اليمين في السلطة سوى في بلدين من أمريكا الجنوبية هما تشيلي وكولومبيا.

وقال ماريو (٤٦ عاماً) في وسط ليما «إن خروج الشعب من حالة السبات التي استمرت نصف قرن أمر ممتاز وإدراكه بأن السلطات الاقتصادية تستفيد من ضعف الفقراء وتملي الأجندة السياسية».

وقالت ليليانا كروز (٣٠ عاماً) «آمل في أن يفي بوعوده والا فسيكون هناك انتفاضات»، ويقول محللون إن فوز أومالا انتصار للفئات التي لم تستفد من النمو خلال السنوات العشرة الأخيرة ويقوم معظمها في المناطق النائية في البلاد. ويتظاهر هؤلاء بانتظام احتجاجاً على استغلال أراضيهم.

وسيضطر أومالا المتزوج من نادين اريديا وهو اب لثلاثة أولاد الى تشكيل تحالفات في البرلمان حيث يمثل حزبه ب٧٠ مقعداً فقط من أصل ١٣٠.

● **ا ف ب**

واشنطن تواصل القصف القاتل على أراضي الحليف الباكستاني



قتل ١٦ شخصاً على الأقل الأربعاء بصواريخ أطلقتها طائرات أمريكية بدون طيار في شمال غرب باكستان. حيث قال «مسؤولون أمنيون» إنها «استهدفت مسلحي تنظيم القاعدة وحركة طالبان».

وقال مسؤول كبير في القوات الأمنية- رفض الكشف عن اسمه- لوكالة الأنباء الفرنسية إن طائرات أمريكية دون طيار أطلقت خمسة صواريخ على «مسكر تدريب للمتطرفين» في قرية زوياناري في منطقة شمال وزيرستان، مما أدى إلى مقتل ١٦ منهم.

غير أن مسؤولين في المخابرات الباكستانية أكدوا لوكالة رويترز أن هجومي صاروخين «يعتقد» أن طائرة أمريكية دون طيار شنتهما، أسفرا عن مقتل ٢٢ مسلحاً على الأقل في منطقة وزيرستان الباكستانية.

وكشف المصدر أن صاروخين أصابا مجمعا للمسلحين يشبه الحصن في منطقة شوال في شمال وزيرستان على الحدود مع أفغانستان، وبعد وقت قصير أطلق صاروخان آخران على مركبة يشتبه في أنها تحمل مسلحين في جنوب وزيرستان على بعد ثلاثة كيلومترات من موقع الهجوم الأول.

وقال مسؤول- رفض ذكر اسمه- إن «١٨ متشدداً بينهم أجنب قتلوا في الهجوم على المجمع»، وأضاف أن أربعة مسلحين آخرين قتلوا في الهجوم على المركبة.

وقال مسؤول آخر في المخابرات للوكالة نفسها إن المسلحين طوقوا المنطقة، ولم يسمح بدخول أي شخص إلى موقعي الهجومين.

وقتل الاثني الماضي ١٨ مسلحاً بصواريخ أطلقتها

أمريكية عملية أدت إلى مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في شمال باكستان يوم ٢ أيار الماضي.

وتسارعت وتيرة عمليات إطلاق الصواريخ من طائرات بدون طيار بشكل ملحوظ منذ أواخر ٢٠٠٨ بعدما بدأت عام ٢٠٠٤.

وتعتبر الولايات المتحدة المناطق القبلية «من المناطق الأكثر خطورة في العالم» وتقول إنها مقر لشبكة القاعدة. في حين أقامت طالبان وشبكات أخرى مرتبطة بالقاعدة مراكزها هناك أيضاً.

ويؤكد المسؤولون الأمريكيون أن الضربات الصاروخية أدت إلى إضعاف شبكة القاعدة إلى حد كبير، وأسفرت عن مقتل قادة بارزين بينهم قائد حركة طالبان الباكستانية سابقاً بيعة الله محسود.

ورغم التنديد الرسمي والشعبي بالهجمات الأمريكية، لم تتوقف الغارات منذ شن قوة خاصة

وفي ساحة دوس دي مايو صعد أومالا إلى المنصة وقال لحشود مناصريه الذين رفعوا أعلام البيرو «أؤكد تعهدي بتحقيق تنمية اقتصادية مع دمج اجتماعي اعتباراً من ٢٨ تموز (تاريخ تنصيبه رئيساً)».

أومالا وهو من أصل هندي كما ٨٠٪ من شعب البيرو، يريد أن يقلص اعتماد البلاد

خلافاً لتعهداته العلنية بإلغاء الأسلحة النووية

أوباما يدرس إنتاج مقاتلات دون طيار للقصف الذري

◀ **حيدر رضوي**

وضعت وزارة الدفاع الأمريكية خطة لزيادة الإنفاق على تحديث الأسلحة النووية وإنتاج طائرات دون طيار لاستخدامها في عمليات قصف ذري. وحذر الخبراء من خطر تقويض هذه السياسة للجهود العالمية الموجهة نحو نزع السلاح، وتناقضها مع تعهدات الرئيس باراك أوباما المتكررة بتحريح العالم من الأسلحة النووية.

فقد طلب الجيش الأمريكي من الكونغرس الموافقة على تخصيص ٢١٣ مليار دولار لمهمة «تحديث» الأسلحة النووية على مدى السنوات العشرة المقبلة، بالإضافة إلى متوسط إنفاق سنوي قدره ٥٤ مليار دولار على صيانة الأسلحة النووية.

ويقدر الخبراء المستقلون أنه من المرجح أن يتم إنفاق جزء كبير من زيادة التمويل المطلوبة، على إنتاج طائرات وغواصات وصواريخ باليستية عابرة للقارات، كلها جديدة، والمزيد من المرافق والتسهيلات لبناء جيل جديد من الأسلحة النووية.

يشار إلى أن الكونغرس الأمريكي يناقش حالياً إدخال تخفيضات في الميزانية المقبلة. وبالتالي فقد يكون من غير المتوقع أن ينظر غالبية النواب في مساعلة إدارة باراك أوباما الآن عن الأساس المنطقي وراء تطوير نظم جديدة للأسلحة النووية.

عن هذا أكد ديفيد كريبجر، رئيس مؤسسة عهد السلام ومقرها الولايات المتحدة، أن طلب الجيش الأمريكي زيادة التمويل لصيانة وتحديث الأسلحة النووية يتناقض تماماً مع التزام نزع السلاح النووي.

فمنذ توليه الرئاسة في يناير ٢٠٠٩، ألقى أوباما سلسلة من الخطب المناصرة لتفضية نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، لكنه، مثل من سبقه في المنصب، ابتعد عن تحديد موعد نهائي لإلغاء الأسلحة النووية في بلاده وخارجها.

يلقب رئيس مؤسسة عهد السلام: قال (أوباما) أشياء لطيفة حول نزع السلاح النووي... لكنه، على ما يبدو، وافق على إنفاق ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار على تحديث الأسلحة النووية.

ونبه كريبجر إلى أن ما يسمى ببرنامج الأسلحة النووية «الجديد» يشمل أيضاً إنتاج طائرات دون طيار لتحمل أسلحة نووية، مؤكداً «أنها عملية قتل عن بعد»، وأن إنتاج طائرات دون طيار مزودة بالأسلحة النووية هو «دعوة إلى الفوضى النووية».

وأعرب عن مخاوف قيام دول أخرى يشتهب في حيازتها أو

نمو الاقتصاد العالمي يتراجع لـ ٢,٣٪

راجع البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام الجاري باتجاه الانخفاض، حيث توقع ألا يتعدى نموه نسبة ٢,٣٪ في حين كانت النسبة ٢,٨٪ في ٢٠١٠، وعزا هذا التباطؤ إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط.

وقالت المؤسسة المالية الدولية في تقريرها نصف السنوي إن الاقتصاد العالمي سينتعش قليلاً في العام المقبل، غير أن أي زيادات مستقبلية في أسعار النفط والغذاء - المرتفعة أصلاً - قد تعوق نمو هذا الاقتصاد وتلحق الضرر بالفقراء، حسب تصريح كبير الاقتصاديين في البنك جيستين لين.

وبعيداً عن التطرق إلى الأزمة البنوية في النظام الرأسمالي، زعم التقرير إن الاضطرابات في المنطقة العربية وتداعيات أزمة اليابان ستؤثر بشدة على نمو البلدان المعنية مباشرة بهذه الأحداث وتدفع أسعار النفط إلى المزيد من الارتفاع.

ويخصوص أسعار النفط، جاء في تقرير البنك الدولي أنه بعدما ناهزت في المتوسط ٧٩ دولاراً للبرميل عام ٢٠١٠، ينتظر أن تحوم حول ١٠٧ دولارات عام ٢٠١١ قبل أن تتخفص قليلاً فيما بعد.

وبالنسبة للدول الغنية فإنها لا تزال تبحث عن طريقها إلى ما يوصف بالتعافي الاقتصادي من آثار الأزمة المالية العالمية، حيث توقع البنك أن يتباطأ نموها من ٢,٧٪ في العام الماضي إلى ٢,٢٪ في ٢٠١١، وهو معدل أقل من المتوقع سابقاً حيث كان في حدود ٢,٤٪.

أكبر الاقتصادات العالمية ممثلاً في الولايات المتحدة سينمو بنسبة ٢,٦٪ هذا العام قبل أن يرتفع قليلاً في العام ٢٠١٢ ليسجل نسبة ٢,٩٪. وقال المشرف على وضع التقرير أندرو برنز في مؤتمر صحفي إن الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود، غير أنه «استبعد» حدوث انتكاسة أخرى لهذا الاقتصاد.

من جانب آخر قال البنك الدولي إن التعافي الاقتصادي لأوروبا يواجه «رياحاً معاكسة قوية»، منشؤها شكوك تحوم حول أزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو، وهكذا لن ينمو اقتصاد دول المنطقة خلال العام الجاري إلا بـ ١,٧٪. ثم يصعد بشكل طفيف إلى ١,٨٪ في ٢٠١٢.

أما ما توصف بالاقتصادات الصاعدة فستسجل نسبة نمو تناهز ٦,٣٪ في ٢٠١١ مقابل ٧,٣٪ في العام الماضي، ومن المنتظر أن تحافظ هذه الاقتصادات على النسبة نفسها - أي ٦,٣٪ - عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وأشار برنز إلى أن النمو القوي لهذه الاقتصادات الصاعدة أفرز طلباً متنامياً على السلع مما دفع أسعارها إلى الارتفاع، مضيفاً أن أغلب هذه الاقتصادات عاد إلى نفس مستويات الإنتاج لمرحلة ما قبل الأزمة العالمية.

■ **وكالات**



تطويرها لبرامج أسلحة نووية بتعمد المزيد من التحدي الذري في السنوات المقبلة.

فقد شنت الولايات المتحدة على مدى أكثر من عقد كامل حملة قوية على إيران وكوريا الشمالية، للاشتباه في محاولة الأولى تطوير أسلحة نووية، وبسبب برنامج الثانية النووي المعلن. لكن واشنطن لم تعط إشارة واضحة عن متى تستعد لتدمير ترسانتها النووية الضخمة الخاصة بها.

وتشارك مؤسسة عهد السلام المشاركة في «مبادرة القوى الأوسط» التي تضم ثمانية من كبرى المنظمات الدولية الناشطة في مجال نزع السلاح، تشارك في الجهود الرامية إلى الضغط من أجل تسريع عملية تقودها الأمم المتحدة، تجاه عدم الانتشار النووي ونزع السلاح الكامل.

وتدافع المبادرة عن حتمية فرض «حظر قانوني يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وقابل للتطبيق، على الأسلحة النووية»، واتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من خمس نقاط لنزع السلاح النووي، والذي يدعو إلى إبرام اتفاقيات إطارية متبادلة أو معاهدة دولية لحظر الأسلحة النووية.

وصرح رئيس المبادرة ريتشارد بتلر في بيان له «تتطلب الرغبة الغالبة بين الحكومات والشعوب في إلغاء الأسلحة النووية، اتخاذ إجراءات عملية»، محذراً من أن «وجود الأسلحة النووية المستمر يهدد الجميع ويشكل مخاطر غير مقبولة».

كما تتواصل المبادرة مع الدبلوماسيين في العالم للضغط من أجل الحصول على دعمهم لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تلتزم الدول النووية بموجبها بالقضاء على الأسلحة النووية.

وقدم باتلر، الدبلوماسي المخضرم استرالي الأصل، الذي عمل في الأمم المتحدة كمفتش للأسلحة النووية، موجزاً للحكومات في الأمم المتحدة كجزء من مشروع المبادرة الجاري لضمان تنفيذ الاتفاقات المبرمة بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وتزامناً مع تحضير باتلر لسلسلة من المحادثات مع دبلوماسيين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بشأن إجراءات نزع السلاح، شرع مؤسس المبادرة السناتور دوغلاس روش من كندا في جولة حول العالم لنفس الغاية.

وقبل مغادرته إلى أوروبا والصين وروسيا والهند صرح روش، الذي جرى ترشيحه سابقاً لجائزة نوبل، أنه تم حظر الألفام الأرضية والذخائر العنقودية «عندما أدرك الناس العواقب الإنسانية المترتبة على استمرار استخدامها».

وتابع قائلاً «هناك الآن إدراكاً مماثلاً للتهديد (الذي تمثله) الأسلحة النووية للبشرية، وليس فقط إذا ما جرى استخدامها، ولكن أيضاً من خلال التهديد باستخدامها وحيازتها وانتشارها».

من جانبه، أشى كريبجر على جهود نظيره الكندي من أجل نزع السلاح النووي والسلام، لكنه أكد في نفس الوقت على القلق من عواقب الإجراءات التي قد يتخذها الكونغرس والإدارة الأمريكية في الأيام المقبلة.

وأضاف إن «مواصلة الولايات المتحدة البحث على الهيمنة في العالم يمثل مشكلة كبرى».

وقال إنه «يجب على واضعي السياسات في واشنطن أن يدركوا أن أمن الولايات المتحدة لا يكمن في زيادة الميزانية العسكرية، ولكن في تقليصها بشكل كبير»، وأنه «من شأن الزيادة (في الإنفاق) على الأسلحة النووية أن يبعث برسالة إلى العالم بأن الولايات المتحدة ليست جادة بشأن نزع السلاح النووي».

(أي بي إس)

هذه كلفة الصواريخ..

فما تكلفة آثار انفجارها؟

وأشارت إلى أن مجموع ما أنفقته بريطانيا على عمليات قواتها في ليبيا بلغ نحو ٧٥ مليون جنيه (١٢٣ مليون دولار) حتى الآن، وهو رقم يفوق بكثير المبلغ الذي خصصه وزير الخزانة البريطاني جورج أوزبورن في آذار الماضي لعمليات القوات البريطانية في ليبيا.

وتحدث وزير الدولة البريطاني لشؤون القوات المسلحة نك هارفي عن الكلفة التقديرية لمساهمة بلاده في عمليات حلف شمال الأطلسي بليبيا رداً على سؤال برلماني.

ونسبت الصحيفة إلى الوزير هارفي قوله إن التكاليف الحقيقية لمشاركة المملكة المتحدة في عمليات حلف الناتو متواضعة بالمقارنة مع عمليات أخرى مثل أفغانستان.

وقالت الصحيفة إنه إذا استمرت الحملة في ليبيا ستة أشهر فإن القادة العسكريين يعتقدون بأن فاتورة بريطانيا قد تزيد عن مليار جنيه (١,٦٤ مليار دولار)..!!

فماذا عن تكلفة إخراج ليبيا شعباً ودولة واقتصاداً من تحت ركام القصف الأطلسي والافتتال الأهلي، ومن سيعوض أهلها الفاتورة التي يدفعوها يومياً؟؟

■ ■

قالت صحيفة بريطانية إن لندن تنفق ستة ملايين جنيه (٩,٨ ملايين دولار) في الأسبوع على القنابل والصواريخ في حرب ليبيا.

وأوضحت «ديلي ميل» أن النفقات تأتي في وقت تطالب فيه حكومة الائتلاف البريطانية بخفض كبير في نفقات الخدمات العامة بما فيها خفض النفقات الدفاعية.

وقالت الصحيفة إن القوات البريطانية استخدمت ما قيمته ٦٦ مليون جنيه (١٠٨ ملايين دولار) من الذخائر الموجهة بدقة، بما في ذلك ٢٠ صاروخ توماهوك التي تُطلق من الغواصات ضد كتائب القذافي خلال ١١ أسبوعاً من القتال. (علماً بأن الصواريخ البريطانية والأمريكية تطال الكتائب والمناوئين لهم وأبناء الشعب الليبي عموماً دون تمييز).

وأضافت أن بريطانيا تنفق أيضاً ٢٨٥ ألف جنيه (٤٧٧ ألف دولار) في الأسبوع على سكن طواقم سلاحها الجوي، بما في ذلك سكنها في قاعدة جيوبا ديل كولي الجوية في جنوب إيطاليا، أي ما مجموعه ٢,١ ملايين جنيه (٥ ملايين دولار)، فضلاً عن ٢٠٠ ألف جنيه في الأسبوع على وقود الطائرات الحربية، و١٣ ألفاً على علاوات الجنود أسبوعياً، منذ مشاركتها في العمليات الجوية بليبيا.



أزمة الديون الأوروبية تتفاقم



لكن البنك المركزي الأوروبي لا يزال يرفض أي حل يمكن أن ينظر له في هذا الإطار، بمعنى أنه يريد من حاملي السندات والمستثمرين فيها تمديد أجل الاستحقاق بصورة طوعية. ولذلك

فإن منطقة اليورو تلجأ إلى لعبة كسب الوقت. ومثل المعهد الدولي للمالية، قد لا يكون لدى منطقة اليورو الكثير من الأمل فيما يتعلق بمشكلة اليونان، لكنها تحتاج إلى إعطاء أيرلندا والبرتغال وربما إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا الوقت لتنفيذ سياسات التقشف وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

وتأمل في أن تكون قوة العدوى قد ضعفت عندما تستطيع اليونان بعد حين تسديد جزء كبير من الدين. لكن هذا التصور يعتمد على نجاح عدة عناصر.

وبالنظر إلى ما حدث في الأزمة المالية العالمية في نهاية ٢٠٠٨ فإن مثل هذا النجاح غير مضمون. ولا يبدو الوضع في منطقة اليورو أسوأ بكثير من مناطق أخرى في العالم مثل اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا.

وطبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن عجز الموازنة في منطقة اليورو سيصل إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام و٣٪ في ٢٠١٢.

وبالمقارنة سيصل عجز الموازنة في الولايات المتحدة إلى ١٠,١٪ هذا العام وإلى ٩,١٪ في ٢٠١٢، بينما سيصل في اليابان إلى ٨,٩٪ هذا

لكن البنك المركزي الأوروبي لا يزال يرفض أي حل يمكن أن ينظر له في هذا الإطار، بمعنى أنه يريد من حاملي السندات والمستثمرين فيها تمديد أجل الاستحقاق بصورة طوعية. ولذلك

فإن منطقة اليورو تلجأ إلى لعبة كسب الوقت. ومثل المعهد الدولي للمالية، قد لا يكون لدى منطقة اليورو الكثير من الأمل فيما يتعلق بمشكلة اليونان، لكنها تحتاج إلى إعطاء أيرلندا والبرتغال وربما إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا الوقت لتنفيذ سياسات التقشف وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

وتأمل في أن تكون قوة العدوى قد ضعفت عندما تستطيع اليونان بعد حين تسديد جزء كبير من الدين. لكن هذا التصور يعتمد على نجاح عدة عناصر.

وبالنظر إلى ما حدث في الأزمة المالية العالمية في نهاية ٢٠٠٨ فإن مثل هذا النجاح غير مضمون. ولا يبدو الوضع في منطقة اليورو أسوأ بكثير من مناطق أخرى في العالم مثل اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا.

وطبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن عجز الموازنة في منطقة اليورو سيصل إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام و٣٪ في ٢٠١٢.

وبالمقارنة سيصل عجز الموازنة في الولايات المتحدة إلى ١٠,١٪ هذا العام وإلى ٩,١٪ في ٢٠١٢، بينما سيصل في اليابان إلى ٨,٩٪ هذا

في مواجهتها أزمة الدين الحالية، فشلت منطقة اليورو في توظيف كل قوتها واختارت اللجوء إلى حلول ارتجالية فشل الواحد تلو الآخر بسبب ضعفه.

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال في تحليل إن صناع القرار في منطقة اليورو يعكفون على دراسة إمكانية تقديم قروض جديدة لليونان تقضي بمساهمة المستثمرين في السندات، لكن من غير المعروف شكل هذه المساهمة.

وتستهدف القروض الجديدة مساعدة اليونان خلال العامين القادمين رغم أن عدداً قليلاً من الاقتصاديين أو المستثمرين على قناعة بأنها ستسهم في حل المشكلة المالية لليونان بصورة شاملة.

ويقول المعهد الدولي للمالية الذي تشمل عضويته أربع مائة مؤسسة مالية في سبعين دولة في العالم، إن عملية تقديم المزيد من القروض قد تكسب المزيد من الوقت، لكنها ستترك مشكل قدرة اليونان على تسديد الديون دون حل.

ومن غير المعروف من هم حاملو السندات اليونانية الذين سيطلب منهم المساعدة وماذا سيطلب منهم بالضبط.

فبعض صانعي السياسة في منطقة اليورو يرغبون في مد فترة استحقاق السندات الحالية، وقد تنظر بعض مؤسسات التصنيف العالمية إلى ذلك بأنه إفلاس.

«**وول ستريت جورنال - الجزيرة نت**»

ربما..!

عن الشهداء

مهيّباً كان عرس الشّهداء في المخيم، مهيّباً لأنك تعرف الشهداء عن كتب، وتعرف كيف ماتوا عن كتب.. وقبلها كنت تعرف أية حياة كانوا يعيشون، وفي أي البيوت يسكنون..

كنت تعرفهم وتري في ملامحهم ظلال أحلامهم بحياة أقل وطأة وأكثر عدالة بقليل.. هذا طالب قضى حين كان يجب أن يكون في قاعة الامتحانات في اليوم التالي، ليقدّم امتحان الفلسفة بينما جسده النض أثر أن يقدم امتحان الوطن بلا فلسفة... هو لم يقرأ الطروسي بطل «الشراخ والعاصفة»، حين قال: «أنا وطني بلا فلسفة»... تلك مشكلة الطروسي والجيل الذي يمثله.. أما جيلك يا صراح هو الجيل الذي يجب أن يجتري فلسفته، ورؤيته للوطن كي لا يلقى مصير أجيال الهزائم والضياح....

وذلك موظف لديه ولد وزوجة حامل، ظل سنين طويلة يغمض عينيه ويحلم بفرصة واحدة لمواجهة العدو، ليقول لأطفاله حين يكبرون: «لقد بذلت ما بوسعي».. الآن لن يقول لهم ذلك بطريقة تقليدية، حيث الأول يحكي والآخرون يستمعون بإنصات أو بملل، بل ستكون المسألة مختلفة لأن الأب هو الحكاية نفسها.

المخيم الصغير خرج عن فكرة أبيه لاستقبال جثامينهم الطاهرة، ودعهم في احتفال اختلطت فيه الزعاريد بالدموع برشات الأرز والورود.. وبالرصاص الطائش الفاقد لبوصلته تماماً..

فكرت، بينما تعبر الجنازة، إن المستقبل موت.. قلت هي بداية لا تقبل نقاشاً، أليس القبر هو الآخر الأخير..؟ سنموت، اليوم أو بعد قرن.. كلنا سنموت.. لا أراها مشكلة، المشكلة فقط أن يكون الموت حل المشكلة...!! والمشكلة أن تبقى هناك مخيمات ولاجنون!!!

raedwahash@gmail.com ■

الثقف.. شاهداً وشهيداً



تريد أن ترى النور الذي غدا تحت حوافر الطغاة والقتلة، القدامى والمحدثين، ظلاماً مبيهاً...

وبعد مئة سنة ونيف أذكر أن المفكر الرائد، الجريء، المغتال (عبد الرحمن الكواكبي) مازال حياً بيننا، ينادينا، يشد على ايادينا، ويدلنا على الصراط المستقيم.. فهذا «الثقف» الحقيقي الذي منح، بجدارة موصوفة، ملامه وكتابات سمة الشمولية والديمومة في أكثر من مفصل خاصة في كتابه الفذ «طبائع الاستبداد» المعاصر والراهن على الرغم من مرور عشرات السنين عليه.. هذا «الثقف» الذي وقف حياته على مناهضة الظلم ومقاومة الاستبداد، ودفعها، أي حياته، ثمناً لجهده بآرائه «الثورية»، وفكره التحرري، فمات مسموماً (س..) في مصر التي التجأ إليها بعد أن تعرض للمضايقات والأذى والاضطهاد والسجن في مرحلة السلطة القاهرة للاستبداد.. هذا «الثقف» بامتياز استطاع باقتدار معرفي اكتشافي، إن جاز التعبير،

غيات رمزي الجرف

«الثقف هو الشاهد على المجتمعات الممزقة التي تنتجها، لأنه يستبطن تمزقها بالذات، وهو بالتالي ناتج تاريخي. وبهذا المعنى لا يسع أي مجتمع أن يتدمر ويتشكى من مثقفيه دون أن يضع نفسه في قفص الاتهام، لأن مثقفي هذا المجتمع ما هم إلا من صنعه ونتاجه...» (جان بول سارتر).

بعد أكثر من خمسين سنة أذكر أن لي عمراً قد ذاب كما يذوب العاشق المدنف في حضرة «عشتار».. وأن لي روحاً قد شردت في فضاءات لا تحد ولا تطل.. بل قد تكون فضاءات وهمية مستحيلة لا وجود لها مثل الغول والعنقاء.. وأذكر أن لي حياة قد أفتيتها في «الانتظار» و«الأحلام» و«الأوهام»، وفي «رأس المال» و«الوجود والعدم».. في «الحلاج» والحلولية، وفي الكتب المقدسة وغير المقدسة. في حركات التحرر العربية والعالمية، وفي التغريد خارج السرب والوقوف في وجه التيار.. في الظباء الغيد والسلافة الصوفية والأرضية، وفي التوضؤ بالمحبة والوداد وبالحنز الإنسانية النبيل وفي..

وبعد أكثر من خمسين سنة أذكر أنني كنت، ومازلت، أجري لهاثاً، ملهواً، محترفاً، ملوعاً، بائساً «هامليتا»، قلقاً، خائفاً وغريباً.. من مكان إلى آخر ومن حلم إلى صنم ومن كتاب إلى سجن، ومن صديق إلى قاع، ومن امرأة إلى انشطار روح، ومن عنب وتفاح إلى شجن، ومن هاجس قلم وحرف إلى اشتعال صدر وانفجار رأس، ومن صحب إلى عدم، ومن أهل إلى اغتراب، ومن أمل إلى انكسار، ومن قصيدة حب إلى جنازة، ومن «سكن» إلى عراء، ومن فرح أصغر من أية أرض بلا قلب، ولا حنين، وبلا عشاق.. إلى حزن وسع السماء والأرض وما بينهما، ومن لافافة تبغ، ولهفة و رافة، وصهيل جواد أصيل، وموسيقا ووطن، ومن..

ما عدت أقوى على الكلام، ولا على هذه العتمة المدلهمة.. فبعد خمسين سنة ونيف لم أعد أذكر إلا الفراغ والحطام والانكسار والوحدة الأليمة، والقهر الاجتماعي المفتوح على كل الألوان والأنواع والحالات، والاستغلال بكل اصنافه وأشكاله بدءاً بالاستغلال الأسروي انتهاء بالاستغلال النظامي.. ولم أعد أذكر إلا استبداد السياسي والثقافة والاقتصادي والنفسي والعاطفي.. والانتهازية والانفصالية والازدواجية والانهيارات الأخلاقية والقيمية والروحية.. وهذه العلاقات البشرية المجتمعة المتردية، المشوهة، الممزقة والمتسخة.. وأشياء أخرى لم أعد أذكرها، أو أنها لا

«كنتاكي».. «كيت كات».. «زارا»

من الجبن الذي أكله أو الدجاج الذي تطهوه أُمي، إلا أنني الآن -كما دوماً- ما زلت أشتري غذائي من مطاعم الفول أو الفطائر أو الساندويتش الصغيرة، ليكون كنتاكي وغيره بمواقفه المميزة وألوان ديكوراتها الصاخبة مجرد مركز تجمع بيني وأصدقائي، نلتقي بجانبه لتكمل مسيرنا إلى مكان آخر..

كنت دوماً أراقب شكل الشوارع والأزقة في بلادي وأقارنها بصور احتفظ بها عقلي من التلفاز أو المرات القليلة التي سافرت فيها إلى بلدان مجاورة، كنت أسبح بخيالي لأعيد تنظيم أشكال الشوارع وتبليط الأزقة وتنظيف الساحات، ومع مرور الوقت ظهرت ساحات وشوارع جميلة «إما نتيجة زيارة مفاجئة لأحد المسؤولين إلى البلاد أو إثر خطة تنظيمية جديدة»، واكتست بعض الساحات «المدعومة» بأزهار التوليب وغيرها من الورد الشمين الملوثة وأعمدة الإنارة الجميلة، إلا أنني الآن لم أعد أنتبه إلى أشكال الشوارع لأن ذهني مشغول بأزمة المرور وطول الطريق والتعب ومحاولة الفوز بمقعد داخل الباص، كما إنني عندما أصل إلى الحارة التي أسكنها وأمشي في الطريق الموصل للبيت أنظر حولي لأجد أن المشهد بقي نفسه وأن لا شيء تغير هناك..

تلك هي بضعة مشاهد وذكريات تداعت إلى ذهني عند قراءة مقال في إحدى الجرائد يشرح معنى مصطلح تحرير التجارة واقتصاد السوق والعملة وغيرها من المصطلحات التي تبدو معقدة بعيدة عن الفهم، ليظهر في نهاية المطاف أن تحرير التجارة يعني المزيد من البضائع المستوردة على رفوف المحال دون ازدياد قدرة الأفراد على شرائها وأن التعريف الأبسط للعملة هو «قطعة كيتكات»..

■

الأعمال الكاملة لصالح جاهين

يلي على الترتيب: «المجلد الأول» ويضم الدواوين الشعرية التالية: «كلمة سلام»، «م عن الان القنال»، «عن القمر والطين»، «الرباعيات»، «قصاقيص ورق»، «أنغام سبتيمرية»..

بينما يضم المجلد الثاني «الفوازير» كل من فوازير الإذاعة، والتلفزيون، والمجلد الثالث يضم «مسلسل هو وهي»، أما المجلد الرابع فهو عبارة عن مجموعات غنائية، ويشمل «الأغاني القديمة»، «الأغاني التي لم تشر»، «أغاني الأفلام».

ويضم المجلد الخامس الأعمال المسرحية الكاملة «أشعار المسرحيات»، ترجمة «دائرة الطباشير القوقازية»، المسرحيات المؤلفة «حب وفركشة»، «ليلي يا ليلي»، ويحتوي المجلد السادس على «مسرح العرائس»، ويختتم بالمجلد السابع والذي يضم بين المقالات الساخرة للراحل.

جدير بالذكر أن صلاح جاهين ترك تراثاً إبداعياً متنوعاً بين الشعر، عشقه الأول، وكتابة السيناريو، والتأليف المسرحي، ورسوم الكاريكاتير، والممثل، بل وحتى الإنتاج السينمائي والتلفزيوني.

■

◀ نور أبو فراج

عندما كنا صغارا، كنا ننتظر بفراغ الصبر الرحلة الساحرة إلى لبنان، لا من أجل المناظر الخلابة والشوارع والقرى الجميلة فقط، ولا مجرد الطمع بزيارة الأقارب واللعب مع أطفال جدد يتحدثون بلهجة غريبة، وإنما أيضاً بسبب حالة ترقب وانتظار الوصول إلى منطقة المصنع في رحلة العودة، هناك كنا ننزل من الباص ونعبث فساداً في المحلات وبين رفوف المنتجات، نملأ جيوبنا وأكياسنا بمختلف أنواع البسكويت والشوكولا التي لم تكن متوفرة في سورية حينها، لتكون زوادتنا الصغيرة التي نحملها كغنيمة من زيارتنا تلك... وبعد سنوات تحقق الحلم المنتظر، وامتألت المحلات والأسواق في سورية بكل تلك الأنواع، إلا أنني لم أشتري أي منها، فأنا كبرت، وطعمها لم يعد لذيذاً كما كان في ذاكرتي، وسعرها كان أعلى من أن تستحق شراها..

كنت أرغب في افتتاح المزيد من محلات الملابس.. ولطالما لاحقت بعيني العبارة التي تقول «التشكيلة أوسع في الداخل» فلنا مني أن اتساع الخيارات والتفصيلات والألوان سيجعلني أبداً جميلة أكثر... ومع مرور الوقت ازداد عدد المحلات واتسعت التشكيلات فعلاً، إلا أنني ما زلت أشتري ملابس من المحلات نفسها، واتساع التشكيلة لم يزدني إلا غضباً وشعوراً بالعجز، والفائدة الوحيدة التي جنيتها اليوم من تلك المحال هي استعمال زجاج واجهاها اللامع كمرآة أرى فيها صورتي الباهتة وأكمل مسيري..

كنت أشعر بالجوع عند مشاهدة إعلانات مطاعم كنتاكي وبيتزا هات، وأتمنى افتتاح فروع لها في بلادي لأتذوق طعم الجبن السائخ أو الدجاج بالخطة السرية اللذين كانا يبدو أن أشهى



ولكن أين الانتفاضة؟

بين قوسين



قاموس قيد التداول

◀ خليل صويلح

منذ عقد على الأقل، بشرت بعض النصوص الروائية العربية بالشخصية الهامشية، ومنحتها موقع الراوي. شخصية بلا تاريخ لكنها تصنع تاريخها بجرأة، في محاولة لاقتحام المتن، وتأكيد حضورها، فليس لديها ما تخسره في الأصل، لذلك راحت تنبش بما يشبه الاعترافات تاريخها المنسي والمغيب، عن أمكنة مهمل، وعشوائيات في الضواحي، وعلاقات حسية ملتبسة، وحبل غسيل طويل لنشر الغسيل الوسخ، ليس من باب الفضيحة، بل للفت الانتباه إلى حياة أهملتها الرواية طويلاً بذرائع جمالية في المقام الأول، ولكن من قال أن الكتابة الخشنة فائضة عن حاجة الروائي والقارئ معاً منذ سنة نشرت خادمة أسبوية مذكراتها، فأحدثت ضجة كبرى في لغة شكسبير، لجهة هتك اللغة الراقية وفضح نمط عيش لا إنساني على الإطلاق. وكان كتاب «تاكسي.. حواريت المشاوير» للكاتب المصري خالد الخميسي من أكثر الكتب رواجاً، إذ قدم صورة بانورامية للشارع المصري قبل الثورة، أبطالها سائقو تاكسي يواجهون ظروفًا قاسية في ملامسة الحياة الإنسانية، كما يعبرون بعمق عن الحياة الحقيقية المزرية التي يعيشونها قسراً. لا شك أن هذه النماذج الروائية التي تحسنت ببطل هامشي، كانت تتطلع إلى بناء سردى مختلف، ينهض على راتحة تهب من القاع، وأصداء ما يحدث في الشوارع الخلفية. هذا البطل نجده اليوم وقد تقدم خطوة إضافية في الإعلان عن حضوره بصوت أعلى، فهو من يهتف من أجل التغيير، وهو من يحتل الشاشات، وهو من يكتب الشعارات، فقد وجد نفسه فجأة في الواجهة، سواء في الشارع، أم في الفضاء الافتراضي، فراح يؤكد قاموساً مختلفاً، ومفردات جديدة، ونبرة مشاكسة، تبدو، كما لو أنها تصفية حساب مع حقبة طويلة من التغيب والإهمال، طالته حتى العظم، وما هو ينفض حراشف اللامبالاة عن جسده، في تمارين متتالية تعيد الاستقامة إلى عموده الفقري، بعد زمن طويل من الانحناء والصمت والخوف. يلفت المفكر والروائي الإيطالي إمبرتو إيكو إلى ما يسميه «جيل الكائنات الفضائية»، إذ يقول: «أصبح هؤلاء الشباب يعيشون جل حياتهم في العالم الافتراضي، والكتابة بالأصبع السبابة بدلاً من الكتابة باليد كلها».

khalil.s@scs-net.org ■



◀ رائد وحش

فكان ما كان في منطقتي «عين التينة» و«الحميدية» في الجولان السوري، مع غياب الزخم البشري على أمكنة الأخرى، خصوصاً في الجنوب اللبناني تحسباً للرد الصهيوني القاسي، وهو ما حدث على الجبهة السورية حيث سقط /٢٢/ شهيداً، و/٣٦٠/ جريحاً.. في يوم دام للغاية، فتوزعت مخيمات اللجوء السورية الشهادة في تقديم شبابها من أجل فلسطين.. وكان للتشيع في اليوم التالي لذكرى النكسة قيامة مخيمات كبرى، انتهت إلى صدامات دامية مؤسفة في مخيم اليرموك، وهو ما لم يحسب له حساب.

الهدف الأساس للحراك الشبابي الذي أخذ شكلاً شعبياً مستقلاً هو إشعال انتفاضة فلسطينية كبرى.. انتفاضة سلمية تالفة تستعيد وهج الانتفاضة الأولى، عبر تفعيل جميع الطاقات الشبابية الفلسطينية، في الوطن والشتات، سيراً على نهج الثورات العربية الجارية، ولعل الدور المعنوي الفلسطيني من المكانة بحيث لا يقبل جدالاً، وهو ما سرّ دخول الفلسطينيين على الخط، لكونها (أي فلسطين) حادي الركب وطنياً وقومياً وأخلاقياً على المستوى العربي.

في يومي «النكبة» و«النكسة» من عامنا الحالي ولد الحراك من المناسبة، وظل أسيراً لها، والمؤلم حقا أن فاتورة الدم المدفوعة في الخطوة الثانية كانت باهظة جدا في عدد الشهداء والجرحى، مع غياب تصور واضح للتحرّك بشكل مستمر بالشكل الذي يضع ملف اللاجئين تحت ضوء الشمس والإعلام والرأي العام، كخطوة، والرّفد بالمزيد من الأعداد تالياً في اعتصام مفتوح حتى العودة، بما يضمن سلامة الأرواح والأجساد.

كان الفلسطيني قريباً.. وكان على الفلسطيني، دائماً وأبداً، الموت أو «استخدام» كورقة سياسية يراد بها التستر على عورات فاضحة، بينما فلسطين التي نشتهي لا تحتاج موتاً، بل تحتاج حيوات أبنائها ليصعدوا بها، ولتصعد بهم درة للأوطان..

ناهيك عن هذا حاولت بعض القوى «المتقاعد» نضالياً ووطنياً استثمار الحدث لأغراض تخص «بروضة» مناضلي المكاتب الخارجيين على «ملة» الثورة وفلسطين.

لو أن الانتفاضة اشتعلت لكان لنا بحث آخر، لكن والحال هذه، وخاصة أما فاتورة دم فلكية، لا بد من التوقف والتأمل في سبيل تهئية المناخ لإعلان انتفاضة العودة، انتفاضة التحرير، وذلك على أسس ومقومات راسخة، واضحة محددة الأهداف... دون نزاع فلسطين عن مجالها وسياقها العربي، وسوى ذلك نحن في مقامرة رعباً..

لا نقاش حول دم الشهيد، فدم الشهيد هو النقاش.. وهو منتهى القول والفعل..

دماء الشهيد الزكية التي صُبت لإرواء قضية فلسطين هي دماء في مجراها الصحيح، لكننا، نحن شباب فلسطين نساءل عن النتائج..

حقاً.. ما النتيجة؟ ما النتيجة؟

ما شهدناه يوم ٢٠١١/٥/١٥ كان تشييراً بانتفاضة فلسطينية تالفة حقا، انتفاضة تتلّح من تراكمات الوعي الوطني الفلسطيني، ومن خبرات نضال هذا الشعب، ولاسيما في الانتفاضة العظيمة «انتفاضة الحجارة»، وتتجاوز مهاوي ومزالق «انتفاضة الأقصى»، بفارق السلمية بين التجريبتين. حقا كنا نشهد مخاضاً..!

وحقا كنا على وشك فتح صفحة جديدة في تاريخ قضية فلسطين!

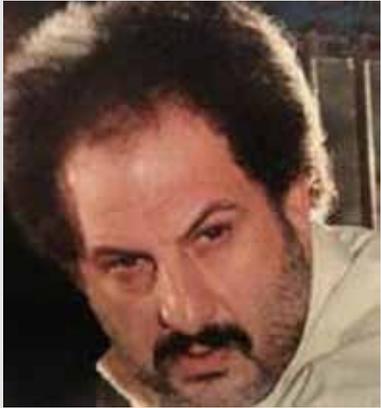
هذه بشائر اللاجئين في مارون الرس، في الجولان السوري المحتل، في حاجز قلنديا في قدسنا العربية المحروسة بأرواح الشهداء، وفي مبر بيت حانون شمالي قطاع غزة المظفرة، وفي العريش المصرية، وفي كرامة العرب الأردنية..

هذا ما صدحت به الحناجر وهي تخترق الحدود: «الشعب يريد تحرير فلسطين».. «الشعب يريد إسقاط إسرائيل»..

لكننا في اليوم التالي للحدث الذي شهدته ذكرى النكبة وجدنا أنفسنا في أسر حالة إعلامية فقط، فسرعان ما عاد الهدوء، وسرعان ما عادت قضية اللاجئين وملف حق العودة إلى مكانه القديم على الرف، رف الأمل.. الذي بات أقل غباراً بلا شك.

ولأن المشهد قد وصل إلى ما وصل إليه عاد الشباب للتخطيط لحراك آخر في ذكرى «نكسة حزيران».

جدل حول فيلم «الفاجومي»



محور الفيلم هو السيرة الذاتية للشاعر أحمد فؤاد نجم، ودور المرأة في حياته منذ الستينيات حتى نهاية السبعينيات. يحتفي الفيلم بالبعد «السيري» المتمثل في سيرة الشاعر الكبير معتمداً على علاقته بالشيخ إمام بوصفها أهم الثنائيات الموسيقية في مصر والوطن العربي، حيث ظلت وأغانيهما موازية للأحداث السياسية الكبرى في مصر، منذ عهد عبد الناصر، وحتى فترة الانفتاح في عهد السادات، بشكل يقترب فيه الفيلم من العروض التسجيلية التوثيقية.

وبالرغم من كون ثورة «٢٥ يناير» هي الحدث الأكثر حضوراً في المشهد الفني حالياً إلا أنها جاءت بشكل سريع جداً يكاد يكون خاطفاً، انقطع به النسيج الدرامي المتسلسل بمشاهد مباشرة من الميدان، ولم يتوقف عندها الفيلم ليعطيها بعضاً من عبارات مباشرة. يقول الناقد محمد صلاح العزب: «نجح الفيلم تماماً في توصيف فترتي ناصر والسادات من وجهة نظر أحمد فؤاد نجم، وخصوصاً علاقته الغريبة بعيد الناصر، حين كان «البطل» في السجن وزارته أمه في مشهد وحيد بعد موت عبد الناصر وكانت تبكي، فسألها: بتعيطي على ابنك ولا على اللي حبسه؟ فأجابته بأن ناصر هو عمود الخيمة، وأنه سيرف بعدها من هو الذي مات اليوم. لكن الفيلم أغفل تماماً الثلاثين عاماً شديدة الأهمية التي حكم فيها مبارك، وحاول أن يستيض منها بمشاهد من ثورة ٢٥ يناير بدت مقحمة وغير فنية، وأفسدت كثيراً من المجهود الذي حاول المخرج بذله طوال الفيلم».

بدورها انتقدت الكاتبة صافيناز كاظم، التي كانت زوجة للشاعر أحمد فؤاد نجم في السبعينيات وأنجبت منه ابنتها نورة، الفيلم انتقاداً قاسياً حيث رأت أنه «صنعة تشويه المحترمين»، وقالت: «شيء حقير وفاخر وكاذب»، صابة جام غضبها على الصاوي حيث اعتبرته: «فظاً بشعاً سميك الظل لا يمت، بكل كتلتها الدهنية، بصلة لشاعر نحيف». وانتقلت كاظم للفنان صلاح عبد الله وقالت إنه فشل في تأدية دوره، ولم يكن مقنعاً بالمرّة، حيث لم ير من الشيخ إمام إلا فقده البصر فقط ولم يتمكن من النفاذ لروحه».



ملك الأكشن

كان الظهور اليتيم لـ «أبو نظير» على شاشة التلفزيون السوري كفيلاً بتحويله إلى شخصية عامة، رغم أنه قدّم كعضو في خلية إرهابية! ربما لم تكن الخبطة الإعلامية التي حققها الرجل ضمن حسابات من سجلوا اعترافه، فالمطلوب منه هو تأكيد الرواية الرسمية في ذهابها إلى انتشار ما يسمى بـ«العصابات المسلحة»، لكن المجرم الذي تحدث أمام الكاميرا بدم بارد عن نشاطاته «الإرهابية» كمن يتحدث عن مشاجرة، بدأ، رغم مأساوية ما رواه، وكأنه مهرج يروي رواية مثيرة للضحك، تصلح لتوضع في فواصل تلفزيونية ضاحكة..

استطاع أبو نظير، ببراعة يحسد عليها الممثلون، تقديم نفسه كمجرم جميل، لا يختلف عن شخصية «أبو عنتر»، وإذا كانت اللازمة اللفظية لدى «أبو عنتر» هي: «عرضية.. ما لها فكاهة..»، ف لدى أبو نظير لازمة لا تقل قوة وجدّة: «ربي يسر».

عرفناه رجلاً يدعم رواية محددة، فإذا به يقوده إلى مسار آخر، ومنحى مختلف.. حتى بات الاحتفاء الكبير يتم به شخصياً في صفحات الإنترنت وأحاديث الناس، بغض النظر عن هويته وأفعاله التي أعلنها على الملأ..

الجميع الآن يتحدث عن الشخصية لا عن قصتها، عن طرافتها لا دورها وسياقها.. ولعل ظاهرة «أبو نظير» بحد ذاتها تصلح لتكون سؤالاً شعبياً بخصوص الرواية!!



الاستعراض الكبير للفتنة

باتت قناة «وصال» الفضائية تحظى بمتابعة كبيرة حين خصصت جل وقتها للشأن السوري. القناة الموجودة أصلاً لغرض تأجيج صراعية الفرق الإسلامية استمرت على نهجها ذاته في الحراك السوري، وهو ما يسقطها في حضيض الحضيض. الشخصية الأبرز التي تقدمها «وصال» هي شخصية الشيخ عدنان العرعور، الشيخ الذي أخذ على عاتقه مهمة شحن الهمم والحض على الثورة.. فتراه ينادي أهالي المناطق السورية، وتراه يدعو لهم دعاءه المبارك.

طبعاً.. لا تفوت المشاهد طرافة هذا الشيخ، فحيث يتحدث بمنتهى الجد والجدية تأخذ طريقته منحى كوميدياً على الأغلب، فبطريقة استعراضية يغادر مقعده ويخاطبنا عبر الكاميرا، وبالطريقة ذاتها يحدث مراسليه: «أبو أحمد» و«أبو محمود»... المتصلون يبايعون الشيخ وهو يرفض فهذا أمر سابق لأوانه.. المتصلون يمدحونه وهو يزرعهم بعنف، فهم كثوار من يستحقون المديح وحسب.. وبين هذا وهذا تمر سموم الفتنة، وأويئة الطائفية.. وكان الصراع الجاري يعود إلى زمن الخلفاء الراشدين..

العرعور نافس نجوم «قربت تتحل» وسواه من البرامج السياسية التي يميّز بها اللبنانيون، ليحوز بذلك على المكانة التي حازها، عبر فهمه لجوهر فن الاستعراض.. وأي استعراض؟ إنه استعراض التقسيم القتوي في السيرك الدموي، والمحصلة الإساءة لعنى ما يجري، وتسخيف كل الدماء التي سالت.. من يشاهد العرعور سيضحك كثيراً.. نعم سيضحك، لكن الجميع يعرفون أن «شر البلية ما يضحك»!!